الحقول الدلالية
في
القراءات القرآنية الصحيحة

الأستاذ الدكتور

أحمد عارف حجازي عبد العليم

كلية دار العلوم

جامعة المنيا

١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٢٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com

الناشر

مكتبة الآداب

كافة حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

عبد العليم ، أحمد عارف حجازي.

الحقول الدلالية في القراءات القرآنية الصحيحة

/ أحمد عارف حجازي عبد العليم

. - القاهرة: مكتبة الآداب ، ٢٠٠٧.

١٤٨ ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك ٣ ٩٢٠ ٢٤١ ٩٧٧

١ - القرآن ، القراءات

٢ - القرآن - تجويد

أ - العنوان

٢٢٨

عنوان الكتاب: الحقول الدلالية في القراءات القرآنية الصحيحة

تأليف: أ. د. أحمد عارف حجازي عبدالعليم

رقم الإيداع: ٢٦٣٩٠ لسنة ٢٠٠٧م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977 - 241 - 920 - 3

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتف ٢٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢) -

e-mail: adabook@hotmail. com

الإهداء

إلى الحاضر الغائب

حتى نلتقي ...

وأظن ألّا ...

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

منذ أن عرف الباحثون العرب بعض الأفكار والتصورات التي طرحها علماء اللغة الغربيون القدامى والمحدثون لم تتوقف عملية المقارنة بين أفكار الغرب وتراث الشرق. وهي عملية مثمرة وفعالة إذا قامت على معرفة عميقة في الاتجاهين وموازنة محايدة وسليمة بين التوجهين؛ معرفة تقوم على التعمق في مبادئ النظريات الغربية وانتقاء العناصر الصالحة للإفادة منها، ومعرفة أعمق تراثنا، الضخم واختيار ما يصلح للبقاء منه، ثم إقامة موازنة دقيقة تستند إلى حيادٍ علمي، فلا يُعجَب المرء بالنظريات الغربية، ويتغنى بإنجازاتها على حساب تراثه الغني، ولا يعزف عن كل ما هو جديد ظنًّا منه بأنه لم يُترك للمتأخرين ما يقولنه، فقد قال الأولون كل شيء أو يقف وقفة سطحية عند فكرة ما، ويملأ الأرض والسماء ضجيجًا مرددًا ألم يكن هذا ما قاله الأوائل؟!

إن الحفاظ على هذه المعادلة الصعبة ليس بالأمر الهين. وبرغم كثرة ما كتبه الباحثون في مجال نظرية الحقول الدلالية، ومقارنتها ببعض تصورات اللغويين العرب القدامى فما تزال الحاجة ماسة إلى مزيد من الكتابات الواعية الرصينة التي تضيف إلى البحث اللغوي إضافاتٍ بارزة ملموسة.

ولفكرة المجالات الدلالية تاريخ طويل في الدرس اللغوي الأوروبي، ولا يتسع المجال هنا لتفصيلها. وقد أشار برڤيش إلى ذلك بشكل عام حين قال: «إن فكرة المجالات الدلالية أدخلها تريير J. Trier سنة ١٩٣١، لكي يفسر الملاحظة؛ وهي أن معنى العناصر المعجمية تحدده اتصاله واختلافه عن العناصر الأخرى المباشرة، ويمكن أن نشير بعد إعادة تحديد هذا التصور للمجال الدلالي في مصطلحات المكونات الدلالية بوضوح إلى تنظيم مجالات خاصة، وعلاقات بين أعضائها».

وثمة جهود بارزة لكل من «فايسجربر» و«فارتبورج» «ونايده» و«شور» وغيرهم، ما تزال في حالة ملحة إلى معرفة تفاصيلها حتى يمكن أن نعقد موازنات صحيحة، ونوسع من دائرة البحث والمعالجة والتحليل.

ومن المحاولات الوفقة التي يمكن أن تسجلها في تأريخ هذه الموازنات محاولة الزميل الكريم أ.د. أحمد عارف حجازي في هذا الكتاب، وهي تتسم بتوافر جانبين مهمين فيها لمن يريد أن يرتاد هذا المجال من الباحثين:

الجانب الأول: معرفة جيدة بأصول هذه النظرية في الدرس اللغوي الحديث، ويتجلى في الفصل الأول من هذا الكتاب وهو الذي تناول فيه الحقول الدلالية عند علماء اللغة الغربيين. وقد أراد فيه أن يبرز هذه الفكرة وقيمتها وكيفية الإفادة منها دون أن يخوض في تفاصيل نظرية تستغرقه، ويطغى فيها التنظير على التطبيق الذي هو الهدف الأساسي من البحث. ومن ثم أعقب ذلك بفصل ثان عن الحقول الدلالية في التراث اللغوي العربي، اشتمل على العلاقات بين المفردات داخل الحقل الدلالي الواحد، وهي ما يمكن أن يطلق عليها «العلاقات الصغرى»، مثل علاقات التضاد والاشتراك اللفظي والترادف، وختمه بعرض موجز للمعاجم التي اشتملت على الجذور الراسخة لهذه الفكرة. وفي الفصل الثالث تناول نماذج من الحقول الدلالية في القراءات القرآنية الصحيحة، إذ يذهب إلى أن كل خلاف بين كلمتين يجمعهما معنى عام يمكن أن يُفسر في ضوء مفهوم نظرية الحقول الدلالية. وفي الفصل الرابع والأخير قدم أيضًا نماذج من الحقول الدلالية في القرآن الكريم، في إطار معالجة تغيير الحركات والتصحيف والقلب وغير ذلك من الموضوعات التي تحتاج إلى إعادة النظر فيها.

وهو بذلك قد استطاع أن يمزج بين الأصول النظرية في التفكير الغربي والمبادئ النظرية والنماذج التطبيقية في التراث اللغوي العربي، مزجًا متناغمًا متناسقًا، يرتكز على رؤية واضحة لمادة الموضوع وكيفية معالجتها واستخلاص نتائج موفقة إلى حدٍ بعيد.

وآمل في الختام أن يواصل هذه المحاولات الجادة في أعمال قادمة بإذن اللّه.

واللّه الموفق والهادي إلى سواء السبيل ..

أ.و. سعيد حسن بحيري
أستاذ علوم اللغة
بكلية الألسن جامعة عين شمس

المقدمة

لا نجد ـ في تاريخ البشرية كلها ـ كتابًا قامت حوله دراسات متعددة تدرس كل نواحيه على كثرتها واختلافها، غير القرآن الكريم. ذلك الكتاب الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾[1]، ولا يخلَق على كثرة الرد، ولا يزال بكرًا لكل الدارسين في شتى العلوم الإنسانية واللغوية والدينية.

ولعل ما يهمنا هنا هو الدراسة اللغوية للقرآن الكريم، حيث قامت تلك الدراسة أساسًا لخدمة هذا النص المقدس، ومحاولة فهمه وإفهامه لأولئك الذين دخلوا في الإسلام من غير العرب، وقد أسدى القرآن الكريم خدمة عظيمة للغة العربية التي نزل بها؛ حيث حفظها من التبديل والتغيير والذوبان في لغة أخرى، والانقسام إلى لهجات قد تصير ـ في يوم ما ـ لغاتٍ جديدة، وتضيع هذه اللغة الأم، فبحفظ اللّه تعالى للقرآن حُفظت اللغة العربية، وصدق أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب ـ رحمه اللّه تعالى ـ حين قال: «لولا القرآن ما كانت عربية»[2].

وقد تنوعت الدراسات اللغوية كثيرًا واختلفت مناهجها في دراسة القرآن العظيم؛ فمنها ما اعتنى بألفاظه وتأصيلها واشتقاقها وبيان معناها، كـ«تفسير غريب القرآن» لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، و«إعراب القرآن للنحاس» (ت١٣٠هـ)، و«معاني القرآن» للفراء (ت٢٠٧هـ)، ومنها ما اعتنى بإعراب قراءاته وتوجيهها مثل «التبيان في إعراب القرآن» أو «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، ومنها ما اعتنى بتاريخ قراءاته وتفسيرها

---

(١) سورة فصلت: ٤١، ٤٢.

(٢) فصول في فقه العربية: ٨.

صحيحها وشاذها، مثل «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (ت٨٣٣هـ) و«الحجة في القراءات» لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) و«المحتسب في القراءات الشاذة» لابن جني (ت٣٩٥هـ). وقد اعتنت كتب التجويد والقراءات بالجانب الصوتي في القرآن عناية بالغة، كما تنوعت هذه البحوث بتنوع مستويات الدراسة اللغوية؛ صوتيًا، وصرفيًا، ونحويًا، ودلاليًا.

ولعل الجانب الدلالي هو أكثر هذه المستويات حظًا؛ وذلك لمحاولة علماء العربية القدامى فهم معاني الألفاظ فيه، ودلالات التراكيب والجمل، وما تحويه من أوامر ونواهٍ. وهذا الكتاب يحاول أن يشرح نظريةً لغوية حديثة هي نظرية الحقول الدلالية Semantic Fields، ويطبقها على القراءات القرآنية الصحيحة التي وردت متواترة مشهورة إلينا عن رسول اللّه ﷺ، وهي نظرية لغوية حديثة، وإن كان بعض علماء العربية قد فطنوا إلى مكوناتها ـ دون تعريفها ـ كما سنرى في حينه من الكتاب.

وقد ظهرت هذه النظرية حديثًا في أوروبا على يد الألماني ترير Trier ومن تلاه، وقد تعرض هذا الكتاب إلى تعريفها، ونشأتها، وأسسها، وعلاقة الكلمات داخلها. ثم عرج على التراث اللغوي العربي، يستقرئ ما فيه ليرى هل عرف العرب شيئًا من هذا القبيل، أم لا؟ فرأى أنهم قد تناولوا كثيرًا من علاقات الكلمات داخل هذه النظرية، بل ألفوا كتبًا تناولوا فيها هذه العلاقات، ومنها الترادف، والتضاد، والمشترك اللفظي.

وإذا كانت هذه النظرية تدور حول جمع عدة ألفاظ معًا، في دلالات متقاربة، يجمعها معنًى كلي عام، فقد عرَّف علماء الأصول بعضًا من هذا، وبخاصة عند الإمام الغزالي (ت٥٠٥هـ) في كتابه «المستصفى»، كما أن لابن جني (ت٣٩٢هـ)، وأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) جهودًا لا تنكر في هذا المجال.

ونحن بذلك لا نزعم للعرب شيئًا لم يعرفوه، كما لا نزعم أنهم قد عرفوا النظرية كلها كما جاءتنا من الغرب.

ثم يمضي الكتاب فيعرف القراءات القرآنية، ويحاول التأريخ لها من الناحية اللغوية، منذ تلقى رسول اللّه ﷺ القرآن الكريم من جبريل عليه السلام، حتى دونت كتب القراءات، ويبين أقسامها الصحيحة والشاذة، وتعريف كل قسم وشروطه، وأسباب اختلاف القراءات، ومظاهر هذا الخلاف، التي تنقسم إلى خلافات صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية.

وفي الجزء التطبيقي من الكتاب أحاول أن أربط بين بعض الاختلافات الدلالية في القراءات القرآنية الصحيحة، وأجمعها تحت لفظ عام يجمعها بحيث تكون كل كلمة مع نظيرتها في القراءة الأخرى حقلاً دلاليًا. ومن البدهي أنه لا يمكن جمع كل اختلاف دلالي في حقل واحد، بل يمكن جمع كل كلمتين مختلفتين، بحيث تتبادلان موقعًا وظيفيًا واحدًا داخل الجملة القرآنية في الآية التي تحتويها. ثم نرى المعنى المعجمي لهما، كلاً على حدة، ثم تأتي عملية الربط بينهما اعتمادًا على ما كتبه المفسرون وعلماء القراءات، ولم ألجأ إلى الحقول الدلالية الصرفية إلاَّ في أضيق نطاق؛ لأن الخلافات الصرفية على كثرتها - في القراءات القرآنية ـــ لا تكوّن حقولاً دلالية، بل هي مجرد اختلاف في الصيغة يؤدي إلى تغيير بسيط في المعنى الذي يؤديه الجذر الأصلي.

واللّه أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، خدمة لِلُغة كتابهِ الكريم، وهو حسبي، عليه توكلت وإليه أنيب.

منسافيس في ٣٠/٨/٢٠٠٧م.

أ.د. أحمد عارف حجازي

الفصل الأول

الحقول الدلالية

عند علماء اللغة الغربيين

اللغة كائن حي، تعيش على ألسنة الذين يستخدمونها، وليست كتلة جامدة لا علاقة بين أجزائها، بل هناك علاقات كثيرة ومختلفة بين كلمات اللغة التي تُعد أصغرَ وحداتها الدلالية، بوصفها مورفيمات حرة؛ فكلمات اللغة لا تعيش بمعزل بعضها عن بعض، بل ترتبط معًا في علاقات دلالية معينة؛ كالتضاد، والترادف، والاشتراك اللفظي.

ولعل أشهر هذه العلاقات هي ما عرف عند اللغويين الغربيين المحدثين باسم الحقول الدلالية Semantic Fields وهو مصطلح لغوي يعني وجود بعض الكلمات التي يمكن أن ترتبط معًا في معنى عام يجمعها[1]، بحيث يمكن أن تُصنف كل كلمات اللغة أو أكثرها في مجموعات ينتمي كل منها إلى حقل دلالي معين، ويحدد كلٌّ منها عناصر الآخر، كما تتحدد هذه العناصر عن طريق بيان مركزها في حقولها الدلالية[2].

---

(1) – N.C.Spencer Essays in liguistics; P.77, 78.
– W.P. Lehman; Diachronic Semantics; P.6.
– L.M. Vassilyew; The Theory of Semantic Fields; P.79, 81.
– J.Katz; Semantic Theory; PP.346-347.
– R.P. Lehman; Color in usage in Irish; P.73-79.
– S. Ullmann; Semantics; P.244.

(2) – S. Ullmann; Meaning and Style; P.27.
– A. Leher; Semantic Fields; P.15.

وذلك كما في كلمات:

- (أب ـ أم ـ عم ـ خال ـ جد ـ جدة ـ زوجة ـ ابن ـ أخ ـ أخت).

حيث يمكن أن تنحصر هذه الكلمات كلها تحت معنى عام يجمعها، هو القرابة، ويكون الحقل الدلالي الذي يضمها هو (ألفاظ القرابة)[١].

- (أصفر ـ أحمر ـ أخضر ـ أزرق ـ أبيض ـ أسود).

حيث يجمعها معنى عام هو اللون، وبذلك تنضم تحت حقل دلالي هو حقل الألوان[٢].

- (يبيع ـ يشتري ـ يستعير ـ يرهن ـ يأخذ ـ يعطي ـ يصدر ـ يستورد ـ يرسل ـ يتسلم).

حيث يمكن أن يجمعها معنى عام هو التجارة، وبذلك يضمها حقل دلالي هو (ألفاظ التجارة)[٣].

وأكثر كلمات اللغة تدخل تحت مصطلح (الحقول الدلالية)، مثل الكلمات الدالة على النباتات والطيور والأطعمة والحيوانات[٤].

---

(1) – W.P. Lehman; Diachronic Semantics; P.6.
– S. Ullmann; Meaning and style; P.28.
– S. Ullmann; Semantics; P.247.
– P. Friedrich; Proto-Indo-European Kinship; P.36.

(2) – S. Ullmann; Meaning and Style; P.27.
– S. Ullmann; Semantics; P.246.
– D. Crystal; linguistics; P.232.
– J.katz; Semantic Theory; P.347.

(3) – J.Katz; Semantic Theory; P.347-348.

(4) – Ibid; P.347.
– O. Werner & M. Topper; On the theoretical Unity; P.114.

وقد بدأ تطبيق فكرة الحقول الدلالية على أيدي علماء اللغة الغربيين، في العشرينيات من القرن العشرين، في ألمانيا وسويسرا، من أتباع همبولدت Humboldit، ومن رواد تريير Trier وإسبن Ispen وجولس Jolles وبروتسج Prozig. وقد كان تريير أول من طبقها على بعض كلمات اللغة الألمانية[١].

ثم شاع استخدامها بعد ذلك في الدراسات اللغوية الحديثة، في أوروبا في الثلاثينيات من القرن نفسه[٢]؛ حيث دُرست كلمات كثيرة على ضوء هذه النظرية مثل:

ألفاظ التجارة، والقرابة، والألوان، والأساطير، والحيوانات، وأعضاء الجسم، والدواء، والنباتات، والعداوة، والاستقرار، والمثل، والجمال، والدين، والفكر، وقطع الأثاث، والحركة[٣].

ولكثير من الكلمات في أية لغة أصلُ وضعٍ تشير إليه في دلالتها المعجمية، ويمكن أن تتحول هذه الدلالة، عند استخدامها مصطلحاتٍ على شيء ما. وذلك كدلالة كلمة (حيوان) animal على كل الحيوانات الحقيقية المعروفة التي تمشي على أربع، ثم استخدامها مصطلحًا دالاً على الإنسان (حيوان ناطق)، وبين الدلالة المعجمية والاصطلاحية علاقة ما[٤].

---

(1) – J. Katz; Semantic Theory; P.346.
– S. Ullmann; Meaning and style; P.26.
– N. C. Spence; Essays in linguistics; P.73.
– L.M. Vassilyew; The Teory of Semantic Fields; PP.81-84.
– S. Ullmann; Semantics; P.243.
– J. Lyons; Semantics; P.250.
(2) – D. Crystal; linguistics; P.232.
(3) – S. Ullmann; Meaning and style; PP.30-35.
– A. Leher; Semantic Fields; PP.19-30, 35.
(4) – O. Werner & M. Topper; On the theretical Unity; PP.118-119.

ولذلك يتجه البحث في الحقول الدلالية إلى بيان علاقة بعض الكلمات ببعضها الآخر. من خلال المعرفة الثقافية للغة، والبحث المعجمي فيها[١]، حيث تعتمد هذه النظرية على طبيعة اللغة والفكر، والعلاقات بين المعنى المعجمي، والاصطلاحي للكلمات[٢].

وبذلك لا يمكن للباحث في مجال الحقول الدلالية أن يتناول بالبحث لغةً ما؛ إلا من خلال معرفته لأصل وضع الكلمات التي هي موضوع بحثه، ومعرفة دلالاتها المعجمية المجردة، ثم معرفته الثقافية للغة، التي تتمثل في تطورها، وكيفية استخدام ألفاظها، وطبيعة الناطقين بها، وكيفية استخدام الدلالات الاصطلاحية[٣].

ولذلك ركز ماتور Matore اللغوي الفرنسي على الحقول التي تتعرض ألفاظها للتبديل والتغيير السريع، والتي تعكس تطورًا سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا معينًا[٤]. ويمكن للباحث في لغته الأم أن يتناولها بالبحث والدرس، لمعرفته بالشرطين السابقين.

ولا بد للباحث في هذه النظرية أن يُلم بتلك الأسس التي وضعها علماء اللغة الغربيون لها وهي:

١- كل كلمة تنتمي إلى حقل دلالي معين.

٢- لا توجد كلمة تنتمي إلى أكثر من حقل.

٣- لا يجوز إغفال السياق الذي توجد فيه الكلمة.

٤- لا يجوز إغفال الوظيفة النحوية للكلمة أو التركيب النحوي الموجودة فيه[٥].

---

(1) – Ibid; PP.113-114.
– J. Katz; Semantic Theory; P.348.
(2) – N.C. Spencer; Essays in Linguistics; P.77-7.
(3) – W.P. Lehman; Diachronic Semantics; P.3.
(4) – J. Lyons; Semantics; P.186.
(5) – Ibid; PP.268-269.

وطبقًا لذلك فإنه لا يمكن البحث في هذه النظرية عن طريق تجريد الكلمة كوحدة معجمية Leximeً، بل يجب أن تعامل الكلمة بوصفها جزءًا من السياق Situation[1] الذي ترد فيه، بحيث يتحدد معناها ضمن بقية عناصر الجملة التي هي جزء منها.

كما لا يمكن إغفال التركيب النحوي الذي يحدد معنى الكلمة، عن طريق بيان موقعها الوظيفي الذي تشغله، سواء كان حيز المفعولية، أم الفاعلية، أم الخبرية أم الإضافة ... إلخ.

وتنقسم الحقول الدلالية إلى ثلاثة أقسام هي:

- الحقول المحسوسة المتصلة: مثل ألفاظ الألوان.
- الحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة: مثل ألفاظ القرابة.
- الحقول التجريدية: مثل ألفاظ الفكر والثقافة[2].

ويُعَدُّ هذا النوع الأخير أهم الأنواع الثلاثة في الحقول الدلالية؛ ذلك لأن معظم كلمات اللغة تجريدية[3].

وعلى ضوء هذه الأقسام، يمكن أن نقسم ألفاظ اللغة إلى ثلاثة أقسام. فهناك كلمات محسوسة الدلالات متصلة، وهناك كلمات محسوسة الدلالات

---

(١) السياق هو العنصر الأساسي في اللغة، سواء كانت مكتوبة أم منطوقة، وفي اللغة المنطوقة يشمل السياق المتكلم، والحدث الكلامي، والمستمع، وظروف الحديث بينهما، وبه يتحدد معنى الجملة وعناصرها المؤلفة منها، وهو نوعان: لغوي داخلي ومقامي خارجي، انظر:

- G, Leach; Metalanguage; P.82.
- R, Jackendoff; Towards a cognitively Niable Semantics; P.61.

(2) - S. Ullmann; Meaning and Style; PP.27-31.

(٣) انظر: علم الدلالة: ١٠٧.

منفصلة العناصر، وهناك مجردة، فالكلمات المحسوسة المتصلة مثل كلمات (أحمر ـ أخضر ـ أصفر)، والمحسوسة المنفصلة العناصر مثل: (عم ـ خال ـ أب ـ أم ـ جد ـ جدة)، والكلمات المجردة مثل: (ذكاء ـ حدس ـ خيال ـ عظيم ـ ندم ـ عقاب ـ خير ـ إيمان).

ويرى تريير Trier أن الحقول الدلالية بأنواعها السابقة غير منفصلة، بل هي مرتبطة معًا في شكل حقول أكبر، وهكذا حتى تنحصر الكلمات كلها[١]. ويعقب د. أحمد مختار عمر على هذا الرأي بأنه «من الممكن ـ تبعًا لهذا ـ أن نخصص حقلاً للحرف أو المهن، وحقلاً للرياضة، وحقلاً للتعليم. ثم نجمع كل هذه الحقول تحت حقل واحد، يشملها جميعًا هو النشاطات الإنسانية»[٢]. كما يرى أن هذا الارتباط بين الحقول الدلالية ـ في حقول أكبر ـ يقود «إلى التفكير في عمل معجم كامل يضم كافة الحقول الموجودة في اللغة، وتُقدم فيه المفردات داخل كل حقل على أساس تفريعي تسلسلي»[٣]. وهذا هو ما فطن إليه اللغويون العرب، حين ألفوا رسائلهم اللغوية التي جمعت الحقولَ الدلالية المتصلة بموضوع ما، ثم تنبه إليه مؤلفو المعاجم الموضوعات، كما سنرى بعد ذلك[٤].

ويذهب بعض الباحثين الغربيين إلى أن كل مصطلح Term في اللغة يعد حقلاً دلاليًا خاصًا بذاته[٥]، وهذا مجانب للصواب؛ إذ إنه لا يمكن أن يكون كل مصطلح حقلاً خاصًا به، فمصطلح مثل (الفاعل) في اللغة

---

(1) – A.Leher; Semantic Fields: P.18.

(٢) علم الدلالة: ١٠٧.

(٣) المرجع نفسه: ١٠٧.

(٤) انظر: ص٥٢ من هذا الكتاب.

(5) – O. Werner & M. Topper; On the theoretical Unity; P.120.

العربية، لا يكون حقلاً خاصًا به، بل يدخل تحت حقل (المرفوعات) في النحو العربي، أي يشاركه فيه مصطلحات أخرى مثل: (المبتدأ ـ الخبر ـ تابع المرفوع ـ اسم كان ـ خبر إن ـ نائب الفاعل).

وقد رأى بعض اللغويين الغربيين أن مفهوم الحقول الدلالية يشمل أيضًا:

١- الأوزان الصرفية الاشتقاقية، للكلمة الواحدة.

٢- أجزاء الكلام، ووظائف هذه الأجزاء النحوية.

٣- الكلمات المرتبطة عن طريق الاستعمال، دون وقوعها في موقع نحوي واحد، وهو ما يُعرف بالحقول السنتجماتية Syntagmatic Fields[١].

- فالأوزان الصرفية للكلمة الواحدة مثل صيغ (علم ـ يعلم ـ عالم ـ علام ـ معلوم ـ معلومات ـ عليم ـ يعلم ـ علماء). وأرى أن هذه الاشتقاقات لا تدخل في حقل دلالي خاص بها، بل يكفي منها كلمة واحدة تدخل بدورها في حقل آخر، يجمعها مثل (علم ـ فهم ـ عرف ـ درس ـ كتاب ـ كراسة ـ قلم ـ مدرسة ـ جامعة ـ مدرس)، حيث تنتظم كلها تحت حقل (العلم). ومع ذلك يمكن أن تدخل هذه الاشتقاقات الصرفية، عندما يتغير المعنى الأصلي للجذر، وذلك مثل:

- (فرَّق ـ فارق) حيث تدل الكلمة الأولى على التبديد والقطع والقسمة، على حين تدل الكلمة الثانية على الابتعاد والرحيل والفراق[٢].

- وأجزاء الكلام والوظائف النحوية لها مثل (الكتاب نظيف) حيث يبدو الارتباط بين أجزاء هذه الجملة وهما المبتدأ والخبر في التذكير، والرفع، والإفراد.

---

(1) – L.M. Vassilyew; The Theory of Semantic Fields; PP.92-98.

(٢) انظر: ص١٣٢ من هذا الكتاب.

- والكلمات المرتبطة عن طريق الاستخدام وحده، مثل ارتباط الهدير بالبحر، والمطر بالنبات، والنباح بالكلب.

وليست كلمات الحقل الدلالي الواحد بمعزل بعضها عن بعض، بل توجد بينها علاقات[1]، هي:

- الترادف Synonymy.
- الاشتراك اللفظي أو الاشتمال Hyponymy.
- التضاد Antonymy.
- التنافر Incompatibtily.
- علاقة الجزء بالكل Partwholerelation[2].

فالترادف مثل كلمات (جاء ـ أتى ـ حضر ـ وصل إلى)؛ حيث تدل كلها على معنى واحد، والاشتراك اللفظي مثل كلمة (عين) الدالة على الحاسة المبصرة، والشيء نفسه، والمال، والبئر، وكذلك الاشتمال؛ حيث اشتملت هذه الكلمة على كل الدلالات السابقة، والتضاد مثل كلمتي (رجل ـ امرأة)، اللتين تدخلان تحت حقل (الإنسان)، وهناك تضاد من نوع آخر، وهو أساسي في اللغة، حيث تدل الكلمة على معنيين متناقضين، مثل (مسجور) الدالة على المليئ والفارغ، والتنافر مثل كلمتي (شعر ـ قصة)؛ حيث تندرجان تحت حقل (الأدب) بمفهومه الاصطلاحي لا الأخلاقي ـ ومع ذلك فإن بينهما تناقضًا في الصفات التالية:

(وجود القافية ـ الوزن ـ البطل ـ الحبكة الفنية).

---

(1) – Werner & M. Topper; On the theoretical Unity; P.118.

(2) – J.Lyons; Semantics; P.270.

– W.P. Lehman; Diachronic Semantics; P.5.

– D. Crystal; Linguistics; P.233.

وعلاقة الجزء بالكل، كما في كلمات (ذراع ـ يد ـ كف ـ إصبع)، حيث تدخل كلها تحت حقل (الجسم)، وهناك علاقة بينها؛ حيث إن الإصبع جزء من الكف، والكف جزء من اليد، واليد جزء من الذراع.

في ضوء هذه العلاقات السابقة بين الكلمات في الحقول الدلالية الخاصة بها، نستطيع أن نرى أن ليست كل الكلمات في كل حقل دلالي ذات مستوى واحد من الأهمية، بل هناك كلمات أساسية، وأخرى هامشية، وقد حدد اللغويون الغربيون مقياسين لتحديد هذه الكلمات الأساسية والهامشية، هما:

١- مقياس برلين وكاي Berlin & Kay:

وهو مبني على أسس معينة تتحدد بها الكلمة الأساسية، وهي:

- الكلمة الأساسية تكون وحدة معجمية واحدة Lexime (لكسيم).
- لا يُقيد مجال استخدامها بشيء محدد.
- تتميز عن غيرها في استخدام المتكلم الأساسي للغة، الذي لغته هي اللغة الأم.
- لا يحمل جزؤها معناها كله، أي لا يمكن تقسيمها، مع الاحتفاظ بمعناها.
- لا يتضمن معناها في كلمة أخرى إلا الكلمة الرئيسة في الحقل الدلالي.
- لا تكون دخيلة في اللغة.
- إذا شك فيها الباحث عاملها على أنها أسياسية.

٢- مقياس باتج ومونتاجيو Battig & Montageu:

ويقوم على أساس الإحصاء والاستقرار في اللغة، وترتب فيه الكلمات حسب نسبة استخدامها في الكلام، وعدد مرات ورودها فيه، بحيث تكون الكلمة الأساسية هي الأكثر استخدامًا وشيوعًا[1].

---

(١) انظر: A.Leher; Semantic Fields; PP.11-12، وعلم الدلالة ٩٦، ٩٧.

وهذه الجهود اللغوية تعد من قبيل التنظير لهذه النظرية، وقد صحبها تطبيقات قليلة، كما سبق[1]، كما صحبها تطبيق تمثل في عمل معجم موضوعات، تطبق على اللغة الإنجليزية، تحت عنوان Greek Nen Testment[2].

كما نجد عند الأوروبيين معاجم موضوعات، ولكنها سابقة على ظهور هذه النظرية، «ولعل أشهر معجم أوروبي مبكر، صُنف على أساس الموضوعات أو المفاهيم ـ وقد سبق ظهور نظرية الحقول الدلالية ـ هو المعجم الذي قدمه روجت Roget لكلمات اللغة الإنجليزية وعباراتها بعنوان:

"Thesaurus of English Words and Phrases".

وقد رُتب حسب المعاني، وليس حسب النطق أو الكتابة»[3].

* * *

(١) انظر: ص١٢ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: علم الدلالة: ٨٥.

(٣) المرجع نفسه: ٨٤.

الفصل الثاني
الحقول الدلالية
في التراث اللغوي العربي

اهتم اللغويون العرب بالدلالة ومباحثها اهتمامًا كبيرًا، حيث حفلت كتبهم بكثير من المباحث التي تهتم باللفظ وعلاقته بالمعنى، وأنواع هذه العلاقة، كالتضاد، والترادف، والاشتراك اللفظي، والمعنى العام، والخاص، والدلالة القطعية، والظنية الاحتمالية، وقد شارك الأصوليون اللغويين في كثير من هذه المباحث.

ولا نكاد نجد نظرية لغوية حديثة، أو منهجًا لغويًا، إلا له أصول وأسس في التراث اللغوي العربي؛ كالمنهج الوصفي، والتوليدي، والتحويلي، والنصّي مع الاختلاف في المسميات والتفاصيل وطرق البحث.

ورغم أن نظرية الحقول الدلالية حديثة النشأة، إلا أن المتمعن فيما تركه لنا أسلافنا اللغويون القدماء يمكن أن يجد شيئًا قريبًا من مبادئ هذه النظرية، وأسسها وعلاقة الكلمات داخل الحقل الدلالي الواحد.

فابن جني (ت٣٩٢هـ)، يتعرض في كتابه الخصائص، إلى شيء من هذا القبيل، حيث يعقد بابًا عنونه باسم «باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني»[١]، ويعرِّفه بقوله: «وهذا باب إنما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعاني مجردةً من الألفاظ وليس كالاشتقاق الذي هو من لفظٍ واحد، فكأن بعضها منبهةٌ على بعض، وهذا إنما يعتنق فيه الفكر المعاني غير منبهته عليها الألفاظ فهو أشرف الصناعتين وأعلى المأخذين، فتفطَّنْ له وتأنّ لجمعه»[٢].

---

(١) الخصائص: ٢/ ١١٣.

(٢) المرجع نفسه: ٢/ ١٣٣.

ثم يشرح فكرته هذه، فيجمع عدة ألفاظ ثم يحللها، ويردها إلى معنى واحد عام يجمعها. يتضح ذلك عندما تعرض للألفاظ التالية:

(الخليقة ـ الطبيعة ـ النحيتة ـ الغريزة ـ النقيبة ـ الضريبة ـ النحيزة ـ السجية ـ الطريقة ـ السجيحة ـ السرجوحة ـ الوتيرة ـ المرن ـ السليقة).

حيث رأى أن المعنى العام الذي يجمعها هو (خلق)، وذلك كما في شرحه لها على النحو التالي:

«خلق الإنسان هو فعلٌ من خلقت الشيء أي ملسته، ومنه صخرة خلقاء للملساء، ومعناه أن خلق الإنسان هو ما قدر له ورتب عليه، فكأنه أمر قد استقر وزال عنه الشك، والخليقة فعيلة منه. وقد كثرت فعيلة في هذا الموضوع، وهو قولهم:

الطبيعة:

وهي من طبعتَ الشيءَ، أي قررت على أمر ثبت عليه، كما يُطبع الشيء كالدرهم والدينار، فتلزمه أشكاله فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله.

النحيتة:

وهي مِن نحتَّ الشيءَ أي ملسته وقررته على ما أردتَ منه، فالنحيتة كالخليقة.

الغريزة:

وهي فعيلة من غرزت، كما قيل لها طبيعة؛ لأن طبع الدرهم ونحوه ضربٌ من وسمه، وتغريزه بالآلة التي تثبت عليه الصورة، وذلك استكراه له وغمز عليه كالطبع.

النقيبة:

من نقبت الشيء، وهو نحوٌ من الغريزة.

الضَّريبة:

وذلك أن الطبع لا بد معه من الضرب، لتثبت له الصورة المرادة.

النَّحيزة:

من نحزت الشيء أي دققته، ومنه المنحاز: الهاوون؛ لأنه موضوع للدفع به، والاعتماد على المدقوق.

السَّجِيَّة:

من سجا يسجو، إذا سكن، ومنه طرفٌ ساجٍ، وليلٌ ساجٍ ... وذلك أن خلق الإنسان أمر قد سكن إليه واستقر عليه.

الطريقة:

من طرقتَ الشيءَ أي وطأته وذللته، وهذا هو معنى ضربته، ونقبته، وغرزته، ونحتُّه؛ لأن هذه كلها رياضات وتدريب واعتمادات وتهذيب.

السجيحة:

من سجح خلقه، ذلك أن الطبيعة قد قرَّتْ واطمأنت فسجحت وتذللت، وليس على الإنسان من طبعه كلفة.

السرجوحة:

إذا استوت أخلاق القوم قيل: هم على سرجوحة واحدة، فعلولة من لفظ السرج ومعناه، والتقاؤها أن السرج إنما أريد للراكب ليعدله ويزيل اعتلاله وميله، فهو من تقويم الأمر.

الوتيرة:

استتبوا على وتيرة واحدة، تشابهت أحوالهم، وزاح خلافهم، وهذا أيضًا ضرب من التقرير والتقدير، فهو عائد إلى النحيتة، والسجية، والخليقة؛ لأن هذه كلها صفات تؤذن بالمشابهة والمقاربة.

المرن:

مرن على الشيء إذا ألفه فلان له، وهو عندي من ماري الأنف لِما لان منه، فهو أيضًا عائد إلى أصل الباب، ألا ترى أن الخليقة والنحيتة، والطبيعة، والسجية، وجميع هذه المعاني التي تقدمت تؤذن بالإلف والملاينة، والإصحاب والمتابعة.

السليقة:

من قولهم: فلان يقرأ بالسليقية[1]، أي بالطبيعة، وتلخيص ذلك أنها كالنحيتة؛ وذلك أن السليق ما تحاتَّ من صغار الشجر ... وذلك أنه إذا تحاتَّ لان وزالت شدته. والحت كالنحت، وهي في غاية القرب»[2].

إن ابن جني هنا يرى أن المعنى العام الذي تتلاقى عنده هذه الألفاظ كلها يحمله لفظ (الخلق أو الخليقة)، وقد أرجع بقية هذه الألفاظ إلى هذا المعنى، وذلك بالاستشهاد بكلام العرب، والقرآن الكريم والشعر[3]، فالمعنى العام هو التمرين والتليين، وهذا هو ما صرَّح به ابن جني في قوله: «والنحر والنحت والحث والضرب والدق والنحز والطبع والخلق والغرز والسلق، كله التمرين على الشيء، وتليين القوي ليصحب وينجذب، فاعجب للطف صنع الباري سبحانه في أن طبعَ الناس على هذا، وأمكنهم من ترتيبه وتنزيله، وهداهم للتواضع عليه وتقريره»[4].

---

(١) هكذا في النص، ولعلها السليقة، لتناسب اللفظ قبلها.

(٢) الخصائص ٢/ ١١٣-١١٧، وانظر: المسلسل: ١٤٨.

(٣) استشهد ابن جني بآيات من القرآن الكريم، وكلام العرب، وبعض شعرهم، ولكني أوردت النص مختصرًا لطوله.

(٤) الخصائص: ٢/ ١١٧.

ويمكن أن نقول إن الكلمة الأساسية بين هذه الكلمات هي (الخليقة)؛ ذلك لأنه أرجع كل ما ذكره من الكلمات بعدها إليها، مع اختلاف جذر كل كلمة عن الأخرى، وهو ما عقب عليه بقوله: «فالأصول مختلفة، والأمثلة متعادية، والمعاني مع ذينك متلاقية»[1].

ولا يقتصر جهد ابن جني على هذا المعنى، وجمع بعض الألفاظ التي يضمها، بل يحاول أن يجمع ألفاظًا أخرى تندرج تحت معنى عام آخر يجمعها مثل:

كلمات (صبي ـ طفل ـ غلام ـ جارية)؛ حيث يرى أنها تقع تحت معنى عام هو اللين والانجذاب وترك الشدة، وهو لا يقرر فقط، بل يحلل كل كلمة، ويورد جذرها الأصلي، ليدلل على هذا التلاقي في المعنى، فكلمة (صبي) من صبوتَ إلى الشيء إذا ملتَ إليه ولم تستعصم دونه، وكذلك الطفل هو من لفظ طفلت الشمس للغروب، أي مالت إليه، وانجذبت نحوه ... وغلام من الغلمة، وهي اللين وضعف العصمة، وكذلك قالوا: جارية، فهي فاعلة من جرى الماء وغيره ...؛ وذلك أن الطفل والصبي والغلام والجارية ليست لهم عصمة الشيوخ، ولا جسأة الكهول»[2].

ولكنه هنا لم يذكر شيئًا يمكن أن نعتمد عليه في معرفة الكلمة الأساسية، ومع ذلك يمكن عَدّ كلمة (صبي) أساسية؛ وذلك لأنها تدل على عموم المعنى؛ فكل طفل صبي، وكل غلام صبي، ولدلالته على المذكر الذي هو أصل، والمؤنث فرع عليه في (جارية)، ولتخصيص كلمة طفل بالرضيع ومن هو أصغر من الصبي، ولاقتران كلمة غلام بالعبودية غالبًا، وهو هنا يورد الدلالة المعجمية لهذه الكلمات، ثم الدلالة الاصطلاحية لها، ويربط بينهما. وهذا ما قرره اللغويون

---

(١) المرجع السابق: ٢/ ١١٨.

(٢) المرجع نفسه: ٢/ ١١٨، ١١٩.

الغربيون من ضرورة معرفة الدلالة المعجمية والاصطلاحية للكلمات عند البحث في الحقول الدلالية[1]، ولكنه قصر الحقل الدلالي على المعنى المعجمي فقط وهو (اللين والانجذاب).

ويعرض لنا أيضًا طائفة أخرى من الألفاظ التي تدخل تحت معنى عام هو الجمال، وهذه الألفاظ هي:

- الناقة: من تنوَّقتَ في الشيء إذا أحكمته وتخيرته.
- الجمل: من الجمال.
- الدبيج: من الديباج.
- الوشاء: من الوشي.
- الغنم: من الغنيمة.
- الخيل: من الاختيال.
- البقر: من بقرت بطنه، أي شققته، فهو إلى السعة والقسمة وضد الضيق والضغطة[2].

فهذه الألفاظ لها دلالتان؛ لغوية واصطلاحية، فالدلالة اللغوية هي ما أشار إليه ابن جني، عقب كل كلمة منها، حيث بيّن أنها مشتقة من معنى الجمال والعظمة. والدلالة الاصطلاحية هي ما تدل عليه من أنعام وبهائم، يستخدمها الإنسان في أكلها أو ركوبها، فهي تندرج تحت حقل دلالي هو (الجمال) من الناحية اللغوية، وهو ما أشار إليه ابن جني، أما من الناحية الإصطلاحية، فهي تدخل تحت حقل (الحيوان)، وهو ما لم يشر إليه.

---

(١) راجع ص١٢ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: الخصائص: ٢/ ١٢١، ١٢٢.

ويمكن أن تحدد الكلمة الأساسية، رغم استقلال كل كلمة بنفسها، فكلمة (الجمل) أعم من الناقة والدبيج والوشاء، فهي كلمة أساسية بين هذه الكلمات، أما الغنم والخيل والبقر فلا وجه لمعرفة الكلمة الأساسية من بينها؛ وذلك لاستقلال كل كلمة منها؛ وإطلاقها جنسًا على أفرادها.

وإذا كانت هذه الكلمات السابقة تندرج تحت حقلين دلاليين مختلفين، حقل (الجمال) من الناحية الدلالية المعجمية، وحقل (الحيوان) من الناحية الدلالية الاصطلاحية، ففي ذلك خلاف مع أولئك اللغويين الغربيين الذين رأوا أن الكلمة الواحدة تكون عضوًا في حقل دلالي واحد فقط[1]، مع ملاحظة أن حقل (الحيوان) هنا يمكن أن يشمل حقولاً أخرى أخص منه، مثل (البقر ـ الشاء ـ الخيل ـ الإبل)[2].

أي إن كل كلمة في هذا الحقل يمكن أن تكون حقلاً دلاليًا آخر، وفي ذلك ما يعضد القول الذي يذهب إلى إمكان جمع كل كلمات اللغة، وتصنيفها في تسلسل حقلي، حتى نجمعها في أقل حقول ممكنة[3].

وينبه ابن جني أيضًا إلى أن هذه الفكرة في جمع بعض الألفاظ وربطها معًا في إطار عام هي «مذهب في هذه اللغة طريف غريب لطيف، وهو فقهها وجامع معانيها، وضام نشزها»[4]، ثم يبدي إعجابه الشديد بهذه النظرية، فيرى «أن التأني والتلطف في جمع هذه الأشياء وضمها وملاءمة ذاتِ بينها، هو خاص

---

(١) راجع ص١٢ من هذا الكتاب.

(٢) وقد أفرد اللغويون القدامى مؤلفات خاصة بهذه الحيوانات، استوعبوا منها كل أجزائها ومسمياتها. انظر: ص٥٢ من هذا الكتاب.

(٣) راجع: ص١٤ من هذا الكتاب.

(٤) الخصائص: ٢/ ١٣٣.

اللغة وسرها وطلاوتها الرائقة وجوهرها. فأما حفظها ساذجة وقمشها محطوبة هرجة، فنعوذ باللّـه منه، ونرغب بما آتانا سبحانه عنه»[1]. ولذلك ينطلق هو في نظريته فيحاول جمع أكبر عدد من الكلمات في مجموعات معينة، بحيث تنضم كل منها تحت معنًى عام يجمعها، ومن ذلك:

(الفضة ـ الذهب ـ التبر ـ الغرب ـ الخلاص ـ الإبريز ـ العقيان).

حيث يرى أن المعنى العام الذي يجمعها من ناحية الدلالة المعجمية هو (الحركة)[2]، فهي تنضم تحت هذا الحقل، على أن دلالتها الاصطلاحية تدخلها تحت حقل (الحلي).

ويرى كذلك ابن جني أن معظم كلمات اللغة يمكن أن تنقسم إلى مجموعات، كل منها تنضم تحت معنى عام، فيقول: وهو باب واسع، وقد كتبنا منه في هذا الكتاب ما ستراه بإذن اللّـه تعالى. وأهل اللغة يسمعون هذا فيرونه ساذجًا غفلاً، ولا يحسنون لما نحن فيه من حديث فرعًا ولا أصلاً»[3].

ويدلل على سعة علمه بهذه النظرية، فيقول: «وقد هممت غير دفعةٍ أن أنشئ في ذلك كتابًا أتقصى فيه أكثر، والوقت يضيق دونه، ولعله لو خرج لما أقنعه ألف ورقة إلا على اختصار وإيماء»[4].

ومع ذلك يردّ الفضل لأهله؛ فيقول إن أبا عليّ الفارسي «كان يستحسن هذا الموضوع جدًّا، وينبه عليه ويسر بما يحضره خاطره منه»[5].

---

(١) المرجع السابق: ٢/ ١٢٥.
(٢) انظر: المرجع نفسه ٢/ ١٢٣-١٢٥.
(٣) المرجع نفسه: ٢/ ١٢٣.
(٤) المرجع نفسه: ٢/ ١٣٣.
(٥) المرجع نفسه: ٢/ ١٣٣.

وإذا تعرضنا لنظرية الاشتقاق الأكبر، التي كان ابن جني أيضًا صاحب تسميتها بهذا الاسم، والخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) صاحب فكرتها[١]، لوجدنا أنها تعتمد على أن «تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف في كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد»[٢].

وهو في ذلك يأخذ كلمةً ما، ثلاثية الجذر، ثم يقلب هذا الجذر إلى ستة تقاليب، كما فعل الخليل في معجمه، وابن دريد (ت٣٢١هـ) في الجمهرة، غير أنه يحاول معنًى واحدًا عامًّا تدور حوله هذه التقاليب ومعانيها الفرعية، وذلك كقوله: إن تقاليب (جبر) تدل كلها على القوة والشدة، وهي:

- (جبر): جبرتَ العظم والفقير، إذا قوَّيتهما وشددتَ منهما.
- (جرب): رجل مجرّب، إذا جرستة الأمور ونجذته، فقويت منته.
- (بجر): الأبجر، هو القوي السرة.
- (برج): منه البرج لقوته في نفسه وقوة ما يليه.
- (رجب): رجبتَ الرجلَ إذا عظمته وقويت أمره، ومنه شهر رجب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه.

---

(١) يقول في ذلك ابن جني: «هذا موضع لم يسمعه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي ـ رحمه اللّه ـ كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به. وإنما هذا التقليب لنا نحن». الخصائص ٢/ ١٣٣. ومع ذلك نرى أن صاحب فكرتها هو الخليل بن أحمد، الذي استخدمها في معجمه العين، ثم اقتبسها منه كل من أتى بعده. انظر: دلالة الألفاظ: ٦٧.

(٢) الخصائص: ٢/ ١٣٤، وانظر: إرشاد الفحول: ١٨.

- (ربج): الرباجي هو الرجل يفخر بأكثر من فعله، أي يعظم نفسه، ويقوي أمره[1].

وقد فعل ذلك الأمر نفسه في تقاليب (قسو)، حيث رآها تدل على القوة والاجتماع، وهي:

- (قسو): القسوة شدة القلب واجتماعه.

- (قوس): القوس لشدتها واجتماع طرفيها.

- (وقس): الوقس ابتداء الحرب؛ وذلك لأنه يجمع الجلد ويقحله.

- (وسق): الوسق للحمل؛ وذلك لاجتماعه وشدته، ومنه استوسق الأمر أي اجتمع.

- (سوق): السوق استحثاث وجمع للمسوق بعضه إلى بعض[2].

ولم يكتف بهذين المثالين، بل أورد أمثلة أخرى، ليدلل على صحة رأيه، مثل:

تقاليب (كلم) الدالة على الشدة والقوة[3].

وتقاليب (قول) الدالة على السرعة والخفة[4].

وتقاليب (سمل) الدالة على الملاينة والمصاحبة[5].

ورغم أن ابن جني يرى أن هذا الاشتقاق الأكبر ليس مطَّردًا في كل كلمات اللغة العربية[6]، إلا أن د. إبراهيم أنيس يرى أن ما فعله ابن جني وغيره

---

(١) انظر: الخصائص: ٢/ ١٣٥، ١٣٦.

(٢) انظر: المرجع نفسه ٢/ ١٣٦، ١٣٧، وقد أهمل التقليب السادس (سقو).

(٣) انظر: المرجع نفسه ١/ ١٣-١٧ و٢/ ١٣٥.

(٤) المرجع نفسه ١/ ٥-١١، ٢/ ١٣٥.

(٥) المرجع نفسه ٢/ ١٣٨.

(٦) المرجع نفسه ٢/ ١٣٨.

من أصحاب المدرسة الاشتقاقية حين ربطوا بين دلالات التقاليب، واستنبطوا معاني عامة مشتركة، إنما هو من قبيل العنت والمشقة[1]، وقد تابعه في رأيه هذا أحد الباحثين، فقال: «إن تقليب ابن جني في إنتاج المعاني من المادة الواحدة مرفوض ... فهو فوق ما فيه من اعتساف في تخريج بعض الاشتقاقات ... لا ينطبق على كل المواد اللغوية. ويظهر أن ابن جني قد تخير هذه المواد قصدًا وعمدًا حتى يثبت صحة رأيه»[2].

ولسنا في معرض الدفاع عن ابن جني، ولكن نرى أن جمعه لبعض الألفاظ دون كل كلمات اللغة ـ كما صرح هو بذلك[3] ـ يعد خطوة دلالية مهمة، ترى أن كلمات اللغة ليست منعزلة بعضها عن بعض، بل توجد بينها علاقات ما. ولو أنه ألف كتابًا في ذلك، فربما استطاع أن يطور في نظريته تلك، عن طريق ربطها بما سماه (تلاقي المعاني مع اختلاف الأصول والمباني)، وهو نفسه رأى أنه لو كتب في ذلك لجاء في أكثر من ألف ورقة.

ولا نزعم أن ما جاء به ابن جني، فيما نقلناه عنه، يضارع نظرية الحقول الدلالية، بل يُعد خطوة متقدمة منه لمعرفة المعنى العام الذي يندرج تحته بعض المعاني الفرعية الأخرى، ولكنا نأخذ عليه شيئين:

١- اعتماده على جذر واحد فقط.

٢- اعتماده على الدلالة اللغوية لما أتى به من تقاليب، دون التفاته إلى الدلالة الاصطلاحية لها، تمامًا كما فعل في حديثه عن تلاقي المعاني[4].

---

(١) انظر: دلالة الألفاظ ٦٧.

(٢) دراسات نحوية في خصائص ابن جني ٢٣٠.

(٣) راجع ص٢٨ من هذا الكتاب.

(٤) راجع ص٢١ من هذا الكتاب.

ولو التفت إلى الدلالة الاصطلاحية لما وجدها تنضم تحت معنى عام واحد يجمعها، بل لاختلفت المعاني. ففي الجذر (جبر) ومشتقاته، نجد أن (جبر) تدخل تحت حقل (الإرادة)، كما يمكن أن تدخل تحت حقل (العلوم)، وفي ذلك ردٌّ على من قال إن الكلمة الواحدة لا تكون عضوًا إلا في حقل واحد[1]. كما نجد أن (جرب وربج وبجر) يمكن أن تدخل تحت حقل (الصفات الأخلاقية)، وكلمة (برج) تدخل تحت حقل (البناء)، وكلمة (رجب) تدخل تحت حقل (الشهور).

مما سبق يمكن أن نستخلص أن ابن جني قد عرف شيئًا قريبًا من نظرية الحقول الدلالية، فتلاقي المعاني عنده هي المعنى العام الذي يجمع كلمات الحقل الواحد، وأول كلمة يذكرها بين ما يذكر من كلمات، هي الكلمة الأساسية. واختلاف الأصول هو اختلاف جذر كل كلمة عن الأخرى في الحقل الواحد، واختلاف المباني هو اختلاف الصيغ الصرفية للكلمات في الحقل الواحد.

وبهذا يكون قد تناول بعضًا مما تناوله علماء اللغة الغربيون، قبلهم بعشرة قرون.

ولم يقف الأمر عند ابن جني وحده، بل نجد عند علماء أصول الفقه شيئًا من هذا القبيل؛ فالإمام الغزالي (ت٥٠٥هـ) يرى أن «كل اسم مطلق ينطلق على آحاد مسمياته الكثيرة بطريق التواطؤ، كاسم اللون للسواد والبياض والحمرة، فإنها متفقة في المعنى الذي به سُمِّي اللون لونًا، وليس بطريق الاشتراك ألبتة»[2].

واضح جدًّا من هذا النص أن ألفاظ (أسود ـ أبيض ـ أحمر) تتفق في معنى عام يجمعها هو لفظ (لون)، وهو ما قال به علماء اللغة الغربيون المحدثون، ويعدُّ قسمًا من أقسام الحقول الدلالية، وهو المحسوس المتصل، ويرى أن كلماته «متفقة في المعنى الذي به سُمي اللون لونًا، وليس بطريق الاشتراك ألبتة»[3].

---

(١) راجع ص١٢ من هذا الكتاب.

(٢) المستصفى من علوم الأصول: ١/ ٣١، ٣٢.

(٣) المرجع نفسه ١/ ٣٢.

فقد فطن الغزالي هنا إلى أن هناك ألفاظًا يجمعها معنًى عام واحد، تنضم تحته عن طريق دلالاتها التي تواطأ الناس عليها، وهو ما عبَّر عنه بـ(الاسم المطلق)، وكأنه عنوان الحقل الدلالي، فإن كلمة (لون) كلمة مطلقة عنده، وهي عندنا حقل دلالي قائم بذاته، يجمع تحته كلمات أخرى متقاربة الدلالة.

*** علاقة الكلمات داخل الحقل الدلالي الواحد:**

وإذا انتقلنا إلى علاقة الكلمات بعضها ببعض داخل الحقل الدلالي الواحد، فإنا نجد أن لعلماء اللغة العربية القدامى جهودًا كبيرة في هذا المجال؛ حيث درسوا التضاد والترادف والاشتراك اللفظي والتباين.

ومعلوم أن الأصل في اللغة هو أن تدل الكلمة الواحدة فيها على معنى واحد، مختلف عن غيره، وهذا هو التباين[1]، مثل كلمات:

(سماء ـ كتاب ـ جبل عذاب ـ الرجل ـ هدى)؛ حيث إن لكل منها دلالة مختلفة عن غيرها، أما إذا دلت الكلمة الواحدة على أكثر من معنى، فهذا يسمى الاشتراك اللفظي، وقد عرَّفه السيوطي (ت٩١١هـ) بأنه «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»[2]، وذلك مثل كلمة (عين) التي تدل على الحاسة المبصرة، والنقود، والبئر، والشيء نفسه. وإذا اشتركت عدة ألفاظ في الدلالة على معنى واحد، فهذا هو الترادف. وقد عرّفه الغزالي بأنه «كل اسمين لمسمًّى واحد يتناوله أحدهما من حيث يتناوله الآخر مِن غير فرق»[3].

---

(١) انظر: المخصص ١٣/ ٢٥٨، والمستصفى ١/ ٣١.

(٢) المزهر: ١/ ٣٦٩، وانظر: إرشاد الفحول: ١٩، والمستصفى: ١/ ٣٢، وفي اللهجات العربية: ١٩٢، وكلام العرب: ١٠٨، والرسالة: ٥٢.

(٣) المستصفى: ١/ ٣١، وانظر: الرسالة: ٥٢، وإرشاد الفحول: ١٨، وفي اللهجات العربية: ١٩٢، وكلام العرب: ١٠٢.

وهذا التعريف يقترب مما قاله علماء اللغة الغربيون، حيث عرّفه استيفن أولمان بأنه «ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق»[1]، ومن ذلك ألفاظ (حضر ـ وصل ـ جاء ـ أتى ـ قدم)، حيث تدل كلها على معنى واحد.

أما إن دل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين متناقضين، فهو التضاد، الذي هو فرع من المشترك اللفظي؛ لأن العلاقة المفهومة منه في الذهن متعددة أو متضادة[2]، أي إنه «إذا وصل التباين بين معنيين مشتركين في لفظ واحد إلى درجة التناقض والتعاكس، اعتبر هذا اللفظ من الأضداد»[3]، وذلك مثل كلمة (جلل) الدالة على الشيء العظيم والحقير[4]، وكلمة (مسجور) الدالة على الشيء الممتلئ والفارغ[5].

وقد لخص سيبويه (ت١٨٠هـ) هذه الأقسام السابقة في قوله: «واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»[6].

---

(١) دور الكلمة في اللغة: ٩٨.

(٢) انظر: في اللهجات العربية: ٢٠٤، وكلام العرب: ١١٢، وفقه اللغة: ١٩٣، والمستصفى: ١/ ٣٢، وفصول في فقه العربية: ٣٣٦، والتضاد في ضوء اللغات السامية: ٩.

(٣) كلام العرب: ١١٢.

(٤) انظر: الأضداد للأصمعي: ٩، ١٠، والأضداد للسجستاني ٨٤، والأضداد لابن السكيت: ١٦٧، والأضداد للصاغاني: ٢٢٦.

(٥) انظر: الأضداد للأصمعي: ١٠، ١١، والأضداد للسجستاني: ١٢٦، ١٢٧، والأضداد لابن السكيت: ١٦٨، ١٦٩، والأضداد للصاغاني: ٢٣٢.

(٦) الكتاب: ١/ ٢٤، وانظر: المخصص: ١٣/ ٢٥٨.

ورغم أن علماء اللغة العربية قد عرفوا هذه الأقسام، منذ سيبويه، إلاَّ أن الغزالي يرى أنه هو الذي بدأ بتسميتها، فيقول: «إن الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل، ولنخترع لها أربعة ألفاظ، وهي المترادفة، والمتباينة، والمتواطئة، والمشتركة»[1]، وهو يقصد بالمتواطئة الأسماء التي «تنطلق على أشياء متغايرة بالعدد، ولكنها متفقة بالمعنى الذي وضع الاسم عليها، كاسم الرجل، فإنه ينطلق على زيد وعمرو وبكر وخالد، واسم الجسم ينطلق على السماء والأرض والإنسان ...»[2]، وهو أول من أطلق مصطلح (المتواطئة)، ولكنه ليس أول من أطلق مصطلحات الترادف والتباين والاشتراك اللفظي؛ حيث سبقه إليها سيبويه وغيره ممن أتى بعده من اللغويين، الذين سنعرض لهم بعد قليل.

وكل اللغويين وعلماء الأصول لا ينكرون وقوع التضاد والمشترك اللفظي والترادف في اللغة العربية، إلا قليلاً منهم، عارضوا وقوع التضاد والترادف.

فأما الذين عارضوا وقوع الترادف فهم:

- أبو عبد اللّـه بن الأعرابي (ت٢٣١هـ).
- أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ).
- أبو محمد بن درستويه (ت٣٣٠هـ).
- أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ).
- أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ).
- أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)[3].

---

(١) المستصفى: ١/ ٣١.

(٢) المرجع نفسه: ١/ ٣١.

(٣) انظر: المزهر: ١/ ٤٠٦، وإرشاد الفحول: ١٩، وفصول في فقه العربية: ٣١١-٣١٤.

وأما الذين عارضوا التضاد فهم:

- أبو محمد بن درستويه.
- أحد شيوخ أبي علي الفارسي.
- الشعوبيون، الذين رأوه من مثالب اللغة العربية والعرب[1].

بعد أن تكلمنا عن هذه العلاقة بين اللفظ ومعناه في أشكالها السابقة، نفرد كلاً منها ببعض الإيضاح الموجز.

***

(١) انظر: المزهر ١/ ٣٦٩، ٣٩٧، والمخصص: ١٣/ ٢٥٩، وفقه اللغة: ١٩٣، وفصول في فقه العربية: ٣٣٦-٣٣٩، والتضاد في ضوء اللغات السامية: ٩، ١٧، والأضداد لابن الأنباري: ١.

أولاً: التضاد

يرى ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ) «أن كلام العرب يصحح بعضه بعضًا، ويرتبط أوله بآخره، ولا يوفى معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه. فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين؛ لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنًى واحد»[١].

فهو يربط التضاد باللغة العربية أولاً، ثم بالسياق الذي توجد فيه الكلمة، لذلك نجد أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب يقصر هذه الظاهرة على اللغة العربية وحدها، ويرى أنها ظاهرة خاصة بها. أما من أثبت أنها موجودة في اللغات السامية الأخرى، وبخاصة السريانية والعبرية، فقد «تكلف لذلك غاية التكلف ... وليس في أمثلته مثالٌ واحد يثبت للنقد»[٢].

وللتضاد أسباب كثيرة، منها:

١- عموم المعنى الأصلي:

وهو وضع اللفظ على معنًى عام يشترك فيه الضدان، ثم ينسى الناس ذلك المعنى العام، ويظنون الكلمة من قبيل التضاد[٣]، وذلك مثل:

- الصريم: لليل والنهار؛ لأن كليهما ينصرم من الآخر[٤].
- شرى: للمبادلة، وهي البيع والشراء[٥].

---

(١) الأضداد لابن الأنباري: ٢، وانظر: المزهر: ١/ ٣٩٧.

(٢) فصول في فقه العربية: ٣٣٨، هامش رقم ٩٦، وسوف نتعرض لبعض هذه الأمثلة.

(٣) انظر: في اللهجات العربية: ٢١١-٢١٤، وفقه اللغة: ١٩٥-١٩٦، وفصول في فقه العربية: ٣٤٢-٣٤٥، والتضاد في ضوء اللغات السامية: ١٠.

(٤) انظر: الأضداد للأصمعي: ٤١، ٤٢، والأضداد للسجستاني: ١٠٥، والأضداد لابن السكيت: ١٩٥، والأضداد للصاغاني: ٢٣٥.

(٥) انظر: الأضداد للأصمعي: ١٨، ١٩.

٢- اختلاف لهجات القبائل العربية:

حيث تضع إحدى القبائل كلمةً ما دلالةً على معنى معين، ثم تستخدم قبيلة أخرى اللفظ نفسه في معنى مضاد لما اتخذته القبيلة الأولى، ثم يعيش المعنيان المتضادان من خلال لفظة واحدة[١]، ومن ذلك:

- وثب، عند مضر بمعنى قفز، وعند حمير بمعنى قعد[٢].

٣- التطور اللغوي:

حيث توجد كلمتان مختلفتان، لكل منهما معنى مضاد للآخر، ثم يحدث تطور صوتي في إحداهما، فتنطبق أصواتها على الأخرى تمامًا، فتبدوان كلمة واحدة، ومن ذلك:

- لمق الكتاب: محاه وكتبه[٣].

فأصل الكلمتين هو (لمق) بمعنى محا، و(نمق) كتب، ثم تحول صوت النون إلى اللام في (نمق)، فصارت (لمق)، فصارت الكلمتان كلمة واحدة[٤].

ويرى أحد الباحثين أن كلمة (أون)[٥]، الدالة على المشقة والرفعة، جاءت من اتحاد كلمتي (أون) و(هون)، مع إبدال الهاء همزة لتقارب المخرج[٦].

---

(١) انظر: المزهر: ١/ ٣٩٦، وكلام العرب: ١١٢، ١١٣، وفقه اللغة: ١٩٧، ١٩٨.

(٢) انظر: الأضداد للأصمعي: ٤٥، والأضداد لابن السكيت: ١٩٩، والأضداد للصاغاني: ٢٤٧-٢٣.

(٣) انظر: الأضداد للأصمعي: ٤٠، والأضداد للسجستاني: ١٠١، والأضداد لابن السكيت: ١٩٣، والأضداد للصاغاني: ٢٤٤.

(٤) انظر: فصول في فقه العربية: ٣٥١-٣٥٢، والتضاد: ١٣، ١٤.

(٥) انظر: الأضداد للأصمعي في: ١٥١، والأضداد للصاغاني: ٢٢٣.

(٦) انظر: التضاد: ١٤.

كما يرى أن كلمة (أقوى)، الدالة على القوة والضعف[1]، جاءت من اتحاد كلمتي (أقوى)، (أخوى)، ثم أبدلت الخاء قافًا لتقارب المخرج، فجاءت كلمة (أقوى)[2].

ولكن هذين المثالين مجرد تخمين لا دليل عليهما، فكلمة (هون) تدل على الرفق، وكلمة (أخوى) تدل على ذهاب الزاد والضعف. ولكن لا يمكن أن تنقلب الهاءُ همزةً في أي كلمة في اللغة العربية، فذلك غير مسموع عن العرب، كما أن القوانين الصوتية تقلب أحد الصوتين إلى نظيره الأخف منه نطقًا، فالهمزة صوت حنجري قد يقلب إلى الهاء[3]، لأنه أسهل منه، ولكن لا يحدث العكس، وذلك مثل (أراق) التي تقلب إلى (هراق)[4]. كما أن القاف تقلب إلى غين في لهجة السودان، وتقلب إلى همزة في لهجة القاهرة والمدن المصرية، وتقلب كافًا فارسية أو جيمًا قاهرية في لهجات صعيد مصر، وتقلب دالاً وزايًا مجتمعتين في لهجة القصيم في السعودية[5]، أما قلبها خاء فلم يُسمع ولم يحدث في العربية قط.

احتمال الصيغة الصرفية للمعنيين:

وذلك كما في صيغة المبالغة (فعول)، التي تحتمل معنى الفاعل والمفعول، مثل:

غفور التي بمعنى غافر، ورسول، التي بمعنى مرسل.

---

(١) انظر: الأضداد للأصمعي: ٨، والأضداد للسجستاني: ٩٣، ولابن السكيت: ١٦٧، وإبراز المعاني: ٨٤.

(٢) انظر: التضاد: ١٣.

(٣) انظر: في اللهجات العربية: ١٨٤، ١٨٥، وفقه اللغة: ١٢٤، ١٢٥.

(٤) انظر: لسان العرب (ورق): ١/١٢٥٩.

(٥) انظر: بحوث ومقالات في اللغة: ١٠، ١١.

وصيغة (فعيل) التي تحمل المعنيين أيضًا مثل:

سميع الدالة على السامع والمستمع[1].

وتبيع الدالة على التابع والمتبوع[2].

وأمين الدالة على المؤتمِن والمؤتمَن[3].

ويحدث كذلك عند اتفاق كلمتين في صيغة صرفية واحدة، مثل:

- مجتث، للذي يَجتث الشيء وللشيء الذي يُجتث.

- مختار، للذي يختار وللشيء الذي يختار.

دواعي البلاغة:

كالاستعارة والمجاز، مثل إطلاق كلمة الأمة على الرجل، وأصل وضعها هو جماعة الناس، وذلك على وجه المبالغة للتشبيه بالجماعة[4].

التفاؤل والتشاؤم:

وذلك عند الخوف من ذكر الألفاظ المتعلقة بالموت والمرض والمصيبة[5]، مثل إطلاق المفازة على الصحراء، وهي مهلكة؛ للتفاؤل بعبورها[6]، وإطلاق

---

(١) الأضداد للسجستاني: ١٣٣.

(٢) انظر: فصول في فقه العربية: ٣٥٢، ٣٥٣، وانظر: الأضداد للسجستاني: ١٠٢، والأضداد للصاغاني: ٢٢٥.

(٣) انظر: الأضداد للأصمعي: ٥١، والأضداد للسجستاني: ١٠٣، والأضداد للصاغاني: ٢٢٣.

(٤) انظر: فصول في فقه العربية: ٣٥٢، وانظر: الأضداد للصاغاني: ٢٢٣.

(٥) انظر: في اللهجات العربية: ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩، وعلم اللغة العربية: ١٥، ١٦، وفصول في فقه العربية ٣٤٥، والمخصص: ١٣/ ٢٦٠، ٢٦٥، وفقه اللغة ١٩٤، وكلام العرب: ١١٢.

(٦) الأضداد للأصمعي: ٣٨، وللسجستاني: ٩٧، وللصاغاني: ٢٤١، ولابن السكيت: ١٩٢، وأساس البلاغة: ٤٨٤.

السليم على المريض، تشاؤمًا من ذكر أيام المرض[1]، ويسمى هذا التشاؤم اللامساس Taboo، أي الألفاظ التي لا يجب ذكرها، بل يكنَّى عنها بكلمات أخرى ذات دلالة سعيدة[2].

ويرى أحد الباحثين أن التفاؤل والتشاؤم من الأغراض البلاغية[3].

الخوف من الحسد:

حيث يفر المرء من وصف الأشياء الحسنة بالجمال حتى لا تصيبها العين بالحسد[4]، مثل:

- الشوهاء، للفرس الجميل والقبيح[5].
- البلهاء، للمرأة العاقلة والناقصة[6].

التهكم:

حيث يؤدي التهكم إلى قلب المعنى وتغيير الدلالة إلى عكسها[7]، ومن ذلك:

---

(١) الأضداد للأصمعي: ٣٨، وللسجستاني: ٩٩-١١٤-١٢٧، والأضداد لابن السكيت: ١٩٢، والأضداد للصاغاني: ٢٣٣.

(٢) انظر: دور الكلمة في اللغة: ١٧٧-١٧٨، وفصول في فقه العربية: ٣٤٥، وعلم اللغة العربية: ١٥-١٦.

(٣) انظر: الأضداد في ضوء اللغات السامية: ١١.

(٤) انظر: فصول في فقه العربية: ٣٥٠-٣٥١.

(٥) الأضداد للسجستاني: ١٣٧، والأضداد للصاغاني: ٢٣٥.

(٦) الأضداد للصاغاني: ٢٢٤.

(٧) انظر: في اللهجات العربية: ٢٠٩-٢١١، وفقه اللغة: ١٩٤، وفصول في فقه العربية: ٣٤٩، ٣٥٠.

- التعزير، للتعظيم والتوبيخ واللوم[1].

- القشيب، للجديد من الثياب والقديم[2].

ويرى أحد الباحثين أن أحد أسباب التضاد هو خطأ الشراح والرواة والمفسرين، ويستدل على ذلك بكلمة (بشّر)[3]، التي تستخدم في الرحمة، كما في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾[4]، وتستخدم في العذاب، كما في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[5].

ولكن السبب هنا ليس الخطأ في الشرح من جانب المفسرين، بل هو التهكم والاستهزاء بأولئك الكافرين[6].

كما يستدل على خطأ الرواة والشراح بكلمة (الأمين) في البيت التالي:

وأمينٍ حدَّثتُه سِرَّ نفسي فوعاه حفظ الأمين الأمينا[7]

حيث شرحوا كلمة (الأمين) المكررة آخر البيت، بأنها من الأضداد، وتحمل دلالة صفة الفاعل وصفة المفعول. على حين رأى هذا الباحث أن (الأمين) الأولى فعيل بمعنى مفعول من الفعل (أمن) المتعدي، مثل قتيل بمعنى مقتول، وأن (الأمين) الثانية صفة مشبهة باسم الفاعل مشتقة من «أمنَ» اللازم، أي أمن يأمن، فهو أمين[8]، وهذا تحمُّلٌ لا دليل عليه.

---

(١) المخصص: ١٣/ ٢٦٥، الأضداد للصاغاني: ٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) الأضداد للأصمعي: ٥٩، الأضداد للصاغاني: ٢٤٢.

(٣) انظر: التضاد في ضوء اللغات السامية: ١٥.

(٤) سورة البقرة: ٢/ ٢٥.

(٥) سورة التوبة: ٩/ ٣.

(٦) انظر: لسان العرب (بشر): ١/ ٢١٦.

(٧) البيت من بحر الخفيف.

(٨) انظر: التضاد في ضوء اللغات السامية: ١٥.

إذ كيف عرف الفرق بين الصيغتين؟ وهما سواء، ولماذا لا يكون العكس؟ أي الصيغة الأولى من الفعل اللازم، والثانية من المتعدي؟ ولماذا لا يكونان سواءً في الاشتقاق من فعل واحد، لازم أو متعدٍ؟ إنه بذلك يؤيد مقولته التي اقتبسها من د. إبراهيم أنيس، وهي «أن كثيرًا من ألفاظ التضاد يمكن تأويله على وجهٍ آخر يخرجه من باب التضاد»[1]، أما د. إبراهيم أنيس فقد غالى في رأيه وحكم بأن كثيرًا من كلمات الأضداد متكلفة متعسفة، ليس لها إلا معنًى واحد، مثل: (جلل - عسس - ند - عفا)[2]. «وأرى أن اللغة العربية كلها ليس فيها إلا عشرين كلمة فقط صالحة للتضاد وأنها سوف تنقرض من اللغة بعد حين لتدل على معنًى واحد»[3]. رغم ذلك فالتضاد موجود بأسبابه السابقة، ولا يزول إلا بزوالها، وهذا غير ممكن؛ إذ لا تخلو العربية من السخرية، والتهكم، والخوف من الحسد، والتفاؤل والتشاؤم، وبذلك يظل التضاد واقعًا في اللغة العربية، تشهد بذلك اللهجات العامية المنتشرة في البلاد العربية[4]، ويُعد التضاد من أسباب تضخم المعجم العربي[5].

وقد ألف في التضاد علماء كثيرون من العرب، منهم:

- عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٥هـ).
- محمد بن علي المستنير، قطرب (ت٢٠٦هـ).

---

(١) المرجع السابق: ١٠.

(٢) انظر: في اللهجات العربية: ٢٠٤، ٢٠٧.

(٣) المرجع نفسه: ٢١٥.

(٤) وقد عرض أستاذنا الدكتور رمضان أمثلة كثيرة في هذه الظاهرة، انظر: فصول في فقه العربية: ٣٣٧-٣٥٣.

(٥) انظر: فصول في فقه العربية: ٣٠٩.

- أبو محمد عبد اللّـه التوزي (ت٢٣٠هـ).
- يعقوب بن السكيت (ت٢٤٤هـ).
- أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ).
- أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ).
- أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ).
- أبو محمد سعيد بن الدهان (ت٥٦٩هـ).
- الحسن الصاغاني (ت٦٥٠هـ).

وقد درس الأضداد في اللغة العربية من المستشرقين اثنان من الألمان هما:

- رد سلوب Th. M.R. edslob، في كتابه:

"Die arapische wortan mit emtgegengsetzten"; 1873.

- جيمس ، في كتابه[1]:

"Untersuchungeuber die A ddad", 1894.

***

(١) انظر: المرجع السابق: ٢٤١-٢٤٥ والتضاد في ضوء اللغات السامية: ١٨.

ثانيًا: الاشتراك اللفظي

«المشترك اللفظي ظاهرة مألوفة في اللغة العربية واللغات السامية»[1]، وقد سبق أن عرفنا أن التضاد جزء منه[2]، وله أسباب تؤدي إلى ظهوره في اللغة، ومنها:

اختلاف اللهجات:

حيث اختلفت القبائل العربية في استعمال لفظ ما للدلالة على معان مختلفة، ثم تداخلت هذه المعاني، وبخاصة عند واضعي المعاجم، دون أن تعزى بعض هذه الاستخدامات إلى مواطنها الأصلية[3]، ومن ذلك:

- السرحان والسيد، يطلقان على الأسد عند هذيل، ويطلقان على الذئب عند بقية العرب.

الاستعمال المجازي:

وهو انتقال الكلمة من معناها الحسي إلى معنى آخر مجازي مثل العين، ومعناها الحسي هو الحاسة المبصرة، ثم انتقلت عن طريق المجاز إلى دلالتها على بئر الماء والنفس والنقود[4].

والدلالة الحسية أسبق وجودًا من الدلالة المجازية وأول من انتبه إليها من أصحاب المعاجم العربية هو الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في معجمه (أساس البلاغة)[5].

---

(١) التضاد: ٦.

(٢) انظر: ص٣٢ من هذا الكتاب، وقد رأى د. أحمد مختار عمر أن الاشتراك اللفظي والترادف من باب تعدد المعنى. انظر: علم الدلالة: ١٤٥.

(٣) انظر: فقه اللغة: ١٩٠، وفي اللهجات العربية: ١٩٧، وكلام العرب: ١١٠، ١١١، وفصول في فقه العربية: ٣٢٩، ٣٣٠، والتضاد: ٧.

(٤) انظر: فقه اللغة ١٩٠، وكلام العرب: ١٠٨، وفي اللهجات العربية: ١٩٣، ١٩٤.

(٥) انظر: في اللهجات العربية: ١٩٩، ٢٠٠، وعلم الدلالة: ٢٠.

التطور اللغوي:

وذلك يحدث في كلمتين مختلفتي اللفظ والمعنى، ثم تتطور إحداهما إلى أصوات الأخرى، فتصير لفظة واحدة بمعنيين أو أكثر مثل:

- مرد: التي تعطي دلالة: (أقدم وعتا)، وليّن الخبز بالماء، وأصل المعنى الثاني هو (مرث)، ثم تحولت الثاء تاءً فصارت (مرت)، ثم جهرت دالاً فصارت (مرد)[1].

الاستعارة من اللغات الأجنبية:

وهو استعارة كلمة من لغة أخرى يوجد فيها لفظ ما له نظير في اللغة المستعيرة مع اختلاف الدلالة، ومن ذلك:

- الحب: في العربية بمعنى الود، وقد استعيرت الكلمة نفسها من الفارسية بمعنى جرة الماء[2].

العوارض التصريفية:

وذلك ينشأ عند اتفاق لفظين مختلفي المعنى في صيغة واحدة، فينشأ من ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة، يؤدي إلى اعتبارها من قبيل المشترك مثل:

- النوى: بمعنى البعد، وهو جمع لكلمة (النواة).
- هوى: بمعنى حب، وهو فعل بمعنى سقط[3].

ويسمي د. حسن ظاظا ما ينشأ من الاشتراك اللفظي عن طريق هذا السبب باسم الاشتراك الكاذب[4].

---

(١) فصول في فقه العربية ٣٣٢، وانظر: في اللهجات العربية: ١٩٧-١٩٨، فقه اللغة ودور الكلمة: ١٢٧.

(٢) في اللهجات العربية: ١٩٦، وفصول في فقه العربية: ٣٣١، والقاموس المحيط (حبب): ١/ ٥١، ٥٢.

(٣) انظر: كلام العرب: ١٠٨، ١٠٩، والتضاد: ٧.

(٤) انظر: كلام العرب: ١٠٩.

ويرى أحد الباحثين أن الاشتراك يمكن أن يتسع فيشمل «حروف المعاني بأسرها في اللغات السامية ... فالأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والإنشاء، وبين الماضي والمستقبل في العربية، وبين الماضي والمستقبل في العبرية. وكذا المضارع، وهو أيضًا مشترك بين الماضي والحال والاستقبال في العربية والعبرية، وصيغة اسم الفاعل مشتركة بين الماضي والحالي والاستقبال، وتفيد الاستمرار التجددي في العربية والسريانية والعبرية»[1].

وهذا قول ليس على إطلاقة بل هو محدد بالسياق، والإعراب، والوظيفة النحوية لهذه الأشياء المشتركة وما بعدها، حيث يختلف المعنى من سياق لآخر. وفي ذلك يقول أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب: «ولا وجود للمشترك اللفظي في واقع الأمر إلا في معجم لغة من اللغات، أما في نصوص هذه اللغة واستعمالاتها فلا وجود إلا لمعنى واحد من معاني هذا المشترك اللفظي»[2]؛ ذلك لأن المفردة تحتمل أكثر من معنى، أما في سياقٍ ما فيتحدد معناها بدقة.

ويرى د. إبراهيم أنيس أن عدم تحديد دلالات الألفاظ بدقة، وتجاهل الفروق بينها هو الذي أدى إلى المشترك اللفظي[3].

ومع أن المشترك اللفظي موجود في اللغة بكل مستوياتها، فصحى وعامية، إلا أن د. حسن ظاظا يرى أنه «يكثر على الخصوص في الألفاظ الحوشية أو الغريبة، غير الدائرة على الألسنة، لا في نصوص الأدب. ولعل ذلك آت إلى حد ما لا من اشتراك حقيقي، ولكن من دلالات أعطاها الشرّاح واللغويون لهذه الألفاظ الغريبة»[4].

---

(١) انظر: فصول في فقه العربية: ٣٣٥.

(٢) المرجع نفسه: ٣٣٤، وانظر: دور الكلمة في اللغة: ٥٤، واللغة لفندريس: ٢٢٨.

(٣) انظر: دلالة الألفاظ: ٢٢٣.

(٤) كلام العرب: ١١١.

ورغم ذلك فقد أدت هذه الظاهرة إلى خدمة الأساليب البلاغية كالتورية، كما تعد حيلة للخروج من اليمين المكره عليها[1]، وهي من أسباب تضخم المعجم العربي[2].

ومن المؤلفات في المشترك اللفظي:

- الوجوه والنظائر، لمقاتل بن سليمان البلخي (ت١٥٠هـ).
- الوجوه والنظائر في القرآن، لهارون بن موسى الأزدي (ت١٧٠هـ).
- الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٣١هـ).
- ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي (ت٢١٥هـ).
- ما اتفق لفظه واختلف معناه، لأبي العميثل الأعرابي (ت٢٤٠هـ).
- ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد، للمبرد (ت٢٨٥هـ).
- المنجد في اللغة، لعلي بن الحسن الهنائي (ت٣١٠هـ).
- الملاحن، لابن دريد (ت٣٢١هـ).
- المشترك وضعًا والمختلف صقعًا، لياقوت الحموي.
- شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة، لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ).
- المسلسل في غريب لغة العرب، لمحمد بن يوسف التميمي (ت٥٣٨هـ).

معترك الأقران في مشترك القرآن، للسيوطي (ت٩١١هـ).

***

(١) انظر: فصول في فقه العربية: ٣٣٥.

(٢) المرجع نفسه: ٣٠٩.

ثالثًا: الترادف

الترادف كثير جدًّا في اللغة العربية، بحيث تعد أكثر اللغات في هذه الناحية[1]، ولكن ليس كل كلمتين متقاربتين أو متحدتين في المعنى تترادفان، بل إن هناك شروطًا لا بد من توافرها في الألفاظ التي تعبر عن معنى واحد، حتى تنضم تحت مصطلح الترادف، وهي:

- الاتفاق التام في المعنى.
- اتحاد البيئة الزمنية.
- اتحاد البيئة اللغوية.
- ألا يكون أحد الصوتين نتيجة تطور صوتي للآخر[2].

وللترادف أسباب تؤدي إلى نشأته وهي:

اختلاف اللهجات:

حيث تتعدد أسماء الشيء الواحد في اللهجات المختلفة، وتطلق كل قبيلة اسمًا مختلفًا للشيء الواحد، وتتمسك اللغة المشتركة بهذه الألفاظ جميعًا[3]. ويرى السيوطي أنه لا بد هنا من أن يكون وضع الاسم في قبيلة ما بدون شعور القبيلة الأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويخفى الواضعان أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر[4]. ومن ذلك قولهم في أسماء الحاجة:

(الحوجاء ـ اللوجاء ـ الإرب ـ الإربة ـ المأربة ـ اللبانة ـ التلاوة ـ التلية ـ الأشكلة ـ الشهلاء)[5].

---

(١) فقه اللغة: ١٦٨.

(٢) انظر: في اللهجات العربية: ١٧٨-١٨٠، وفصول في فقه العربية: ٣٢٢، ٣٢٣.

(٣) انظر: فقه اللغة: ١٧٢، ١٧٣، وفي اللهجات العربية: ١٨١، ١٨٢، وكلام العرب: ١٠٤، وفصول في فقه العربية ٣١٦، والخصائص: ١/ ٣٧٤.

(٤) انظر: المزهر: ١/ ٤٠٥، ٤٠٦.

(٥) انظر: الخصائص: ٢/ ١٢٧-١٢٩.

تعدد صفات الشيء الواحد:

حيث يكون للشيء الواحد اسم واحد، ثم يوصف بصفات مختلفة، ثم تستخدم هذه الصفات استخدام الاسم نفسه، وينسى ما فيها من وصف، وذلك مثل:

- الأسد، الذي له صفات الكاسر والساحق، والهذبر، والليث.
- السيف، الذي يوصف بالحسام، والقاطع، والمهند، والبتار، والمشرفي[1].

الاستعارة من اللغات الأجنبية:

وقد حدث ذلك مع العربية الفصحى في الجاهلية وعصور الاحتجاج، حيث استعارت العربية من الفارسية ألفاظًا كثيرة، لها مقابلات أخرى في العربية فصار للشيء الواحد لفظان دالاّن عليه أو أكثر، مثل:

- الدمقس والإستبرق، في مقابل الحرير[2].

تطور المعنى:

ومعنى ذلك أن تتطور دلالة كلمة ما، فتصير عامة بعد أن كانت خاصة، أو تصير خاصة بعد ذلك؛ مثل:

- هلك: في العبرية للذهاب بكل أنواعه، ثم تخصصت في العربية للموت فقط[3].

---

(١) انظر: فقه اللغة: ١٧٣-١٧٤، وفي اللهجات العربية: ١٨٢، ١٨٣، وكلام العرب: ١٠٣، ١٠٥، وفصول في فقه العربية: ٣١٨، واللغات السامية: ٨١، والتصور اللغوي عند الأصوليين: ١٠٠.

(٢) انظر: فصول في فقه العربية: ٣٢١، ودلالة الألفاظ: ١٥٠، وفقه اللغة: ١٧٤، وفي اللهجات العربية: ١٨٢، وكلام العرب: ١٠٤، ١٠٥.

(٣) انظر: فصول في فقه العربية: ٣٢٠، ٣٢١، وفي اللهجات العربية: ١٨٣.

ورغم أن من شروط الترادف ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للآخر، إلا أن أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب رآه من أسباب الترادف حيث تتطور بعض أصوات الكلمة فتنشأ صور أخرى لها فتعد مترادفات لها، مثل:

- دعس، التي تطورت صوتيًا إلى الكلمات التالية:

(طعس ـ طعز ـ دعز ـ طحس ـ دعظ ـ عزد ـ عصد).

وكلها بمعنى جامع المرأة[1]. وقد أراد أحد الباحثين أن يستشهد على هذا التطور الصوتي، فأتى ببعض الأمثلة مثل: نأمة بمعنى نغمة، وصفح بمعنى صفق، ورأى فيهما أن الغين أبدلت همزة في (نأمة)، وذلك لتقارب مخرجهما، كما أبدلت القاف حاء في (صفح)[2].

ونرى أن هذا مجازفة في إطلاق الأحكام اللغوية، فليست الغين قريبة المخرج من الهمزة حتى تنقلب همزة، ولم يرد إلينا عن العرب لفظ به غين قلبت همزة، أو همزة قلبت غينًا، بل تنقلب الغين خاءً في تأثر سياقي ما[3]، كما أن القاف لا تتبادل مع الحاء في كلمة ما؛ لبعد ما بينهما من الصفات والمخرج، ولم يرد عن العرب ذلك قط، بل تنقلب القاف همزة أو غينًا، أو جيمًا قاهرية[4].

ويرى د. حسن ظاظا أن ابتكار الأدباء يعد سببًا من أسباب نشوء الترادف، وذلك مثل تسميتهم الحب هوى، والوجد غرامًا[5].

---

(١) فصول في فقه اللغة: ٣٢٠، وانظر: في اللهجات العربية: ١٨٣، وكلام العرب: ١٠٣.

(٢) انظر: التضاد في ضوء اللغات السامية: ٨.

(٣) وذلك مثل نطق العامة في مصر جملة (أستغفر اللّـه) بالخاء هكذا: (أستخفر اللّـه).

(٤) راجع: ص٣٧ من هذا الكتاب وانظر: بحوث ومقالات في اللغة: ١٠، ١١، وعلم اللغة العربية: ٢٥.

(٥) انظر: كلام العرب: ١٠٥.

وربما يكون العامل الأساسي في نشوء الترادف ـ كما يراه د. إبراهيم أنيس ـ هو عدم تحديد دلالات الألفاظ بدقة، وتجاهل الفروق بينها[1]، وبذلك لا تعبر الألفاظ المترادفة عن المدلول الواحد بدقة، بل يعبر كل لفظ منها عن جانب واحد من أحد جوانب الدلالة المختلفة[2].

وذلك مثل المترادفات التالية:

(رمق ـ لحظ ـ حدج ـ شفن ـ رنا).

فكلها تعبر عن النظر بالعين، ولكن كلاً منها يعبر عن حالة خاصة من النظر، تختلف عن غيرها، فرمق تعني النظر بمجامع العين، ولحظ للنظر من جانب الأذن، وحدج للنظر بحدة، وشفن للنظر المتعجب الكاره، ورنا لإدامة النظر في سكون[3].

وممن ألف فيه الترادف:

- مجد الدين الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ) في كتابيه:

• «الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف».

• «ترقيق الأسل لتصفيق العسل».

- ابن خالويه: «أسماء الأسد وأسماء الحية»[4].

ومن المحدثين ألف في اثنان هما:

- إبراهيم اليازجي، في كتابه «نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد» سنة ١٩١٣م.

---

(١) انظر: المزهر: ١/ ٤٠٧.

(٢) انظر: دور الكلمة في اللغة: ٩٨.

(٣) انظر: فقه اللغة: ١٧٤.

(٤) انظر: فصول في فقه العربية: ٣٠٩.

- روفائيل نخلة اليسوعي، في كتابه «قاموس المترادفات والمتجانسات» سنة ١٩٥٧م.

وفيما عدا ذلك نجده مبثوثًا في كتب اللغة والمعاجم، حيث يعد سببًا من أسباب تضخم المعجم العربي[١]، وهو يخدم كثيرًا من الأساليب البلاغية، في النظم والنثر؛ في السجع والقافية والترصيع وما إلى ذلك[٢].

ورغم هذه الخلافات الظاهرة، بين هذه الأقسام الثلاثة: التضاد، والمشترك اللفظي، والترادف، إلا أن أحد الباحثين قد جمع كل هذه الأقسام تحت مسمًى واحد، هو المشترك اللغوي، فالمشترك اللفظي عنده كما هو هنا، والتضاد نوع من المشترك اللفظي، والترادف عنده اسمه المشترك المعنوي[٣]. وهذا نوع من الخلط في الدراسة، إذ كل من هذه الأقسام مختلف عن غيره، تعريفًا واستخدامًا، ولكنها متشابهة في أسباب نشأتها.

***

(١) انظر: دور الكلمة في اللغة: ٩٨.

(٢) انظر: المخصص: ١٣/ ٣٥٨، ٣٥٩، والمزهر: ١/ ٤٠٦.

(٣) انظر: المشترك اللغوي: ٢١٦، وما بعدها.

معاجم الموضوعات

تقوم نظرية الحقول الدلالية على جمع الألفاظ التي تنضم تحت معنًى واحد، بحيث يكون هذا المعنى هو بؤرة هذه الكلمات، التي تتجمع حوله. وقد فطن علماء اللغة العربية القدامى إلى تلك الطريقة في جمع الكلمات وشرحها، ولكن لم يتنبهوا إلى تسمية ما يمكن أن تطلق على صنيعهم هذا، وقد تركوا لنا تراثًا زاخرًا في ذلك؛ حيث ألّفوا كتبًا صغيرة الحجم، تكاد تقتصر على حقل دلالي واحد، وكتبًا أخرى تضم حقولاً دلالية كثيرة. فالأولى هي تلك الرسائل اللغوية، والثانية هي معاجم الموضوعات.

وسوف نورد تعريفًا موجزًا لها، مع ذكر أهم هذه الكتب ومؤلفيها، إذ إن التفاصيل هنا لا تفيد ما نود أن نتعرض له، بشأن الحقول الدلالية.

الرسائل اللغوية:

وهي كتب لغوية صغيرة الحجم تبحث في موضوع واحد فقط، بحيث تجمع كل ما يتعلق بهذا الموضوع من ألفاظ، وقد تناولت هذه الكتب الموضوعات التالية، كلاً على حدة:

(الإبل ـ الوحوش ـ الشاء ـ النبات ـ النخل ـ الشجر ـ اللبن ـ اللبأ ـ الكرم ـ الجود ـ الإنسان ـ الدارات).

وقد كتب في هذه الموضوعات العلماء الآتون:

- النضر بن شميل (ت٢٠٤هـ).

- أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)، وله: الشجر، والمطر، والهمز، واللبأ، واللبن، والنوادر في اللغة.

- عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٥هـ)، وله: الإبل، والخيل، والشاء، والوحوش، والفرق، وخلق الإنسان، والنبات، والشجر، والنخل، والكرم[1]، والنخل، والعسل.

---

(١) وقد أثبت أستاذنا د. رمضان أنه قطعة من كتاب الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، انظر: فصول: ٢٤٠، ٢٤١.

- أبو حاتم السجستاني (ت٢٢٥هـ)، وله الحشرات والجراد.
- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٣١هـ).
- ابن الأعرابي (ت٢٣٢هـ)، وله الذباب والبئر.
- يعقوب بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، وله الألفاظ[١].

وقد فطن د. محمود حجازي إلى أن هذه الرسائل قد جمعت بعض الألفاظ وصنفتها في مجموعات دلالية[٢]، كما رأى د. أحمد مختار عمر أنها تشبه معاجم الحقول الدلالية الحديثة، في أن كليهما يقسم الأشياء إلى موضوعات، ويعالج الكلمات تحت كل موضوع، وذلك بنوع من التأليف الجزئي المتمثل في جمع الكلمات الخاصة بموضوع واحد، ودراستها تحت عنوان واحد[٣].

المعاجم المتخصصة:

وهي معاجم كبيرة الحجم، رتبت حسب الموضوعات، لا حسب الترتيب الألفبائي أو المخرجي، بحيث تضم كل الألفاظ التي تقع تحت موضوع معين معًا في باب واحد، ثم تنتقل إلى موضوع آخر، في باب آخر، وهكذا.

ومن هذه المعاجم:

- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام.
- الألفاظ الكتابية، لعبد الرحمن الهمذاني، (ت٣٢٠هـ).
- جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر (ت٣٣٧هـ).
- متخير الألفاظ لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ).

---

(١) انظر: دلالة الألفاظ ٢٢٨-٢٢٩ وعلم اللغة العربية: ٩٧، وفصول في فقه العربية: ٢٣٠-٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٤، والمعجم العربي: ١/ ١٢٣، وعلم الدلالة: ١٠٨، ١٠٩.

(٢) انظر: علم اللغة العربية: ٩٧.

(٣) انظر: علم الدلالة: ١٠٨، ١٠٩، وفصول في فقه العربية: ٢٥٨-٢٦٧.

- التلخيص في معرفة الأشياء لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ).
- مبادئ اللغة، للخطيب الإسكافي (ت٤٢١هـ).
- فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي (ت٤٢٩هـ).
- المخصص، لابن سيده (ت٤٥٨هـ).
- كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ، لأبي إسحاق بن الأجدابي (ت حوالي ٦٠٠هـ).

ويعد معجم ابن سيده (المخصص) أضخم هذه المعاجم على الإطلاق.

* * *

الفصل الثالث

القراءات القرآنية

تنزَّلَ القرآنُ الكريم على رسول اللَّـه ﷺ منجمًـا مفرقًـا، حـسب الوقـائع والأحـداث، في مكـة والمدينـة ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[1]، فقرأه الرسول الكريم على الصحابة كما نزل من اللَّـه تعـالى، وقـد برع في قراءته من الصحابة أربعةٌ، أشار إليهم رسول اللَّـه ﷺ بقوله: «اسـتقرئوا القرآن من أربعة؛ من عبد اللَّـه بن مسعود، وسالم مـولى أبـي حذيفـة، وأُبَـيّ بـن كعب، ومعاذ بن جبل»[2].

ولما كان الصحابة مختلفي القبائل والمواطن، فقد اختلفت تبعًا لذلك لهجاتهم، مع تجمع كل هذه اللهجات في اللغة المشتركة الفصحى[3]. ولذلك اختلفت قراءتهم للقرآن الكريم، تبعًا لما كان يلقنهم رسول اللَّـه ﷺ، بأمر من اللَّـه تعالى، عن طريق جبريل عليه السلام، وهو ما يفهم من قول الرسول الكريم: «أقرأني جبريل على حرفٍ، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[4].

---

(١) سورة الإسراء: ١٧/ ١٠٦.

(٢) صحيح البخاري: ٤/ ٣١٨.

(٣) انظر: فصول في فقه العربية: ٧٨.

(٤) صحيح البخاري (كتاب فضائل القرآن): ٦/ ١٠٠.

ولعل أول من أطلعنا على هذه الاختلافات في القراءة بين الصحابة، في عهد رسول اللّـه ﷺ هو عمر بن الخطاب، وذلك حين قال: «سمعتُ هشامَ بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها، وكان رسول اللّـه ﷺ أقرأنيها، وكدتُ أن أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لبَّبته بردائه، فجئت به رسولَ اللّـه ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيها، فقال لي: أرسله، ثم قال له: اقرأ، فقرأ، قال: هكذا أُنزلت، ثم قال لي: اقرأ، فقرأت، فقال: هكذا أُنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا منه ما تيسر»[1].

وقد اختلف العلماء في معنى (سبعة أحرف)، على النحو التالي:

- منهم من رأى أنها سبع لغات في الكلمة الواحدة[2].

- ومنهم من رأى أنها هي الوعد والوعيد، والحلال والحرام، والمواعظ والأمثال، والاحتجاج[3].

- ومنهم من رأى أنها هي الحلال والحرام، والأمر والنهي، وخبر ما كان، وخبر ما يكون، والأمثال[4].

- ومنهم من رأى أنها سبع لغات متفرقة في القرآن كله لا سبع لغات في كلمة واحدة[5].

---

(١) المرجع السابق (كتاب الخصومات): ٣/ ٩٠، وكتاب فضائل القرآن: ٦/ ١٠٠، وكتاب استتابة المرتدين: ٨/ ٥٣، ٥٤، وكتاب التوحيد: ٨/ ٢١٥.

(٢) تأويل مشكل القرآن: ٣٣.

(٣) المرجع نفسه: ٣٣.

(٤) المرجع نفسه: ٣٣.

(٥) انظر: تفسير الطبري: ١/ ١٦، ١٩.

- وقد رأى ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) أنها هي:

١- ما يتغير حركته دون معناه، مثل: (هن أطهرَ لكم)[١]، و(أطهرُ).

٢- ما لا تتغير صورته ويتغير معناه بالإعراب، مثل: (ربَّنا باعدْ)[٢]، و(ربُّنا باعدَ).

٣- ما يتغير معناه باختلاف الحروف دون صورته، مثل: (ننشزها)، (ننشرها)[٣].

٤- ما تتغير صورته دون معناه، مثل: (كالعهن المنفوش)[٤]، و(كالصوف المنفوش).

٥- ما تتغير صورته ومعناه، مثل: (وطلح منضود)[٥]، و(وطلع).

٦- ما يتغير بالتقديم والتأخير، مثل: (وجاءت سكرة الموت بالحق)[٦]، و(جاءت سكرة الحق بالموت).

٧- الزيادة والنقصان، مثل: (إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة)[٧]، و(نعجة أنثى)[٨].

وقد اتفق على هذا الرأي أكثر العلماء، مثل بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)[٩]، وابن الجزري (ت٨٣٣هـ)[١٠].

---

(١) سورة هود: ١١/ ٧٨.

(٢) سورة سبأ: ٣٤/ ١٩.

(٣) سورة البقرة: ٢/ ٢٥٩.

(٤) سورة القارعة: ١٠١/ ٥.

(٥) سورة الواقعة: ٥٦/ ٢٩.

(٦) سورة ق: ٥٠/ ١٩.

(٧) سورة ص: ٣٨/ ٢٣.

(٨) انظر: تأويل مشكل القرآن: ٣٦-٣٨.

(٩) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٣٨.

(١٠) انظر: النشر: ١/ ٢٣، وتقريب النشر ـ مقدمة التحقيق: ٥٥-٥٧.

وهناك رأي آخر يرى أن هذه الأحرف السبعة، هي:

١- اختلاف الأسماء من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

٢- اختلاف تصريف الأفعال وما يسند (إليه)[١]، من نحو الماضي والمضارع والأمر والإسناد إلى المذكر والمؤنث، والمتكلم والمخاطب.

٣- وجوه الإعراب.

٤- الزيادة والنقص.

٥- التقديم والتأخير.

٦- القلب والإبدال في كلمةٍ بأخرى، وفي حرفٍ بآخر.

٧- اختلاف اللغات من فتحٍ وإمالة، وترقيق وتفخيم، وتحقيق وتسهيل[٢].

وهذا الخلاف هو ما سماه العلماء بالقراءات، وهي «اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرها»[٣]، «وهي توقيفية وليست اختيارية»[٤].

ولم يكن هذا الخلاف ظاهرًا بيِّنًا بين الصحابة في عهد رسول اللَّـه ﷺ، بل كان كلٌّ منهم يقرأ ويقرئ كيفما تلقَّى عن رسول اللَّـه ﷺ، «فالهذلي يقرأ (عتى حين)[٥]، يريد (حتى) هكذا يلفظ بها، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ ... (وغيض الماء)[٦] بإشمام الضم مع الكسر، و(بضاعتنا ردت)[٧]

---

(١) هكذا في الأصل (إليه)، ولعل الصحيح (إليها).

(٢) انظر: النشر: ١/ ٢٦-٢٨، وتقريب النشر ـ مقدمة التحقيق: ٥٤.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣١٨.

(٤) المرجع نفسه: ١/ ٣٢١.

(٥) سورة يوسف: ١٢/ ٣٥، وسورة المؤمنون: ٢٣/ ٢٥.

(٦) سورة هود: ١١/ ٤٤.

(٧) سورة يوسف: ١٢/ ٦٥.

بإشمام الكسر مع الضم، و(مالك لا تأمنا)[1] بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا يقرأ (عليهُم) و(فيهُم) بالضم، والآخر يقرأ (عليهمو) و(منهمو) بالصلة، وهذا يقرأ (قد أفلح)[2]، و(قل أوحي)[3]، و(خلوا إلى)[4] بالنقل، والآخر يقرأ (موسى) و(عيسى) و(دنيا) بالإمالة، وغيره يلطف، وهذا يقرأ (خبيرًا) و(بصيرًا) بالترقيق، والآخر يقرأ (الصلاة) و(الطلاق) بالتفخيم، إلى غير ذلك»[5].

وقد كان هناك بعضٌ من الصحابة الذين أُثر عنهم شيء من القراءات، وهم: الخلفاء الراشدون، وطلحة، وسعد بن أبي وقاص، وعبد اللّـه بن مسعود، وحذيفة، وسالم، وأبو هريرة، وعبد اللّـه بن عمر، وعبد اللّـه بن عباس، وعمرو بن العاص، وعبد اللّـه بن عمرو، ومعاوية، وعبد اللّـه بن الزبير، وابن السائب، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، وأُبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، ومجمع بن حارثة، وأنس بن مالك ـ رضي اللّـه عنهم[6].

ثم تفرق الصحابة والتابعون في الأمصار، وانتشروا فيها، وكان لكل منهم طريقته في القراءة والأداء، وقد «ساعدهم على ذلك تجريد المصاحف التي وجهها عثمان بن عفان إلى الأمصار من النقط والشكل؛ ليحتملها ما صحَّ نقله وثبت

---

(١) سورة يوسف: ١٢/ ١١.

(٢) سورة المؤمنون: ٢٣/ ١، وسورة الأعلى: ٨٧/ ١٤.

(٣) سورة الجن: ٧٢/ ١.

(٤) سورة البقرة: ٢/ ١٤.

(٥) تأويل مشكل القرآن: ٣٩، والنشر في القراءات العشر: ١/ ٢٢، ٢٣.

(٦) إبراز المعاني: ٣، ٤، والتبصرة: ٤٥-٤٨، والنشر في القراءات العشر: ١/ ٦، والمرشد الوجيز: ٤٠-٤٢.

تلاوته عن النبي ﷺ، إذ كان الاعتماد على الحفظ على مجرد الخط»[1]. ثم ظهر في كل مصر من يؤتم بقراءته؛ في البصرة والكوفة والمدينة ومكة والشام، وصار كل أهل مصر يقرءون حسب قراءة كل إمام فيه، ثم جمعت هذه القراءات من جانب العلماء المهتمين بها، وكان **أول من جمعها في كتابٍ هو أبو عبيد القاسم بن سلام**، حيث جمع خمسة وعشرين قارئًا من مكة، والمدينة، والبصرة، والكوفة، والشام[2].

وتوالت بعد ذلك الكتب التي جمعت هذه القراءات وكثر عددها، حتى **وصلت إلى أربعة وستين كتابًا**[3]. واختلف **في عدد هذه القراءات**، فمنهم من عدَّها نيفًا وعشرين كأبي عبيد القاسم بن سلام، وابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، ومنهم من عدها إحدى عشرة، كالداجواني (ت٣٢٤هـ)، ومنهم من عدها عشرة كابن الجزري، **ومنهم من عدها سبعة كابن مجاهد** (ت٣٢٤هـ)، الذي كان أول من اقتصر على سبعة، وهم:

- عبد اللَّـه بن عامر (ت١١٨هـ).
- عبد اللَّـه بن كثير (ت١٢٠هـ).
- عاصم بن أبي النجود (ت١٢٨هـ).
- نا فع بن أبي نعيم (ت١٢٩هـ).
- أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ).

---

(١) النشر في القراءات العشر: ١/ ٧، والمرشد الوجيز: ٧٠.

(٢) انظر: إبراز المعاني: ٤، ومقدمة التحقيق: ٢٢، والمرشد الوجيز: ١٦٣-١٦٥.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٢٧-٣٢٠، وإبراز المعاني ـ مقدمة التحقيق: ٢٢-٢٥، والنشر في القراءات العشر: ١/ ٥٨، وما بعدها، وتقريب النشر ـ مقدمة التحقيق: ١٠-١٨، والقراءات القرآنية: ٢٩-٣٤.

- حمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٨هـ).

- علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ).

فعبد اللّـه بن عامر من الشام، وعبد اللّـه بن كثير من مكة، ونافع من المدينة، وأبو عمرو بن العلاء من البصرة، وعاصم وحمزة والكسائي من الكوفة. وهؤلاء هم أكثر القراء شهرة، وقراءاتهم صحيحة مشهورة. **وقد صحّت كذلك ثلاث قراءات أخرى، أصحابها هم:**

- أبو جعفر المدني (ت١٣٠هـ).

- يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت٢٠٥هـ).

- خلف بن هشام (ت٢٢٩هـ)[١].

وهذه القراءات العشر صحيحة، وما عداها شاذ.

ومقياس الصحة والشذوذ عند علماء القراءات أن القراءة الصحيحة هي ما توافر فيها ثلاثة شروط، هي:

١- صحة النقل عن رسول اللّـه ﷺ.

٢- موافقة قوانين اللغة العربية، في الصوت والصرف والتركيب والدلالة.

٣- موافقة خط المصحف.

أما إذا نقصت شرطًا من هذه الشروط، فهي شاذة[٢].

---

(١) انظر: التبصرة: ٥-٢٥، والنشر في القراءات العشر: ٩٩-١٩٢، والبرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٢٧-٣٢٩، والمرشد الوجيز: ١٥٨، والتسهيل لعلوم التنزيل: ١/ ١٩، وإبراز المعاني: ٦، ٧.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٣١، ٣٣٢، والتسهيل لعلوم التنزيل: ١/ ١٩، والنشر في القراءات العشر: ١/ ١٩، وإبراز المعاني: ٥. ومن الغريب أن يعد د. عبد الصبور شاهين كل ما عدا رواية حفص عن عاصم شاذة، انظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٣٨٠-٣٨٩، كما رأى أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) أن صحة النقل ليست وحدها شرطًا في صحة القراءة، بل إجماع الأمة عليها. انظر: المرشد الوجيز ١٧١-١٧٢.

وسبب الاقتصار على سبع قراءات أن «ذلك موافق لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا للاعتقاد أن هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءاتهم»[1]، كما أن ذلك موافق للسبعة مصاحف التي وجهها عثمان إلى الأمصار»[2].

وعلى ذلك فلا يجوز ترجيح قراءةٍ على أخرى، أو استحسان بعضٍ من وجوه القراءات ورفض بعض؛ إذ إنها كلها «سنة مروية عن النبي ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما رُوي عنه»[3].

ومن أسباب اختلاف هذه القراءات:

- التخفيف على العرب في حفظ القرآن الكريم، لكونهم أمة أمية آن نزوله.
- اختلاف اللهجات العربية السائدة آنذاك[4].
- ولهذه الاختلافات فوائد كذلك، منها:
- استنباط الأحكام.
- إعظام أجر الأمة.
- وجه من وجوه إعجاز القرآن الكريم[5].

أما **مظاهر اختلاف القراءات** فهي كثيرة، ويمكن حصرها في النواحي التالية:

---

(١) إبراز المعاني ـ مقدمة التحقيق: ٢٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٢٩، وانظر: النشر في القراءات العشر: ١/ ٧٣، والمرشد الوجيز: ١٥٨.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٢٢، وانظر: إبراز المعاني: ١٢.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٢، ٢٣.

(٥) انظر: المرجع نفسه: ١/ ٥٢-٥٤، وإبراز المعاني ـ مقدمة التحقيق: ١٢.

أولاً: الاختلافات الصوتية:

ويدخل تحتها:

- الإدغام، نحو: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[1].
- التجهير، نحو: ﴿ حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾[2].
- نقل حركة الهمزة، نحو: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾[3].
- قلب الهمزة ياء، نحو: ﴿ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[4].
- الإمالة، نحو: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ ﴾[5].
- إضافة هاء السكت، نحو: ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾[6].
- التفخيم نحو: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴾[7].
- ضم ميم ضمير الجمع، نحو: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ ﴾[8].
- تسكين هاء ضمير الغيبة، نحو: ﴿ وَهُوَ يَعِظُهُۥ ﴾[9].
- الإشمام، نحو: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ ﴾[10].

---

(١) سورة هود: ١١/ ٤٣، والنشر: ١/ ٢٨١، ٢٨٢، والكشف عن وجوه القراءات: ١/ ١٣٤-١٣٦.

(٢) سورة القصص: ٢٨/ ٢٣، والنشر: ٢/ ٣٤١.

(٣) سورة الرحمن: ٥٥/ ١٠، والنشر: ١/ ٤٠٨، والكشف: ١/ ٨٩-٩٤.

(٤) سورة الأحزاب: ٣٢/ ٣٥، والنشر: ١/ ٣٩٠، والكشف: ١/ ١٠٢-١١٨.

(٥) سورة الضحى: ٩٣/ ١، ٢، والنشر: ٢/ ٣٧، والكشف: ١/ ١٧٠.

(٦) سورة الأنعام: ٦/ ٩٠، والنشر: ٢/ ١٤٢، والكشف: ١/ ٤٣٨.

(٧) سورة النساء: ٤/ ١٠٣، والنشر: ٢/ ١١٣، الكشف: ١/ ٢١٨.

(٨) سورة آل عمران: ٣/ ١٠٤، والكشف: ١/ ١٢٧، ١٢٨.

(٩) سورة لقمان: ٣١/ ١٣.

(١٠) سورة هود: ١١/ ٤٤، والكشف: ١/ ١٢٢، ١٢٣.

ثانيًا: الاختلافات الصرفية:

ويدخل تحتها كل ما يتعلق ببنية الكلمة، في:

• **الاسم:**

حيث نجد فيه التغييرات التالية:

- من المفرد إلى الجمع، نحو: ﴿ يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾[1]، و(للكتب).

- تغيير ضمير الفاعلية من المتكلم إلى المخاطب، نحو: ﴿ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾[2]، و(كنتَ).

- تحويل الفعل إلى اسم، نحو: ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾[3]، و(جاعل).

- تغيير ضمير الفاعلية من المتكلم المفرد إلى الجمع، نحو: ﴿ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴾[4]، و(وأنا اخترناك).

- زياة ألف في المصدر، نحو: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا ﴾[5]، و(مهادا).

• **الفعل:**

ونجد فيه التغييرات التالية:

---

(١) سورة الأنبياء ٢١/ ١٠٤، وانظر: النشر: ٢/ ٣٢٥، والكشف: ٢/ ١١٤، ١١٥.

(٢) سورة الكهف: ١٨/ ٥١، والنشر: ٢/ ٣١١.

(٣) سورة الأنعام: ٦/ ٩٦، وانظر: النشر: ٢/ ٢٦٠، والكشف: ١/ ٤٤١، وتفسير النيسابوري: ٧/ ١٩٧، ١٩٨، وتفسير الطبري: ٧/ ١٨٨.

(٤) سورة طه: ٢٠/ ١٣، والنشر: ٢/ ٣٢٠.

(٥) سورة طه: ٢٠/ ٥٣، والنشر: ٢/ ٣٢٠، والكشف: ٢/ ٩٧، ٩٨.

- من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، مثل: (وإليه تُرجعون)[1]، و(تُرجعون).

- من الماضي إلى الأمر، نحو: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[2]، و(اتخِذوا).

- تضعيف عين الفعل وتخفيفها، نحو: ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾[3]، و(يذْكر).

- تغيير المضارع من الغيبة إلى الخطاب، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ﴾[4]، و(تدعون).

- تغيير الفعل بين التذكير والتأنيث، نحو: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾[5]، و(استهواه).

- زيادة ألف المفاعلة في الفعل الماضي، نحو: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[6]، و(وعدنا).

ثالثًا: الاختلافات النحوية:

وتتمثل هذه الاختلافات في كل ما يتعلق بتركيب الجملة ووظائف الكلمات النحوية والإعراب، ومنها:

---

(١) سورة القصص: ٢٨/ ٨٨، وانظر: النشر: ٢/ ٣٤٢.

(٢) سورة البقرة: ٢/ ١٢٥، والنشر في القراءات: ٢/ ٢٢٢، والبحر المحيط: ١/ ٣٨٠، والكشف: ١/ ٢٦٣، ٢٦٤.

(٣) سورة الفرقان: ٢٥/ ٦٢، وانظر: النشر: ٢/ ٣٣٤، وتفسير الطبري: ١/ ٢٢١، والكشف: ٢/ ١٤٧.

(٤) سورة غافر: ٤٠/ ٢٠، وانظر: النشر: ٢/ ٣٦٤.

(٥) سورة الأنعام: ٦/ ٧١، وانظر: النشر: ٢/ ٢٥٨.

(٦) سورة البقرة: ٢/ ٥١، وانظر: النشر: ٢/ ٢١٢، والكشف: ١/ ٢٢٩، والبحر المحيط: ١/ ١٩٩.

- فتح همزة إن وكسرها، نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾[1]، و(وإنه).

- تغيير الفاعل إلى المفعول به نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[2]، و(فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ).

- الفصل بين المضاف والمضاف إليه، نحو: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[3]، و(قتل أولادَهم شركائهم).

- إعمال اسم الفاعل أو الجر به، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[4]، و(بالغٌ أمرَه).

- الرفع على الخبرية أو النصب على الحالية، نحو: ﴿قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[5]، و(خالصةٌ).

- الرفع بعد الفاء أو النصب بها، نحو: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[6]، و(فيكونَ).

---

(١) سورة الجن: ٧٢/ ٣، وانظر: النشر في القراءات: ٢/ ٣٩١، والكشف: ٢/ ٣٣٩.

(٢) سورة البقرة: ٢/ ٢٧، وانظر: النشر: ٢/ ٢١١، وتفسير الطبري: ١/ ١٩٣، والبحر المحيط: ١/ ١٦٥، والكشف: ١/ ٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) سورة الأنعام: ٦/ ١٣٧، وانظر: النشر: ٢/ ٢٦٣، والكشف: ٤٥٣، ٤٥٤، وتفسير النيسابوري: ٨/ ٢٧، ٣١، وتفسير الطبري: ٨/ ٣٣.

(٤) سورة الطلاق: ٦٥/ ٦، وانظر: النشر: ٢/ ٣٨٨.

(٥) سورة الأعراف: ٧/ ٣٢، وانظر: النشر: ٢/ ٢٦٩، وتفسير الطبري: ٨/ ١٢٢، ١٢٣، وتفسير النيسابوري: ٨/ ٨٧، والكشف: ١/ ٤٦١، ٤٦٢.

(٦) سورة البقرة: ٢/ ١١٧، وقد تكررت ثماني مرات في القرآن كله، انظر: النشر: ٢/ ٢٢٠، والكشف: ١/ ٢٦٠، ٢٦٢، والبحر المحيط: ١/ ٣٦٥، ٣٦٦.

- إثبات ياء الإضافة ساكنة أو فتحها، نحو: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾[1].

- العطف بالواو أو الاستئناف بها، نحو: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾[2]، و(العينُ بالعين).

- إعمال لا النافية للجنس أو إهمالها، نحو: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[3]، و(لا خوفَ).

- تغيير الجملة من الإنشائية إلى الخبرية، مثل: ﴿رَبَّنَا بَٰعِدْ﴾[4]، و(ربُنا باعدَ).

رابعًا: الاختلافات الدلالية:

وتتمثل في الاختلافات التي تتعلق بالمعنى، عن طريق تغيير المعنى الأصلي الدلالي، أو بقائه كما هو، مع تغيير طفيف في المعنى العام للكلمة الأساسية، وثبات جذرها، وهو ما يعرف بالحقول الدلالية الصرفية Morphosemantic Fields، وهذه الاختلافات هي موضوع هذه الدراسة؛ وهو ما سوف نتناوله في الصفحات التالية.

ومن العجيب أن جلال السيوطي، رغم علمه وكثرة مؤلفاته، لم يتكلم عن القراءات القرآنية، وبخاصة في كتاب «الإتقان في علوم القرآن»، إلا ما كان منه حين أشار إلى أنه لا بد للمفسر من معرفة القراءات[5]، مع أن كتابه هذا في علوم القرآن، ومنها القراءات.

* * *

---

(١) سورة الزمر: ٣٩/ ٥٣، وانظر: النشر: ٢/ ١٧٠.

(٢) سورة المائدة: ٤٥، وانظر: النشر: ٢/ ٢٥٤، والكشف: ١/ ٤٠٩.

(٣) سورة يونس: ١٠/ ٦٢، وانظر: النشر: ٢/ ٢١١، والبحر المحيط: ١/ ١٦٩، وقد قرأها (خوفَ) يعقوب في كل القرآن.

(٤) سورة سبأ: ٣٤/ ١٩، وانظر: النشر: ٢/ ٣٥٠، والكشف: ٢/ ٢٠٧، وإعراب القرآن: ٢/ ٦٦٧.

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ١٨١.

الفصل الرابع

نماذج من الحقول الدلالية
في القراءات القرآنية الصحيحة

الناظر في الاختلافات الدلالية، في القراءات القرآنية، يجد أن بعض هذه الاختلافات يمكن أن ترجع إلى معنى عام يجمعها، وذلك على الرغم من اختلاف كل كلمة عن الكلمة الأخرى التي تتبادل معها في قراءة أخرى، في المبنى أحيانًا، مثل: (حمئة وحامية)، أو اتحادهما، مثل: (كبير ـ كثير).

وقد يبدو من النظرة السطحية أن كل كلمتين متبادلتين مختلفتا الدلالة، ولكن النظرة المدققة يمكن أن ترجع كل خلاف بين كلمتين إلى معنى عام يجمعهما، وذلك هو مفهوم نظرية الحقول الدلالية، التي تضم بعض الكلمات في معنى عام يجمعها.

وسوف نتعرض لهذه الكلمات، والخلاف بين كل اثنتين منها، وذلك في ضوء العلاقات السياقية في كل آية تحتوي عليهما، وفي ضوء علاقات الكلم داخل الحقل الدلالي الواحد، وهي التضاد، والاشتراك اللفظي، والترادف، والاشتمال، مع الاستعانة بالمعنى المعجمي لكل كلمة، والمعنى الاصطلاحي، والمجازي، وأقوال أصحاب المعاجم في ذلك، وأقوال المفسرين وعلماء القراءات أيضًا.

وباستقراء هذه الاختلافات الدلالية نجد أنها موجودة في القرآن الكريم، في ثمان وعشرين كلمة، منها عشرون كلمة اختلف جذرها عن جذر الكلمة

التي تبادلت معها في قراءة أخرى، وثماني كلمات لم يتغير جذرها في كلتا القراءتين، وهو ما يدخل تحت الحقول الصرفية. وهناك فرق بين التغييرات الصرفية التي أوردناها آنفًا[1] وهذه الحقول الصرفية، إذ إن الأخيرة يلاحظ في كلماتها التغيير في المعنى وليس تغييرًا في الصيغة أو الزمن فقط، ولم ألجأ إليها إلا فيما يتحقق فيه تغيير في دلالة الجذر الأصلي.

ويمكن دراسة هذه الكلمات من خلال تغيير الحركات، والتحريف، وزيادة بعض الأصوات، واستبدال بعض الأصوات بأخرى، والقلب المكاني، والحقول الصرفية.

***

(١) راجع: ص٦٧ من هذا الكتاب.

تغيير الحركات

يحكم الكلمات وتصرفها في اللغة العربية للدلالة على المعاني المختلفة الحركات أو الصوائت، سواءٌ القصيرة أم الطويلة، وهو ما يسمى الاشتقاق الداخلي أو الاشتقاق الأصغر[1]. وهناك كلمات في كتاب اللّـه الكريم، قرئت بوجهين، وفي كل وجه يتغير جذرها، وبالتالي معناها. وهذا بالطبع يخالف الاشتقاق الداخلي؛ إذ إنه يعتمد على استنباط المعاني من الجذر الواحد، أما في هذا التغيير فإن الجذر يختلف باختلاف الحركة التي تتبادل معها في قراءة أخرى، وهذا التغيير ليس كثيرًا في القرآن الكريم، بل يتمثل في ثلاث كلمات، هي: (أيمان ـ إيمان، قَرن ـ قِرن، يضرُّكم ـ يضِركم).

١ - (أيمان ـ إيمان):

وذلك في قوله تعالى:

﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾[2].

حيث أجمع القراء على فتح الهمزة في (أيمان)، إلا الحسن البصري وابن عامر، واللذين قرآها بكسر الهمزة (إيمان)[3]. فالقراءة الأولى من الأيمان التي هي جمع يمين، والثانية من الإيمان الذي هو التصديق أو الإسلام. يقول القرطبي في ذلك:

---

(١) انظر: الخصائص: ٢/ ١٣٤.

(٢) سورة التوبة: ٩/ ١٢.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٨/ ٨٥، والبحر المحيط: ٥/ ١٥، ولسان العرب: (أمن): ١/ ١٠٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٥٠٠، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٧٨، وتقريب النشر: ١٢٠، وإبراز المعاني: ٤٩٧، والإقناع في القراءات السبع: ٢/ ٦٥٧، والتبصرة في القراءات السبع: ٣٥٦، وتفسير الطبري: ١٠/ ٦٣، وتفسير النيسابوري: ١٠/ ٤٥، ٤٦.

«لا أيمان أي لا عهود لهم، أي ليست عهودهم صادقة يوفون بها ... ولا إيمان لهم بكسرة الهمزة، من الإيمان، أي لا إسلام لهم، ويحتمل أن يكون مصدر أمنه إيمانًا، من الأمن الذي ضد الخوف ... من آمنته إيمانًا، أي أجرته»[1].

إن الفارق بين الكلمتين هو وضع الهمزة، ففتحها جعلها من الجذر (يمن)، الذي يشتق منه اليمين، بمعنى العهد والحلف والإجارة[2]، وكسرها حولها إلى الجذر (أمن)، الذي يحمل دلالة السلامة والاستقرار والتصديق واطمئنان القلب[3]، وبين الكلمتين تقارب في الدلالة، فالأيمان أي العهود جزء من الإيمان، وعلى ذلك يمكن توجيه المعنى في كلتا القراءتين، كما أورده القرطبي آنفًا، أي إن هؤلاء الكافرين ليس لهم عهود، أو ليس لهم إيمان وتصديق باللّه تعالى.

ويمكن أن تنتمي الكلمتان (أمن ـ يمين) إلى حقل دلالي، هو حقل الإيمان، الذي يتضمن كلمات:

(إيمان ـ تصديق ـ اطمئنان ـ عهد ـ يمين ـ أمانة ـ إسلام)، وتكون العلاقة بين الكلمتين هي علاقة الاشتمال، أي اشتمال الإيمان على الأيمان، فالإيمان يدخل فيه الوفاء بالعهود والإجارة، وغير ذلك من ألفاظ حقله الدلالي. مع ذلك فلم يقرأ بهذه الكلمة (إيمان) إلا قارئ واحد فقط من العشرة، كما لم تتبادل هاتان الكلمتان في آية أخرى، سوى هذه الآية، في قراءة صحيحة. وتبادلتا في موضع آخر هو قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾[4]؛ حيث قرأها الحسن (إيمانهم) بالكسر، وهي قراءة شاذة[5].

---

(١) تفسير القرطبي: ٨/ ٨٥.

(٢) انظر: لسان العرب (يمن) ٣/ ١٠١٧، ١٠١٨، والقاموس المحيط: ٤/ ٢٧٨، ٢٧٩، وأساس البلاغة: ٧١٤، والمعجم الوسيط: ٢/ ١٠٦٦، ١٠٦٧، والمفردات: ٥٥٣.

(٣) انظر: لسان العرب (أمن): ١/ ١٠٧-١١٠، والقاموس المحيط: ١٣٧، والمعجم الوسيط: ١/ ٣٨، وأساس البلاغة: ٢١، ٢٢، والمفردات: ٢٥، ومجمل اللغة: ١/ ٢٠٥، ٢٠٦.

(٤) سورة المنافقون: ٦٣/ ٢.

(٥) تفسير غريب القرآن: ٤٦٧، والبحر المحيط: ٨/ ٢٧١، وإعراب القرآن: ٣/ ٤٣٢.

ويمكن أن تعتبر أن كلمة (إيمان) هي الكلمة الأساسية، وعنوان الحقل الدلالي. ورغم ذلك يورد ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) قول أبي جعفر (ت ٣٢٨هـ) أن «الصواب من القراءات في ذلك الذي لا أستجيز القراءة بغيره قراءة من قرأ بفتح الألف دون كسرها؛ لإجماع الحجة من القرّاء على القراءة به، ورفض خلافه، ولإجماع أهل التأويل على ما ذكرت من أن تأويله لا عهد لهم، والأيمان التي هي بمعنى العهد لا تكون إلا بفتح الألف، لأنها جمع يمين كانت على عقد كان بين المتوادعين»[١].

ونرى أن استحسان قراءة ما لا يعني رفض ما عداها؛ لأن لكلٍّ وجهًا، والآية تحتمل دلالة كلتا القراءتين، دون إخلال بسياقها، والمعنى العام لها.

٢- (يضرّكم - يضرِكم):

وذلك في قوله تعالى:

﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾[٢].

حيث قرأها أبو عمرو بن العلاء ونافع وابن كثير ويعقوب: (لا يضِرْكم)، وقرأها الباقون (لا يضُرّكم)، بضم الضاد والراء وتشديد الراء[٣]، وسبب ضم الراء في القراءة الأولى، رغم وقوعها جوابًا للشرط، هو تشديدها، ولذلك سكنت في القراءة الثانية؛ لأنها مخففة، واختلاف الحركات هنا، بين التشديد

---

(١) تفسير الطبري:/ ١٠/ ٦٣، وهو رأي مكي بن أبي طالب أيضًا، انظر: الكشف: ١/ ٥٠٠.

(٢) سورة آل عمران: ٣/ ١٢٠.

(٣) تفسير الطبري: ٤/ ٤٤، وتفسير القرطبي: ٤/ ١٨٣، ١٨٤، والبحر المحيط: ٣/ ٤٣، والكشف: ١/ ٣٥٥، ولسان العرب (ضير): ٢/ ٥٥٩، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٤٢، وتقريب النشر: ٩٦، والتبصرة في القراءات السبع: ٢٩٣، ٢٩٤، والإقناع في القراءات السبع: ٢/ ٦٢٢، وإملاء ما من به الرحمن: ١/ ١٤٧، وإبراز المعاني: ٣٩٧، وتفسير النيسابوري: ٤/ ٤٥.

والضم والتخفيف والسكون، أدى إلى تغيير جذر الكلمة، من (ضرر) في القراءة الأولى إلى الثانية (ضير أو ضور) في القراءة الثانية، فالجذر (ضرر) يحمل دلالة المضايقة، وسوء الحال، والشدة، والأذى[1]، وكذلك الجذر (ضير) أو (ضور) فيما يرى ابن منظور (ت ٧١١هـ) يحمل دلالة (ضرر) نفسها[2].

وتوجد القراءة بالتخفيف أيضًا في (يضر) في موضعين آخرين، هما قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾[3]، و﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[4]؛ حيث قرأ فيها أبو جعفر وحده بالتخفيف (لا تضارْ) و(لا يضارْ)[5]، ولكن مكي بن أبي طالب والعكبري (ت٦١٦هـ) وابن منظور المصري، رأوا أن التخفيف هنا من قبيل تسكين الراء للتخفيف[6]، أي إن الجذر هنا لم يتغير، بل هو (ضرر) في كلتا القراءتين.

---

(١) لسان العرب (ضرر): ٢/ ٥٢٤، ٥٢٥، والقاموس المحيط، ٢/ ٧٥، وأساس البلاغة: ٣٧٤، والمعجم الوسيط: ١/ ٥٣٧، ٥٣٩، والمفردات: ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) انظر: لسان العرب (ضور): ٢/ ٥٥٦، و(ضير): ٢/ ٥٥٩، والقاموس المحيط: ٢/ ٤٤، وأساس البلاغة: ٣٨٠، والمعجم الوسيط: ١/ ٥٤٧، والمفردات: ٣٠٠.

(٣) سورة البقرة: ٢/ ٢٣٣.

(٤) سورة البقرة: ٢/ ٢٨٢.

(٥) انظر: تفسير الطبري: ٢/ ٣٠٧، ٣٠٨، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٧، ٢٢٨، وتفسير النيسابوري وهناك قراءات أخرى شاذة لم أوردها لها، انظر: البحر المحيط: ٢/ ٢١٤، ٣٥٤، والكشف: ١/ ٣٥٥، وتقريب النشر: ٩٦، وإملاء ما من به الرحمن: ١٩٧، ١٢٠، ولسان العرب (ضير): ٢/ ٥٥٩، والبحر المحيط: ٢/ ٣٧١، وتفسير النيسابوري وإعراب القرآن: ٢/ ٦٣٤، ٦٣٥.

(٦) انظر: إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٩٧، ١٢٠، ولسان العرب (ضير): ٢/ ٥٥٩، والكشف: ١/ ٢٩٦.

مما سبق نرى أن العلاقة بين الجذرين (ضرر) و(ضير) في كلتا القراءتين السابقتين علاقة ترادف، حيث يحمل كلا الجذرين ومشتقاتهما الصرفية دلالة واحدة هي الضيق والأذى والشدة، وبذلك تدخل هاتان القراءاتان تحت حقل (الأذى)، وتكون الكلمة الأساسية هي (يضرّ)، وذلك لما يأتي:

١- كثرة عدد القراء الذين قرأوا بها.

٢- عَدُّ بعض القراء والمفسرين أن التخفيف فرع على التشديد في (تضار)، وأنه من لهجات الفصحى القديمة.

٣- كثرة استخدام الفعل (يضرّ) في الفصحى، ولهجاتها القديمة والمعاصرة.

٣- (قَرن ـ قِرن):

وذلك في قوله تعالى:

﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ﴾[1].

حيث قرأها عاصم ونافع بفتح القاف (وقَرن)، وقرأها باقي القراء بالكسر. فالكسر من الوقار، ورأى المبرد أنه من القرار، والأصل فيه اقررن، بكسر الراء، فحذفت الراء الأولى تخفيفًا، كما في ظللت: ظلت، ومسست: مست، ونقلت حركتها إلى القاف، واستغني عن ألف الوصل لتحرك القاف.

ورأى أبو علي الفارسي، أن الراء أبدلت ياءً كراهة التضعيف، كما أبدلت في قيراط ودينار، وتصير للياء حركة الحرف المبدل منه، والتقدير إقْيرن، ثم تلقى حركة الياء على القاف كراهة تحرك الياء بالكسر، فتسقط

---

(١) سورة الأحزاب: ٣٣/ ٣٣.

الياء لاجتماع الساكنين وتسقط همزة الوصل لتحرك ما بعدها، فيصير قِرن، وقيل إنه من قار يقار إذا اجتمع، والفتح من القرار، وهي لغة أهل الحجاز، كما ذكر أبو عبيدة[1]، في الغريب المصنف عن الكسائي، أي إن الكسر له وجوه، من الوقار، أو لهجة من القرار[2]، أو من الاجتماع أي اجمعن أنفسكن في بيوتكن. أما الفتح فمن القرار فقط، وسوف نستبعد الفعل (قار) بمعنى الاجتماع، وذلك لبعده عن المعنى، وعدم تواتره بين المفسرين، ونرجع إلى المعاجم، لنجد أن (قِرن) من الجذر (قرر)، ويحمل دلالة السكن والطمأنينة والرضى والإقامة[3]. و(قَرن) من الجذر (وقر)، الذي يحمل دلالة الرزانة والحلم والهدوء السكينة[4].

والعلاقة بينهما علاقة سياقية، فالنساء المأمورات بالسكن في البيت والإقامة فيه يؤمرن كذلك بالحلم والرزانة والسكينة، وعلى ذلك يكون الحقل الدلالي الذي يجمعهما هو حقل الأخلاق، الذي يضم كلمات:

---

(١) هكذا في الأصل، والصحيح هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٤٤هـ) وقد مر ذكره في معاجم الموضوعات.

(٢) تفسير القرطبي: ١٤/ ١٧٨، وانظر: تفسير الطبري: ٢٢/ ٣، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٩٢، والتبصرة في القراءات السبع: ٤٧٢، والإقناع في القراءات السبع: ٢/ ٧٣٧، والبحر المحيط: ٧/ ٢٣٠، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٤٨، وتفسير غريب القرآن: ٣٥٠، وإبراز المعاني: ٦٤٩، واللسان (قرر): ٣/ ٥٣، و(وقر): ٣/ ٩٦٤، وتفسير النيسابوري: ٢٢/ ٣، والكشف: ٢/ ١٩٧، ١٩٨، والكشاف: ٣/ ٢٦٠، والمفردات: ٣٩٧.

(٣) انظر: لسان العرب (قرر): ٣/ ٥٣، والقاموس المحيط: ٢/ ١١٥، وأساس البلاغة: ٥٠١، والمعجم الوسيط: ٢/ ٧٢٤، ٧٢٥، والمفردات: ٣٩٧.

(٤) انظر: لسان العرب (وقر): ٣/ ٩٦٤، وأساس البلاغة: ٦٥٨، والقاموس المحيط: ٢/ ١٥٥، ١٥٦، والمعجم الوسيط: ٢/ ١٠٤٨، ١٠٤٩، والمفردات: ٥٢٩، ٥٣٩.

(السكن ـ الوقار ـ الرضا ـ الاستقرار ـ الحلم ـ الرزانة ـ الطمأنينة). وأرى أن الكلمة الأساسية بين هاتين الكلمتين (وقر ـ قرر) هي (قِرن)، وذلك لسببين:

١- قراءة جمهور القراء بها.

٢- احتمالها المعنيين معًا، معنى الوقار، ومعنى القرار.

لذلك اختار مكي بن أبي طالب قراءة الكسر[١]. ولم تتبادل هاتان الكلمتان في آية أخرى، سوى هذه الآية، وعلى ذلك يتأكد لنا أن العلاقة بينهما سياقية، خاصة بسياق تلك الآية وحدها، كما لا يمكن أن تتبادلا في أي سياق آخر غير القرآن الكريم، وإلا تغيرت دلالة السياق.

***

(١) انظر: الكشف: ٢/ ١٩٨.

التصحيف

ونقصد به احتمال الكلمة أكثر من نطق، تبعًا لانتقال النقط فوق الحروف أو تحتها، وذلك لعدم وجود النقط والإعجام عند كتابة القرآن الكريم مع ملاحظة أن هذه الخلافات توقيفية من اللّـه عز وجل، وليست توفيقية بسبب انتقال النقط. وهذه الخلافات الناشئة عن هذا السبب تمثلت في تسع كلمات، ثلاثة أسماء وستة أفعال، وهي:

أولاً ـ الاسم:

١ - (بشرًا ـ نشرًا):

وذلك في ثلاثة مواضع، هي قول اللّـه سبحانه وتعالى:

- ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾[١].
- ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾[٢].
- ﴿وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾[٣].

حيث قرأ عاصم وحده كلمة (بشرًا) في المواضع الثلاثة بالباء، على حين قرأها كل القراء غيره (نشرًا) بالنون[٤]، مع اختلافات كثيرة في الحركات، أوردها القرطبي وأبو حيان ووصلا بها إلى ثماني قراءات، هي:

- (نُشُرًا)، قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو.

---

(١) سورة الأعراف: ٧/ ٥٧.

(٢) سورة الفرقان: ٢٥/ ٤٨.

(٣) سورة النمل: ٢٧/ ٦٣.

(٤) تفسير القرطبي: ٧/ ٢٢٩، والبحر المحيط: ٤/ ٣١٦.

- (بُشْرى)، عن محمد اليماني.
- (نُشْرًا)، قرأ بها الحسن وقتادة.
- (نَشْرًا)، قرأ بها الأعمش وحمزة.
- (بُشْرًا)، قرأ بها عاصم.
- (نَشْرًا)، رويت عن عاصم أيضًا.
- (بُشُرًا)، قالها النحاس.
- (بُشُرى)، عن ابن السميقع وابن قطيب[1].

ويلاحظ أن هذه القراءات الثمانية ترجع إلى كلمتين رئيستين هما: (بشرًا) و(نشرًا)، وهو ما فطن إليه أبو البقاء العكبري، فلخصه حين قال:

«يقرأ بالنون والشين مضمومتين، وهو جمع ... أي منشورة بعد الطي، أي منشرة أي محياة ... ويقرأ بشرًا بالباء وضمتين ... ويقرأ كذلك إلا أنه بسكون الشين على التخفيف، ومثله في المعنى (أرسل الرياح مبشرات)[2]»[3].

وكلتا الكلمتين ترجع إلى جذر خاص بها، والسبب في ذلك هو اختلاف النقط، بين النون والباء، مع ثبات الشين معجمة، والراء مهملة. وهذان الجذران هما: (نشر) و(بشر)، فالجذر الأول (نشر) يحمل دلالة البسط والإحياء بالماء والريح الطيبة[4]، على حين يحمل الجذر الثاني (بشر) دلالة السرور والفرح والمطر واللقاح[5].

---

(١) تفسير القرطبي: ٧/ ٢٢٩، والبحر المحيط: ٣١٦.

(٢) سورة الروم: ٣٠/ ٤٦، والآية هكذا في الأصل وصحتها (ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات).

(٣) إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٧٦، ٢٧٧.

(٤) انظر: لسان العرب: (نشر): ٣/ ٦٣٥، وأساس البلاغة: ٦٣٢، والقاموس المحيط: ٢/ ١٤٢، والمعجم الوسيط: ٢/ ٩٢١، ٩٢٢، والمفردات: ٤٩٢، ٤٩٣.

(٥) انظر: لسان العرب (بشر): ١/ ٢١٦، ٢١٧، وأساس البلاغة: ٤٠، والقاموس المحيط: ١/ ٣٧٢، ٣٧٣، والمعجم الوسيط: ١/ ٥٧، ٥٨، والمفردات: ٤٨.

وتتلاقى هاتان الدلالتان في المطر والإحياء به، ومع ذلك فإن العلاقة بين الجذرين لا ترقى إلى مستوى الترادف، فلا يمكن التعبير عن البشر بالنشر في سياق ما، بل إن العلاقة بينهما سياقية، مرتبطة بالسحاب، الذي يحي به اللّـه الأرض، ويبشر عباده به. فالنشر هو الحياة، من أنشر اللّـه الميت إذا أحياه، والبشر هو البشارة بالمطر والخصب الذي يأتي به[1].

وتتبع الكلمتان حقلاً دلاليًا هو (الخصوبة والإحياء)، الذي يضم كلمات مثل: (المطر ـ السحاب ـ النشور ـ الرياح ـ الإحياء ـ اللقاح ـ الإخصاب).

ويمكن اعتبار الكلمة الأساسية بين الكلمتين السابقتين هي (نشرا)، وذلك لما يلي:

- كثرة القراء الذين قرأوا بها.

- اقتراب دلالتها من معاني الإحياء والمطر، أكثر من كلمة (بشر)، التي تدل على السرور أكثر من الإحياء والمطر، بل تدل على عكس معناها، فهي من الأضداد[2].

- استحسان كثير من المفسرين لها، سوى ما كان من ابن جرير الطبري الذي لم يرضها حين قال: «والصواب من القول في ذلك أن يقال إن قراءة من قرأ ذلك نَشْرًا ونُشُرًا بفتح النون وسكون الشين وبضم النون والشين قراءتان في (قرأة) [3] الأمصار فلا أحب القراءة بها، وإن كان لها معنى صحيح، ووجه مفهوم في المعنى والإعراب[4].

---

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٧/ ٢٢٩.

(٢) انظر: لسان العرب (نشر): ١/ ٢١٦.

(٣) هكذا في الأصل، ولعلها (قراء) أو (قراءة)، ويصح كذلك (قرأة) على أنها جمع قارئ، مثل قاتل وقتلة، وسافر وسفرة.

(٤) تفسير الطبري: ٨/ ١٤٨، ١٤٩.

ورغم ذلك يرى جار اللّـه الزمخشري أن المعنى الحقيقي للنشر هو التفرق، أما نشر الرياح فهو نشر مجازي[1].

٢- (عباد ـ عند):

وذلك في قوله تعالى:

﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ﴾[2].

حيث قرأها عبد اللّـه وابن عباس وابن جبير وعلقمة وعاصم والكسائي وحمزة (عباد)، وقرأها الباقون (عند)[3]. فالذين قرأوها (عباد) رأوا أنها جمع عبد، والذين قرأوا (عند) وجهوها على أنها ظرف مكان. يشرح القرطبي ذلك فيقول: «قرأها الكوفيون (عباد) بالجمع، واختاره أبو عبيد؛ لأن الإسناد فيها أعلى، ولأن اللّـه تعالى إنما كذبهم في قولهم، إنهم بنات اللّـه فأخبرهم أنهم عبيد وأنهم ليسوا ببناته، وقرأ الباقون (عند) بنون ساكنة، واختاره أبو حاتم، وتصديق هذه القراءة قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ ﴾[4]، وقوله: ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُ ﴾[5]»[6].

---

(١) انظر: أساس البلاغة (نشر): ٦٣٢.

(٢) سورة الزخرف: ٤٣/ ١٩.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ٢٤/ ٣٥/ ٣٦، وتفسير القرطبي: ١٦/ ٧٢، والبحر المحيط: ٨/ ١٠، والكشف: ٢/ ٢٥٦، ٢٥٧، وتفسير النيسابوري: ٢٤/ ٥٢، والتبصرة في القراءات السبع: ٤٩٩، ٥٠٠، والإقناع في القراءات السبع: ٢/ ٧٦٠، والنشر: ٢/ ٣٦٨، وتقريب النشر: ١٧١، وإبراز المعاني: ٦٧٨.

(٤) سورة الأعراف: ٧/ ٢٠٦.

(٥) سورة الأنبياء: ٢١/ ١٩.

(٦) تفسير القرطبي: ١٦/ ٧٢.

ورأى أبو جعفر النحاس أن «أولاهما (عند) من غير جهة، والذي احتج به أبو عبيد لا يلزم ... لأن سعيد بن جبير احتج على ابن عباس بالمصحف، فقال: في مصحفي (عند)، وهذه حجة قاطعة؛ لأن جماع الحجة من كتب المصاحف ...»[1].

وعلى ذلك نرى أن ليست هناك علاقة دلالية بين الكلمتين (عباد) و(عند)، إذ لكل منهما دلالة خاصة بها، لا تشاركها فيها الأخرى. فالجذر (عبد) يدل على الانقياد والخضوع والتملك واللزوم والذل[2]. والجذر (عند) يعطي دلالة الظرفية الزمانية أو المكانية والقرب[3].

وبذلك لا تكون إحدى هاتين الكلمتين مرادفة للأخرى، بل تكون العلاقة بينهما علاقة سياقية، مرتبطة بسياق القرآن الكريم فقط؛ ذلك لأن العبد لا بد أن يكون قريبًا من المعبود، وفي قربه شرف له، وهذا هو ما تنبه إليه أبو شامة الدمشقي في شرحه لحرز الأماني، حين قال: «وأما عبارة (عند) فأشارة إلى شرف منزلتهم، وقد جاء في القرآن التعبير عنهم بكل واحد من اللفظين، ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[4]، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[5]، والمعنى أن (عباد)

---

(١) إعراب القرآن: ٣/ ٨٤.

(٢) انظر: لسان العرب (عبد): ٢/ ٦٦٤-٦٦٧، والقاموس المحيط: ١/ ٣١١، ٣١٢، وأساس البلاغة: ٤٠٦، والمعجم الوسيط: ٢/ ٥٧٩، ٥٨٠، والمفردات: ٣١٩.

(٣) انظر: لسان العرب (عند): ٢/ ٨٩٨، والقاموس المحيط: ١/ ٣١٨، والمعجم الوسيط: ٢/ ١٣٠، والمفردات: ٣٤٩، ويلاحظ أن الزمخشري لم يذكر دلالة (عند) الظرفية بل ذكر أصل وضعها مصدرًا بمعنى الإصرار والتحدي. انظر: أساس البلاغة: ٤٣٦، ٤٣٧.

(٤) سورة الأنبياء: ٢١/ ٢٦.

(٥) سورة الأعراف: ٧/ ٢٠٦.

تخلل معنى (عند)، فكان له كالماء للشجر، لا بد للشجر منه، فكذا صفة العبودية لا بد منها لكل مخلوق، وإن اتصف بإطلاق ما يشعر برفع المنزلة كلفظ (عند) وما أشبهها»[1]، ولذلك يرى مكي بن أبي طالب أن «القراءتين متكافئتان صحيحتا المعنى»[2].

ويمكن أن تنضم هاتان الكلمتان (عباد) و(عند) بمعناها الظرفي، تحت حقل دلالي هو (العبادة)؛ إذ العبد مرتبط بمعبوده، ويشمل هذا الحقل كلمات منها:

(عبد ـ أطاع ـ عند ـ اقترب ـ معبود ـ عابد ـ سيد ـ خدم ـ عصى ـ صلى ـ زكى).

مع ملاحظة أن القرب الزماني أو المكاني لا يصح في حق اللّه سبحانه وتعالى، فهو سبحانه لا يحده زمان ولا مكان ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[3].

ويلاحظ أن هاتين الكلمتين لم تتبادلا في القرآن الكريم، في موضع آخر، سوى هذه الآية.

٣- (كبير ـ كثير):

وذلك في قوله تعالى:

- ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾[4].
- ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾[5].

---

(١) إبراز المعاني: ٦٧٨، وانظر: البحر المحيط: ٨/ ١٠.

(٢) الكشف عن جوه القراءات: ٢/ ٢٥٧.

(٣) سورة البقرة: ٢/ ٢٥٥.

(٤) سورة البقرة: ٢/ ٢١٩.

(٥) سورة الأحزاب: ٣٣/ ٦٨.

ففي الآية الأولى قرأ حمزة والكسائي (كثيرًا)، وقرأها الباقون (كبيرًا)، وفي الآية الثانية قرأ عاصم وابن عامر وحذيفة والأعرج (كبيرًا) بالباء، وقرأ الباقون (كثيرًا) بالثاء[1]. فتغير الإعجام من الباء إلى الثاء غير جذر الكلمة من (كبر) إلى (كثر).

فمن قرأ بالثاء فقد «حمل على المعنى، ذلك أن الخمر تحدث مع شربها آثام كثيرة ... فوجب أن توصف بالكثرة، وأيضًا فإن وصف الإثم بالكثرة أبلغ من وصفه بالكبر، وقد قال اللّه جل ذكره: ﴿وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾[2]، وقال: ﴿ذِكْرًا كَثِيرًا﴾[3] ... ومن قرأ بالباء فمعناها إثم كبير، ويقوي ذلك إجماعهم على قوله: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ بالباء من العظم، وقد أجمعوا على أن شرب الخمر من الكبائر، فوجب أن يوصف إثمه بالكبر»[4]، أي إن (كثر) يدل على كثرة الذنوب التي تجر إليها الخمر، و(كبر) يدل على عظم ذنب شربها[5].

---

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٣/ ٦٠، وتفسير الطبري: ٢/ ٢١٠، والكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٢٩١، ٢٩٢، والتبصرة: ٢٦٩، ٤٧٣، والبحر المحيط: ٢/ ١٥٧، ١٥٨، ٧/ ٢٥٢، والإقناع: ٢/ ٦٠٨، ٧٣٧، وإملاء ما من به الرحمن: ١/ ٩٣، والنشر: ٢/ ٢٢٧، ٣٤٩، وتقريب النشر: ٩٦، وإبراز المعاني: ٣٦٠، ٦٥٠، وتفسير النيسابوري: ٢/ ٣٢١، ٣٢٩، والإقناع: ٢/ ٦٠٨، ٧٣٧.

(٢) سورة الفرقان: ٢٥/ ١٤.

(٣) سورة الأحزاب: ٣٣/ ٤١.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٢٩١.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٢/ ١٥٨.

وبالرجوع إلى المعاجم نجد أن الجذر (كبر) يدل على الزيادة والعظمة[1]، وكذلك الجذر (كثر) يدل على الزيادة والعظمة[2] أيضًا. على ذلك فإن الكلمتين مترادفتان؛ «لأن ما كبر فقد كثر»[3]، «ولأن الكثرة كبر والكبير كثير»[4].

وبذلك تتبع الكلمتان حقلاً دلاليًا واحدًا هو حقل (الزيادة)، ويضم هذا الحقل كلمات مثل:

(كبير ـ كثير ـ عظيم ـ صغير ـ قل ـ زاد ـ نقص ـ نما ـ وزن ـ حجم).

ويمكن اعتبار كلمة (كبير) هي الكلمة الأساسية؛ وذلك لإجماع القراء عليها، ولاقترابها من معنى (زاد) أكثر من نظيرتها (كثير). وهذا هو ما رآه الطبري، فقال: «وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ بالباء ... لإجماع جميعهم على قوله: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ وقراءته بالباء، وفي ذلك دلالة بينة على أن الذي وصف به الإثم الأول من ذلك هو العظم والكبر، لا الكثرة في العدد، ولو كان الذي وصف به من ذلك الكثرة، لقيل: إثمهما أكثر من نفعهما»[5].

ولا نرى ترجيحًا لقراءة على أخرى، بل نرى الكلمة الأساسية فقط في إطار الحقل الدلالي لهما؛ لأن «كلاً من القراءتين كلام اللّه تعالى، فلا يجوز تفضيل شيء منه على شيء ـ من قبل أنفسنا ـ إذ كله كلام اللّه تعالى»[6].

---

(١) انظر: لسان العرب (كبر): ٣/ ٢١٠-٢١٢، والقاموس المحيط: ٢/ ١٢٤، وأساس البلاغة: ٥٣٣، ٥٣٤، والمعجم الوسيط: ٢/ ٧٧٧، والمفردات: ٤٠٢-٤٢٢.

(٢) انظر: لسان العرب (كثر): ٣/ ٢٢٤، والقاموس المحيط: ٢/ ١٢٤، ١٢٥، وأساس البلاغة: ٥٣٦، والمعجم الوسيط: ٢/ ٧٧٧، والمفردات: ٤٢٦.

(٣) إبراز المعاني: ٣٦٠.

(٤) إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٩٣.

(٥) تفسير الطبري: ٢/ ٢١٠، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٢٩١.

(٦) البحر المحيط: ٢/ ١٥٨.

ويلاحظ أن هاتين الكلمتين لا تتبادلان فيما بينهما في القرآن الكريم، إلا بهذه الصيغة (فعيل)، أما باقي الصيغ المختلفة لهما، فلا تتبادل فيما بينها، مثل:

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[2].

فلكل من الكلمتين (كثرتكم)، و(كبر) قراءة واحدة فقط.

ثانيًا ـ الفعل:

١ ـ (تبلو ـ تتلو):

وذلك في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾[3].

حيث قرأها خلف وحمزة والكسائي (تتلو)، وقرأها الباقون (تبلو)[4]، فمن قرأها (تبلو)، ردها إلى الابتلاء، ومن قرأها (تتلو) ردها إلى القراءة أو الاتباع. وقد شرح القرطبي ذلك فقال: «تبلو أي تذوق، وقال الكلبي: تعلم، وقال مجاهد: تختبر. وقيل: تسلم ما عليها من الحقوق إلى أربابها بغير اختيارها ... وتتلو أي تقرأ كل نفس كتابها الذي كتب عليها، وقيل: تتلو أي تتبع كل نفس ما قدمت في الدنيا»[5].

---

(١) سورة التوبة: ٩/ ٢٥.

(٢) سورة الصف: ٦١/ ٣.

(٣) سورة يونس: ١٠/ ٣٠.

(٤) انظر: تفسير الطبري: ١١/ ٧٩، وتفسير القرطبي: ٨/ ٣٣٤، وتفسير النيسابوري: ١١/ ٦٧، ٧٥، ٧٦، والبحر المحيط: ٥/ ١٥٣، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٢٨، والمفردات: ٦١، وتفسير غريب القرآن: ١٩٦، ١٩٧، والتبصرة: ٣٦٤، والإقناع: ٢/ ٦٦١، والنشر: ٢/ ٢٨٣، وتقريب النشر: ١٢٢، والكشف: ١م٥١٧، والمفردات: ٦١.

(٥) تفسير القرطبي: ٨/ ٣٣٤، وانظر: الكشف: ١/ ٥١٧.

وليس بين الكلمتين علاقة دلالية، حيث إن كلمة (تبلو) ترجع إلى الجذر (بلو)، الذي يدل على البلاء والاختبار[1]، وكلمة (تتلو) ترجع إلى الجذر (تلو)، الذي يعطي دلالة القراءة أو الاتباع[2]، وهما بعيدان بعضهما عن بعض، إذ تنتمي الكلمة الأولى إلى حقل (البلاء)، وتنتمي الكلمة الثانية إلى حقل (القراءة)، وشتان ما بينهما.

أما في السياق القرآني فنجدهما متقاربتين جدًّا، ذلك أن «الكتاب الذي يلقاه الإنسان يوم القيامة، سوف يراه ويقرؤه، ويعرف ما فيه، فيتتبع ما عمله في الدنيا، ثم يختبر ما أسلف من العمل، فيعرف كيف هو؟ أقبيح أم حسن؟ أنافع أم ضار؟ أم مقبول أم مردود؟ كما يتعرف الرجل الشيء بالاختبار»[3]، فالقراءة جزء من الاختبار والمعرفة.

وعلى ذلك تكون العلاقة بينهما سياقية، بحيث لا يمكن أن تتبادل هاتان الكلمتان معًا في سياق آخر غير القرآن الكريم، ولا يمكن ترجيح كلمة على أخرى، في أداء المعنى المراد، إذ «الصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءاتان مشهورتان، قد قرأ بكل واحدة منهما أئمة من القراء، وهما متقاربتا المعنى، وذلك أن من تبع في الآخرة ما أسلف من العمل في الدنيا هجم به على مورده، فيخبر هنالك ما أسلف من صالح أو سيِّيء في الدنيا ... فهو في كلتا الحالتين متبع ما أسلف من عمله مختبر له، فبأيتهما قرأ القارئ ـ كما وصفنا ـ فمصيب الصواب في ذلك»[4]، ومع ذلك يرى مكي بن أبي طالب أن القراءة بالباء هي الاختيار[5].

---

(١) انظر: لسان العرب (بلى): ١/ ٢٦٤، ٢٦٦، والقاموس المحيط: ٤/ ٣٠٤، ٣٠٥، وأساس البلاغة: ٥١، والمعجم الوسيط: ١/ ٧١، والمفردات: ٦١، ومجمل اللغة: ١/ ٢٨٨.

(٢) انظر: لسان العرب (تلى): ١/ ٣٢٩، ٣٠٣، والقاموس المحيط: ٤/ ٣٠٦، ٣٠٧، وأساس البلاغة: ٦٣، ٦٤، والمعجم الوسيط: ١/ ٨٧، ٨٨، والمفردات: ٧٥، ومجمل اللغة: ١/ ٣٣٣.

(٣) تقريب النشر ـ مقدمة التحقيق: ٥٦، وانظر: الكشف: ١/ ٥١٧، والنص موجود أيضًا مع تغيير بسيط في البحر المحيط: ٥/ ١٥٣.

(٤) تفسير الطبري: ١١/ ٧٩.

(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٥٧١.

ومن هنا نرى أن كلمة (تبلو) هي الكلمة الأساسية في العلاقة السياقية، وذلك لما يأتي:

- كثرة القراء الذين قرأوا بها.
- عموم معنى بلو؛ وذلك لأن الشيء المختبر مقروء ومعروف ومبتلى.

٢- (لنبوئنهم ـ لنثوينهم):

وذلك في قوله تعالى:

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾[١].

حيث قرا خلف وحمزة والكسائي (لنُثوينهم)، وكذلك قرأها ابن مسعود والأعمش ويحيى بن وثاب، على حين قرأ الباقون (لنُبوئنهم)[٢]. فالذين قرأوا (لنثوينهم) ردوها إلى الجذر (ثوى)، والذين قرأوها (لنبوئنهم) ردوها إلى الجذر (بوأ)، مع ملاحظة أن الصورة الكتابية للكلمتين[٣] واحدة، أما من ناحية الوزن، فهما مختلفتان، فالفعل الأول مضعف العين، والثاني مزيد بهمزة التعدية غير مضعف العين، وتوجد قراءة أخرى شاذة بتضعيف عين الفعل (لنثوينهم) تمامًا كصيغة (لنبوئنهم)[٤].

---

(١) سورة العنكبوت: ٢٩/ ٥٨.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٢١/ ٨، وتفسير القرطبي: ١٣/ ٣٥٩، وتفسير النيسابوري: ٢١/ ٤٠٣، والبحر المحيط: ٧/ ١٥٧، والتبصرة: ٤٦٣، والكشف: ٢/ ١٨١، وتفسير غريب القرآن: ٣٣٨، والإقناع: ٢/ ٧٢٧، والنشر: ٢/ ٣٤٣، ٣٤٤، وتقريب النشر: ١٥٨، وإبراز المعاني: ٦٣٧، ٦٣٨.

(٣) لاحظ أن البنية العميقة ترى أنهما جملتان فعليتان، كلتاهما مكونة من فعل وفاعل ومفعول به.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٧/ ١٥٧.

وتعطينا المعاجم دلالة الجذر (ثوى) في الإقامة بالمكان[1]، كما تعطينا دلالة الجذر (بوء) في النزول بالمكان والرجوع والإقامة أيضًا[2]، وبذلك تكون الكلمتان مترادفتين وتكون دلالة الآية في القراءتين واحدة، يقول في ذلك أبو حيان الأندلسي:

«وقرأ[3] لنبوئنهم، من المباءة، وقرأ علي وعبد اللّـه والربيع بن خيثم وابن وثاب وطلحة وزيد بن علي وحمزة والكسائي من الثواء، وبوأ يتعدى لاثنين ... والمعنى ليجعلن لهم مكان مباءة أي مرجعًا يأوون إليه، وأما ثوى فمعناه أقام وهو فعل لازم فدخلت عليه همزة التعدية ...»[4].

وبذلك تنضم الكلمتان تحت حقل دلالي واحد، هو (السكن)، الذي يؤوى إليه وينزل ويقال فيه، وهو يجمع كلمات مثل:

(أقام ـ سكن ـ باء ـ ثوى ـ نزل ـ بيت ـ غرفة).

ويمكن اعتبار كلمة (لنبوئنهم) هي الكلمة الأساسية، وذلك لكثرة عدد القراء الذين قرأوا بها، ولاتساع دلالتها أكثر من (ثوى)، حيث تدل على النزول بالمكان والرجوع والإقامة ـ كما سبق.

٣- (فتبينوا ـ فتثبتوا):

وذلك في قوله تعالى:

---

(١) انظر: لسان العرب (ثوى): ١/ ٣٨٧-٣٨٨، والقاموس المحيط: ٤/ ٣١٠، وأساس البلاغة: ٧٩، والمعجم الوسيط: ١/ ١٠٣، والمفردات: ٨٤، ومجمل اللغة: ١/ ٣٧٢.

(٢) انظر: لسان العرب (بوأ): ١/ ٢٨٣، ٣٨٤، والقاموس المحيط: ١/ ٨، ٩، وأساس البلاغة: ٥٣، والمعجم الوسيط: ١/ ٧٥، والمفردات: ٦٩، ومجمل اللغة: ١/ ٣٠١.

(٣) الضمير هنا يرجع إلى عاصم بن أبي النجود.

(٤) البحر المحيط: ٧/ ١٥٧.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ ﴾[1].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ ﴾[2].

حيث قرأ خلف وحمزة والكسائي في الموضعين (فتثبتوا)، وقرأ بقية القراء (فتبينوا)[3]. ونرى هنا أن الجذر قد تغير بالتصحيف مع بقاء وزن الكلمة كما هو، فعل أمر مسند لواو الجماعة، مضعف العين، به لاصقة وهي مورفيم التاء أوله، وهو مسبوق بالفاء التي هي مورفيم ربط، واقع في جواب الشرط في كلتا الآيتين، فالقراءة الأولى (فتثبتوا) ترجع الكلمة إلى الجذر (ثبت) والقراءة الأخرى (فتبينوا) ترجعها إلى الجذر (بين)، والتثبت هو التأني والتأكد والتأمل[4]، والتبين هو الوضوح والظهور والتأمل[5]. ومن هنا نرى أن دلالة كل منهما مقاربة للأخرى، فالتبين هو التثبت، ومن تبين شيئًا فقد تثبته وتأكد منه، فهما مترادفتان مع عموم دلالة كلمة (تبين) أكثر من تثبت،

---

(١) سورة النساء: ٤/ ٩٤.

(٢) سورة الحجرات: ٤٩/ ٦.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ٤/ ١٤٢، البحر المحيط: ٣/ ٣٢٨، وتفسير القرطبي: ٥/ ٣٣٧، ٣٣٨، وتفسير النيسابوري: ٤/ ١٣١، والتبصرة: ٣١٠، والكشف: ١/ ٣٩٤، ٣٩٥، ولسان العرب (بين): ١/ ٣٠٢، والإقناع: ٢/ ٦٣١، وإبراز المعاني: ٤١٩، ٤٢٠، والنشر: ٢/ ٢٥١، ٣٧٦، وإملاء ما من به الرحمن: ١/ ١٩١.

(٤) انظر: لسان العرب (ثبت): ١/ ٣٤٦، ٣٤٧، والقاموس المحيط: ١/ ١٤٤، ١٤٥، وأساس البلاغة: ٦٨، ٦٩، والمعجم الوسيط: ١/ ٩٣، والمفردات: ٧٨.

(٥) انظر: لسان العرب (بين): ١/ ٣٠٢، ٣٠٣، والقاموس المحيط: ٤/ ٢٠٥، وأساس البلاغة: ٥٨، والمعجم الوسيط: ١/ ٧٩، ٨٠، والمفردات: ٦٨، ٦٩، ومجمل اللغة: ١/ ٣٠٨.

أما من تأنى في شيء وتثبته فقد لا يكون واضحًا أمامه. ولعل هذا هو ما عناه مكي بن أبي طالب حين قال: «التبين يعم التثبت؛ لأن كل من تبين أمرًا فليس يتبينه إلا بعد تثبت، ظهر له ذلك الأمر أو لم يظهر، لا بد من التثبت مع التبين ففي التبين معنى التثبت، وليس كل من تثبت في أمر تبينه، قد يتثبت ولا يتبين له الأمر، فالتبين أعم من التثبت في المعنى لاشتماله على التثبت»[1]. كما تنبه القرطبي إلى ذلك أيضًا، في قوله: «وتبينوا في هذا أوكد؛ لأن الإنسان قد يثبت ولا يتبين»[2].

وعلى ذلك تكون الكلمتان تابعتين لحقل دلالي واحد هو (الوضوح)، الذي يضم كلمات، منها:

(وضح ـ بين ـ ثبت ـ تأكد ـ تأمل ـ تأنى).

وتكون العلاقة بينهما علاقة اشتمال، أي اشتمال التبين على التثبت، أي إن الكلمة الأساسية في هذا الحقل هي كلمة (تبين)؛ وذلك لما يأتي:

- اشتمال دلالتها على دلالة (تثبت).
- كثرة القراء الذين قرأوا بها.
- ترجيح بعض المفسرين وعلماء القراءات إياها، وفي ذلك يقول مكي بن أبي طالب: «والاختيار القراءة بالباء؛ لعموم لفظها، ولأن أكثر القراء عليها»[3].
- وجودها في الآية نفسها بعد ذلك، والإجماع على قراءتها (فتبينوا)[4].

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٣٩٤، ٣٩٥، وانظر: البحر المحيط: ٣/ ٣٢٨.

(٢) تفسير القرطبي: ٥/ ٣٣٨.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٣٩٥.

(٤) في قوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرًا﴾، وانظر: البحر المحيط: ٣/ ٣٣٠.

٤- (يسير ـ ينشر):

وذلك في قوله تعالى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾[١].

حيث قرأ عبد اللّـه بن عامر وأبو جعفر (ينشركم)، وقرأ الباقون (يسيركم)[٢]. فالذين قرأوا (ينشركم) رأوا أنها بمعنى يفرقكم ويبثكم في البر والبحر، والذين قرأوا (يسيركم) أي يجعلكم تسيرون. ويلاحظ هنا أن اختلاف الإعجام هو الذي غير الكلمة من صورة إلى أخرى، وبالتالي تغيرت الدلالة والجذر. فالجذر (نشر) يدل على التفرق والبث والتصرف[٣]، والجذر (سير) يدل على المشي والانتقال[٤]. والدلالتان متقاربتان، فالانتشار في الأرض والتفرق فيها سيرٌ ومشي في جوانبها، وقد جاءت في القرآن الكريم الكلمتان بمعنى واحد، وذلك في قوله تعالى:

﴿ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[٥]، و﴿ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[٦].

---

(١) سورة يونس: ١٠/ ٢٢.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٨/ ٣٢٤، وتفسير الطبري: ١١/ ٧١، وتفسير النيسابوري: ١١/ ٦٩، والبحر المحيط: ٥/ ١٣٧، والتبصرة: ٣٦٤، والكشف: ١/ ٥١٦، والنشر: ٢/ ٢٨٢، وتقريب النشر: ١٢٢، والإقناع: ٢/ ٦٦٠، وإبراز المعاني: ٥٠٧، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٢٦، وإعراب القرآن: ٢/ ٥٥.

(٣) انظر: لسان العرب (نشر): ١/ ٦٣٥، والقاموس المحيط: ٢/ ١٤٢، وأساس البلاغة: ٦٣٢، والمعجم الوسيط: ٢/ ٩٢١، ٩٢٢، والمفردات: ٤٩٢، ٤٩٣.

(٤) انظر: لسان العرب (سير): ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، والقاموس المحيط: ٢/ ٥٤، وأساس البلاغة: ٣١٧، والمعجم الوسيط: ١/ ٦٤٧، والمفردات: ٢٤٧.

(٥) سورة الجمعة: ٦٢/ ١٠.

(٦) سورة آل عمران: ٣/ ١٣٧، وانظر: الكشف: ١/ ٥١٦-٥٦٠.

فالآية هنا تحتمل الدلالتين، إذ إن كلتيهما تدل على المشي والتفرق والانتقال، ومع ذلك لا ترقى العلاقة بينهما لتكون علاقة ترادف، بل نرجح أن تكون العلاقة بينهما علاقة سياقية، حيث لا تتبادل هاتان الكلمتان في غير السياق القرآني.

وبذلك تنضم الكلمتان تحت حقل دلالي هو حقل (السفر) ويمكن أن تكون الكلمة الأساسية هي (يسير)؛ وذلك لما يلي:

١- إجماع القراء عليها.

٢- ترجيح قراءتها أكثر من (ينشركم)، من جانب علماء القراءات والتفسير[١].

٣- تحقق دلالة المشي في (يسيركم) أكثر من تحققها مباشرة في (ينشركم)؛ وذلك لأن المعنى الحقيقي للنشر هو التفرق، وهي كلمة لها دلالة الفصل والقطع والبث، أكثر من المشي في الأرض[٢].

٥- (يقص ـ يقضي):

في قوله تعالى:

﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾[٣].

حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو عمرو (يقضِ)، وقرأ باقي القراء (يقصّ)[٤].

---

(١) انظر: الكشف: ١/ ٥١٦، وتفسير النيسابوري: ١١/ ٦٩.

(٢) لاحظ أن كلمة (نشر) تبادلت مع كلمة (نشز) و(بشر) في آيات أخرى. راجع: ص٧٩، ٩٧ من هذا الكتاب.

(٣) سورة الأنعام: ٦/ ٥٧.

(٤) انظر: تفسير القرطبي: ٦/ ٤٣٩، والبحر المحيط: ٤/ ١٤٢، ١٤٣، وتفسير النيسابوري: ٧/ ١٥٦، ١٥٧، والتبصرة: ٣٢٥، والكشف: ١/ ٤٣٤، وإملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٤٥، والنشر: ٢/ ٢٥٨، وتقريب النشر: ١١٠، والإقناع: ٢/ ٦٤٠، وإبراز المعاني: ٤٤٤، ٤٤٥.

فقراءة (يقص) من القصِّ أو التتبع، وقراءة (يقضي) من القضاء، ولكن الياء فيها غير مكتوبة «لأنها سقطت في اللفظ لالتقاء الساكنين، وليوافق قراءة يقص»[1].

والملاحظ هنا أن الصورة الكتابية للكلمتين واحدة لو كتبتا من غير إعجام هكذا (يقص)، ولكن الخلاف بينهما يظهر بعد الإعجام في التصحيف مرة، وتشديد الصاد المضمومة في (يقص)، وكسر الضاد وتسكين القاف في (يقضي)، ويختلف الجذر في كلتا القراءتين، فهو في (يقص) قصص، وفي (يقضي) قضي. وبالرجوع إلى المعاجم نجد أن (قصص) يدل على الرواية واتباع الأثر والإخبار[2]، على حين يعطي الجذر (قضي) دلالة الحكم والقضاء والفصل[3]. وشتان ما بين الجذرين في الدلالة، فليس بين الجذرين علاقة ترادف أو اشتراك أو تضاد، مع ذلك تحتمل الآية كليهما، فالله تعالى يقص الحق ويخبرنا به في القرآن الكريم، ويحكم به أيضًا. وكلتا القراءتين لها ما يعضدها، فقراءة (يقص) يعضدها قوله تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾ [4] فيما يرى ابن عباس، وقراءة (يقض) يعضدها قوله تعالى عقب تلك الجملة[5]: ﴿ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴾، والفصل لا يكون

---

(١) تفسير النيسابوري: ٧/ ١٥٧.

(٢) انظر: لسان العرب (قصص): ٣/ ٤٠٢، والقاموس المحيط: ٤/ ٣١٣، وأساس البلاغة: ٥١٠، والمعجم الوسيط: ٢/ ٧١٢، ٧١٣، والمفردات: ٤٠٤.

(٣) انظر: لسان العرب (قضي): ٣/ ١١١، ١١٢، والقاموس المحيط: ٤/ ٣٧٨، ٣٧٩، وأساس البلاغة: ٥١٣، والمعجم الوسيط: ٢/ ٧٤٢، ٧٤٣، والمفردات: ٤٠٦.

(٤) سورة يوسف: ١٢/ ٣.

(٥) وهي جملة (يقضي الحق) في الآية موضع الدراسة هنا.

إلا قضاء دون قصص. كما يعضدها قوله تعالى قبل ذلك: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[1]، وقيل يقضي بمعنى يصنع، أي كل ما يصنعه فهو حق. وإذا كانت الآية تحتمل كلتا الكلمتين، فإن مكي بن أبي طالب يرجح قراءة (يقص) فيقول: «والقراءة بالصاد غير معجمة أحب إليّ لاتفاق أهل الحرمين وعاصم على ذلك»[2].

فالعلاقة بين الكلمتين سياقية، ولكل من القراءتين ما يوجهها ويعضدها، ويكون الحقل الدلالي الذي يضم هاتين الكلمتين هو (حق)، الذي يحوي كلمات منها:

(الحق ـ الباطل ـ يحكم ـ يقص ـ يقضي ـ يخبر ـ يحكي ـ يفصل ـ الخصم ـ الشاهد).

ويمكن أن تكون الكلمة الأساسية هي (يقضي)؛ لأن القضاء بالحق لا بد فيه من الإخبار عنه أولاً، ولاستحسان المفسرين إياها، فالطبري يرى أن «هذه القراءة عندنا أولى القراءتين بالصواب»[3]، وذلك عكس مكي بن أبي طالب، الذي استحسن قراءة (يقص)[4]، كما أن كلمة (يقص) ليست خاصة بالحق، بل تدخل فيها دلالة التتبع، والحكاية، والرواية والفصل بين شيئين والقطع، وكذلك كلمة (يقضي) التي لها دلالات مشابهة، ولكن أبرزها هو الحكم بين الناس. ولا يمكن أن تجتمع هاتان الكلمتان مفردتين في حقل واحد، بل باعتبار السياق فقط، ولذلك لا تتبادلان في سياق آخر، غير القرآن الكريم.

---

(١) انظر: تفسير الطبري: ٧/ ١٣٥، وتفسير القرطبي: ٦/ ٤٣٩، وإملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٤٥.

(٢) البحر المحيط: ٤/ ١٤٣.

(٣) تفسير الطبري: ٧/ ١٣٦.

(٤) الكشف: ١/ ٤٣٤، والنص موجود مع تغيير طفيف في التركيب في تفسير القرطبي: ٦/ ٤٣٩.

٦- (ننشزها ـ ننشرها):

وذلك في قوله تعالى:

﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ﴾[١].

حيث قرا أبو عمرو ونافع وأبو جعفر وابن كثير ويعقوب (نُنشرها) بالراء، وقرأها باقي القراء (نُنشزها) بالزاي، ولها قراءة أخرى شاذة (ننشرها)، وقرأ بها ابن عباس والحسن وأبو حيوة وأبان عن عاصم[٢]. فمن قرأ بالراء (ننشرها) أرجعها إلى النشور الذي هو الإحياء بعد الموت[٣]، وهو معنى مجازي عند الزمخشري، الذي رأى أن الدلالة الحقيقية للنشر هي التفرق والبث[٤]. ومن قرأ بالزاي (ننشزها) أرجعها إلى النشوز الذي هو الرفع والتركيب[٥]، فتغير إعجاز في الكلمة (نسر) أدى إلى تغيير جذرها من (نشر) إلى (نشز). والآية تحتمل الدلالتين، وذلك هو ما يوضحه القرطبي بقوله: «قرأ الكوفيون وابن عامر بالزاي، والباقون بالراء، من نشر الميت نشورًا، أي عاش بعد الموت. فكأن الموت طي للعظام والأعضاء، وكأن الإحياء وجمع الأعضاء بعضها إلى بعض نشر، وأما قراءة ننشزها بالزاي فمعناه ... نرفع بعضها على بعض في التركيب للإحياء؛ لأن النشز الارتفاع»[٦].

---

(١) سورة البقرة: ٢/ ٢٥٩.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ٢٩، وتفسير القرطبي: ٣/ ٢٩٥، ٢٩٦، والبحر المحيط: ٢/ ٢٨٦، ٢٩٣، ٢٩٤، وتفسير النيسابوري: ٣/ ٣٥، وإملاء ما من به الرحمن: ١/ ١١٠، وتفسير غريب القرآن: ٩٥، ٩٦، والتبصرة: ٢٧٥، والكشف: ١/ ٣١٠-٣١٢، والإقناع ٢/ ٦١١، والنشر: ٢/ ٢٣١، وتقريب النشر: ٩٧، وإبراز المعاني: ٣٦٥، ٣٦٦.

(٣) انظر: لسان العرب (نشر): ١/ ٦٣٥، والقاموس المحيط: ٢/ ١٤٢، والمعجم الوسيط: ٢/ ٩٢١، ٩٢٢، والمفردات: ٤٩٢، ٤٩٣.

(٤) انظر: أساس البلاغة: ٦٣٢.

(٥) انظر: لسان العرب (نشز): ١٢/ ٦٣٧، والقاموس المحيط: ٢/ ١٩٤، وأساس البلاغة: ٦٣٣، والمعجم الوسيط: ٢/ ٩٢٢، والمفردات: ٤٩٣.

(٦) تفسير القرطبي: ٣/ ٢٩٥.

ولا تفاضل بين القراءتين؛ إذ كلتاهما لها دلالة معينة، تختص بالإحياء بعد الموت، ولكن الجذرين (نشز، نشر) مختلفا الدلالة، فالارتفاع غير التفرق والبعث والإحياء، وبذلك لا نجد علاقة بين الكلمتين مفردتين، وبالتالي تكون العلاقة بينهما سياقية خاصة بوجود السياق القرآني الذي احتواهما، حيث جاءت كلمة العظام مقترنة بهما، وبذلك يمكن ردهما ـ من خلال سياقهما ـ إلى حقل (الإحياء)، وتكون الكلمة الأساسية هي (نشر)، وذلك لدلالتها الحقيقية على الجمع والتركيب والارتفاع؛ لأن دلالة نشر على الإحياء دلالة مجازية، ولترجيح بعض المفسرين وعلماء القراءات إياها على (نشر)، ومنهم القرطبي الذي يقول: «والقراءة بالراء بمعنى الإحياء والعظام لا تحيا على الانفراد حتى ينضم بعضها إلى بعض، والزاي أولى بذلك المعنى إذ هو بمعنى الانضمام دون الإحياء، فالموصوف بالإحياء هو الرجل دون العظام على انفرادها، ولا يقال هذا عظم حي، وإنما المعنى: فانظر إلى العظام كيف نرفعها من أمكانها من الأرض إلى جسم صاحبها للإحياء»[1]. وكذلك أبو شامة الدمشقي، الذي يرى أن الأفصح هو لغة الزاي (ننشزها)[2].

ولا نجد منهم من يرى ترجيح (ننشرها) إلا مكي بن أبي طالب، وأبا حيان الأندلسي. يقول مكي: «فالراء أولى به»[3]، ويقول أبو حيان: «القراءة بالراء متواترة فلا تكون قراءة الزاي أولى»[4].

***

(١) تفسير القرطبي: ٣/ ٢٩٦.

(٢) إبراز المعاني: ٣٦٦.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٣١١.

(٤) البحر المحيط: ٢/ ٢٩٤، ويلاحظ هنا أن أبا حيان يناقض نفسه؛ حيث قال إن منهجه هو عدم تفضيل قراءة على أخرى. انظر: البحر المحيط: ٢/ ١٥٨.

زيادة بعض الحروف

أقصد بتلك الزيادة اختلاف نطق الكلمة، وبالتالي اختلاف معناها، عن طريق زيادة صوت ما (فونيم) صامت أو صائت، على أصواتها المكونة منها، حالة قراءتها الأولى، وعندئذ يكون الفرق بين الكلمة في القراءتين هو وجود صوت زائد عليها، وليس المقصود من ذلك (حروف الزيادة) في اللغة العربية التي تزاد في الاسم والفعل، فتتغير الصيغة الصرفية، دون تغيير في المعنى للجذر الأصلي؛ إذ إن ذلك يعد من قبيل الحقول الدلالية الصرفية، وليس له تأثير في المعنى، أو تغيير في الدلالة[1]. ولا يعني ذلك أن هناك زيادة في بعض الكلمات في القرآن الكريم، بل إن كتابته بدون إعجام هي التي جعلت اللفظ يتحمل القراءات المختلفة، التي وردت عن رسول اللّـه ﷺ.

ولم أجد في القرآن الكريم من هذا التغيير إلا حالتين فقط، هما:

١- (رتع - يرتعِ):

وذلك في قوله تعالى:

﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[2].

حيث قرا نافع وابن كثير وأبو جعفر بكسر العين (يرتعِ)، وقرأها الباقون بسكون العين. وفي ذلك خلاف كثير بين مورفيم المضارعة بين المفرد الغائب، وجمع المتكلمين، على النحو التالي:

- نرتعْ: قراءة أهل البصرة.
- يرتعْ: قراءة أهل الكوفة.

---

(١) راجع: ص٦٧ من هذا الكتاب.

(٢) سورة يوسف: ١٢/ ١٢.

- يرتعِ: قراءة أهل المدينة.
- نرتعِ: قراءة أهل مكة[1].

ومن المعلوم أننا لا ندرس الاختلافات الصرفية هنا، بل نجمع كل قراءتين في جذر واحد، فالقراءتان الأوليان ترجعان إلى الجذر (رتع)، والأخريان ترجعان إلى الجذر (رعى)، مع وجود الجزم فيهما، جوابًا للطلب في (أرسله).

فزيادة الكسرة على العين في الفعل (نرتعْ) حولته من (نرتعْ) إلى (نرتعي)، وبالتالي فقد غيرت وزنه الصرفي من (نفعل) إلى (نفتعل)، ويعود الفعل نرتعِ إلى الجذر (رتع) ويعود الفعل نرتعي إلى الجذر (رعى)، ولكل من الجذرين دلالته، فالجذر (رعى) يحمل دلالة الحراسة وأكل البهائم[2]، والجذر (رتع) يحمل دلالة اللهو واللعب والتنعم والاتساع في الخصب[3].

والآية الكريمة تحتمل الدلالتين معًا، فقد قال مجاهد «... يراعي بعضنا ويحرسه»[4]، وقال العتبي «... نتحارس ونتحافظ ويرعى بعضنا بعضًا»[5]، وبذلك تقترب الدلالتان؛ حيث إن الرعي هو المحافظة والحراسة وأكل البهائم، والرتع أعم من ذلك، إذ هو اللهو واللعب المصاحب للرعي، والاتساع في الخصب.

---

(١) انظر: تفسير الطبري: ١٢/ ٩٤، وتفسير القرطبي: ٩/ ١٣٩، والبحر المحيط: ٥/ ٢٨٥، وتفسير النيسابوري: ١٢/ ٩٦، ١٠٥، وتفسير غريب القرآن: ٢١٢، ٢١٣، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٥٠، وإبراز المعاني: ٥٣٢، ٥٣٣، وتقريب النشر: ١٢٧، والتبصرة: ٣٧، والكشف: ٢/ ٧-٥، والإقناع: ٢/ ٦٦٩، والنشر: ٢/ ٢٩٦، وإعراب القرآن: ٢/ ١٢٧، ١٢٨.

(٢) انظر: لسان العرب (رعى): ١/ ١١٨٧، ١١٨٩، والقاموس المحيط: ٤/ ٣٣٥، وأساس البلاغة: ٢٣٨، والمعجم الوسيط: ١/ ٣٥٥، ٣٥٦، والمفردات: ١٩٨.

(٣) انظر: لسان العرب (رتع): ١/ ١١١٩، والقاموس المحيط: ٣/ ٢٧٠، وأساس البلاغة: ٢٢٠، والمعجم الوسيط: ١/ ٣٢٧، والمفردات: ١٨٧.

(٤) البحر المحيط: ٥/ ٢٨٥.

(٥) تفسير القرطبي: ٩/ ١٣٩.

وتنضم الكلمتان تحت حقل (اللعب واللهو)، الذي يضم كلمات منها:

(رعى ـ رتع ـ لهى ـ لعب ـ حرس ـ حفظ ـ الحشيش ـ الكلأ ـ الخصب)، وتكون العلاقة بين الكلمتين (رتع ورعى) علاقة اشتمال؛ حيث يتسع مدلول (رتع) ليدخل الرعي فيه، ويعضد قولنا هذا ما رآه الزمخشري، من أن المعنى الحقيقي لرتع هو «رعت الماشية كيف شاءت في خصب ودعة، ومن المجاز رتع القوم أي أكلوا ما شاءوا في رغد»[1]، وما فطن إليه النيسابوري حين قال: «يرتعي مستعار من ارتعاء الإبل والماشية»[2].

ولسنا نرى تفضيلاً لكلمة على أخرى، في القراءتين، في الآية هنا، ولكن ابن جرير الطبري يرجح (رتع) فيقول: «وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ في الحرفين كليهما بالياء، وبجزم العين في يرتع؛ لأن القوم إنما سألوا أباهم إرسال يوسف معهم، وخدعوه بالخبر عن مسألتهم إياه ذلك، عما ليوسف في إرساله معهم من الفرح والسرور والنشاط، بخروجه إلى الصحراء وفسحتها ولعبه هنالك، لا بالخبر عن أنفسهم»[3].

وبذلك يمكن أن نَعُدَّ أن كلمة (يرتعي) هي الكلمة الأساسية.

٢- (يتسن ـ يتسنه):

في قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[4].

حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب (يتسنّ) بدون هاء، وقرأها الباقون (يتسنه) بالهاء[5]، وهناك قراءتان شاذتان أخريان هما:

---

(١) أساس البلاغة (رتع): ٢٢٠.

(٢) تفسير النيسابوري: ١٢/ ١٠٥.

(٣) تفسير الطبري: ١٢/ ٩٤.

(٤) سورة البقرة: ٢/ ٢٥٩.

(٥) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ٢٥، ٢٦، تفسير القرطبي: ٣/ ٢٩٢-٢٩٤، والبحر المحيط: ٢/ ٢٨٥، ٢٩٢، وتفسير النيسابوري: ٣/ ٢٧، ٣٣، ٣٤، وإملاء ما من به الرحمن: ١/ ١٠٩، والتبصرة: ٢٧٤، ٢٧٥، والكشف: ١/ ٣٠٧-٣١٠، والإقناع: ١/ ٩٥، ولسان العرب (سنه): ٢٢٤، ٢٢٥، والنشر: ٢/ ٢٣١، وإبراز المعاني: ٣٦٦.

- لم يسنّه، وقرأ بها أُبيّ بن كعب.
- لمائة سنة، وقرأ بها طلحة بن مصرف[1].

فالقراءة الأولى ترجع الفعل إلى (سنن) أو (سنو)، والقراءة الثانية ترجعه إلى الفعل (سنه) في رأي بعض المفسرين وعلماء القراءات، أو إلى الفعل (سنن) مع زيادة هاء السكت، يوضح ذلك العكبري فيقول:

«(يتسن) الهاء زائدة للوقف، وأصل الفعل على هذا فيه وجهان، أحدهما هو يتسن، من قوله: ﴿حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[2]، فلما اجتمعت ثلاث نونات، قلبت الأخيرة ياء، كما قلبت في تظنيت، ثم أبدلت الياء ألفًا، ثم حذفت للجزم. والثاني أن يكون أصل الألف (واو)[3] من قولك: أسنى يسنى، إذا مضت عليه السنون ... ويجوز أن تكون الهاء أصلا ويكون اشتقاقه من السنة، وأصلها سنهه، لقولهم: سنها، وعاملته مسانهة، فعلى هذا تثبت الهاء وصلاً ووقفًا، وعلى الأول تثبت في الوقف دون الوصل»[4].

أي إن زيادة الهاء على الفعل (يتسن) هي التي أدت إلى تغيير جذره، من (سنن) إلى (سنه) ولكل منهما دلالته الخاصة به، فالجذر (سنو) يعطي دلالة الحول والعام[5]، والجذر (سنن) يحمل دلالة التغيير والتبديل[6]، والجذر (سنه) يدل على التغير والإقامة والتبديل[7].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٢٩٢.

(٢) سورة الحجر: ١٥/ ٢٨.

(٣) هكذا في الأصل، وهو خطأ، والصحيح (واوا) بالنصب خبر كان، إذ لا وجه لتقديم الخبر هنا.

(٤) إملاء ما من به الرحمن: ١/ ١٠٩، وانظر: المفردات: ٢٤٥.

(٥) انظر: لسان العرب (سنا): ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦، والقاموس المحيط: ٤/ ٣٣٥، وأساس البلاغة: ٣١١، والمفردات: ٢٤٥.

(٦) انظر: لسان العرب (سنن): ٢/ ٢٢١-٢٢٤، والقاموس المحيط: ٤/ ٢٣٦-٢٣٨، وأساس البلاغة: ٣١١، والمعجم الوسيط: ١/ ٤٥٥، ٤٥٦، والمفردات: ٢٤٥.

(٧) انظر: لسان العرب (سنه): ٢/ ٢٢٤، والقاموس المحيط: ٤/ ٢٨٦، والمعجم الوسيط: ١/ ٤٥٦، ويلاحظ أن الزمخشري لم يأتِ بهذا الجذر في معجمه أساس البلاغة.

عندنا الآن ثلاثة جذور هي (سنن) و(سنه) و(سنو) وسوف نستبعد الجذر (سنو)؛ لأن المعنى عندئذ سيتغير، ويصير معناه: مرت عليه السنون، وبدخول مورفيم الجزم (لم) في الآية الكريمة، يتحول معناه إلى: لم تمر عليه السنون، وهو خلاف المفهوم من الآية، حيث مضت على الطعام والشراب مائة سنة[1]، فيبقى عندنا جذران هما (سنن، وسنه) ودلالتهما متقاربة، إذ كل منهما يحمل معنى التغيير. وعلى ذلك فالكلمتان مترادفتان إذا رأينا أن الهاء أصلية في القراءة الثانية، والمعنى هو «لم يغير طعامك القحوط والجدوب، أو لم تغيره السنون والأعوام، أي هو باقٍ على طراوته ونضارته»[2]، وبذلك تدخل الكلمتان تحت حقل دلالي هو (التغيير)، الذي يجمع كلمات منها:

(سنه ـ سنن ـ نسخ ـ تغير ـ بدل ـ سنو ـ حول).

ويمكن اعتبار كلمة (يتسنه) هي الكلمة الأساسية، وذلك لما يلي:

١- احتمالها الجذرين، باعتبار هاء السكت أو الهاء الأصلية.

٢- قراءة الجمهور بها.

***

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٣/ ٢٩٢-٢٩٤.

(٢) المرجع نفسه: ٣/ ٢٩٤.

تبادل بعض الحروف

وذلك التبادل يعني وجود كلمة ما، يتم استبدال صوت ما، بأحد أصواتها المكونة منها، فيتغير جذرها تبعًا لذلك، ويتولد منها جذر آخر، قد تختلف دلالته عن الجذر الأول أو تتقارب، ولكنهما يتبعان حقلا دلاليًا واحدًا، ويوجد هذا التبادل في خمس كلمات في القرآن الكريم، ثلاث منها حدث التبادل فيها بين أحد أصواتها وصوت الهمزة، وواحدة حدث التبادل فيها بين أحد أصواتها وصوت الفتحة الطويلة، والأخيرة جاء التبادل فيها بين صوت الضاد فيها وصوت الظاء، وسوف نتناول ذلك فيما يلي:

صوت الهمزة:

وذلك في ثلاث كلمات هي:

١- (بادي ـ بادئ):

في قوله تعالى:

﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ ﴾[١].

حيث قرأ أبو عمرو بن العلاء وعيسى الثقفي (بادئ) وقرأ الباقون (بادي)[٢]، فمن قرأ (بادئ) بالهمزة فهي من الفعل (بدأ)، ومن قرأ (بادي) بالياء دون همز، أرجعها إلى الفعل (بدا)، أو هي مخففة من (بادئ)، من الفعل (بدأ).

---

(١) سورة هود: ١١/ ٢٧.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ١٢/ ١٧، وتفسير القرطبي: ٩/ ٢٤، وتفسير النيسابوري: ١٢/ ٢٢، ٢٤، وإعراب القرآن: ٢/ ٨٧، والمفردات: ٤٠، والبحر المحيط: ٥/ ٢١٥، وتفسير غريب القرآن: ٢٠٢، والتبصرة: ٣٦٨، والكشف: ١/ ٥٢٦، ٥٢٧، وإملاء ما من به الرحمن: ٣/ ٣٧، والإقناع: ٢/ ٦٦٤، والنشر: ٢/ ٢٨٨، وتقريب النشر: ٣٥، ١٢٤، ولسان العرب (بدأ): ١/ ١٧٠، و(بدا): ١/ ١٧٨، وإبراز المعاني: ٥١٣.

فالتبادل بين الياء والهمزة في هذه الكلمة (بدا) حول الكلمة من جذر إلى آخر؛ حولها من (بدا) إلى (بدأ)، وكلا الجذرين له دلالة خاصة به، فالجذر (بدا) يحمل دلالة الظهور[1]، ويحمل الجذر (بدأ) دلالة الحدوث والبداية والأولية[2]، وبين الجذرين تقارب في الدلالة؛ حيث إن أول الشيء وبدايته هو وقت ظهوره، وكذا عندما يظهر الشيء فهذا أول عهد الناس به، والآية تحتمل الدلالتين، حيث إن (بادي) معناه «فيما يبدو لنا من الرأي ... وبادئ الرأي أول الرأي، أي اتبعوك حين ابتدءوا ينظرون»[3]، وقد يكون معنى الآية هو أنهم «اتبعوك في الظاهر وباطنهم بخلافه، أو اتبعوك وقت حدوث ظاهر رأيهم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويجوز أن يتعلق (بادي الرأي) بقوله أراذلنا، أي كونهم كذلك أمر ظاهر لكل من يراهم عيانًا. ويتأكد هذا التأويل بما نقل عن مجاهد أنه قرأ (إلا الذين هم أراذلنا رأي العين)»[4].

وكما نرى لا تختلف الدلالة هنا في القراءتين «بالهمز وترك الهمز، وتكون القراءاتان بمعنى من الابتداء»[5]؛ وذلك لأن الظهور هو البداية، والبداية هي الظهور، وبذلك تكون دلالة الكلمتين (بادي) و(بادئ) متقاربة، ويكون بين الكلمتين ترادف، وتنضمان تحت حقل دلالي واحد هو (البداية)، الذي يجمع كلمات منها:

(ظهر ـ بدأ ـ بدا ـ أول ـ حدث ـ بدء).

---

(١) انظر: لسان العرب (بدا): ١/ ١٧٨، ١٧٩، والقاموس المحيط: ٤/ ٣٠٢، وأساس البلاغة: ٣٣، والمعجم الوسيط: ١/ ٤٤، ٤٥، وشرح النظم الأوجز: ٣٠، ومجمل اللغة: ١/ ٢٤٧، والمفردات: ٤٠.

(٢) انظر: لسان العرب (بدأ): ١/ ١٧٠، ١٧١، والقاموس المحيط: ١/ ٧، ٨، وأساس البلاغة: ٣١، والمعجم الوسيط: ١/ ٤٢، وشرح النظم الأوجز: ٣٠، ومجمل اللغة: ١/ ٢٤٨.

(٣) تفسير القرطبي: ٩/ ٢٤.

(٤) تفسير النيسابوري: ١٢/ ٢٤.

(٥) تفسير القرطبي: ٩/ ٢٤.

وتكون الكلمة الأساسية هي (بادي) من غير همز وذلك لما يلي:

- إجماع القراء على قراءة (بادي) من غير همز.

- احتمالها صيغة (بادئ) بتخفيف الهمز.

- ترجيح المفسرين قراءة (بادي)، وفي ذلك يقول الطبري: «وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا قراءة من قرأ (بادي) بغير همزة ...»[1].

٢- (حمئة ـ حامية):

وذلك في قوله تعالى:

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغۡرِبَ ٱلشَّمۡسِ وَجَدَهَا تَغۡرُبُ فِي عَيۡنٍ حَمِئَةٖ ﴾[2].

حيث قرأ ابن مسعود وابن الزبير وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف (حامية)، وقرأها الباقون (حمئة)، ولها قراءة أخرى هي (حَمْيَة)[3].

فمن قرأها (حامية) ردّها إلى الفعل (حمى)، ومن قرأها (حمئة) ردها إلى (حمي)، والقراءة الثالثة (حمية) بحذف الألف من (حامية)، ومن الفعل (حمي) أيضًا. فإبدال الهمزة ياءً غير جذر الكلمة من (حمأ) إلى (حمي)، ولكل منها معنًى خاص به، فالجذر (حمي) يدل على الحرارة والسخونة[4]، على حين يحمل الجذر (حمأ) دلالة الطين الأسود[5].

---

(١) تفسير الطبري: ١٢/ ١٧.

(٢) سورة الكهف: ١٨/ ٨٦.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ١٦/ ٩، ١٠، وتفسير القرطبي: ١١/ ٤٩، وتفسير النيسابوري: ١٦/ ١٧، ٢٠، والبحر المحيط: ٦/ ١٥٩، وتفسير غريب القرآن: ٢٧٠، والمفردات: ١٣٢، ١٣٣، وشرح النظم الأوجز: ٣٧، والإقناع: ٢/ ٦٩٢، والنشر: ٢/ ٣١٤، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٠٧، وإبراز المعاني: ٥٧٣، ٥٧٥، واللسان (حمأ): ١/ ٧١٢.

(٤) انظر: لسان العرب (حمي): ١/ ٧٣٠-٧٣٢، والقاموس المحيط: ٤/ ٣٢٠، والمعجم الوسيط: ١/ ٢٠٠، ٢٠١، ويلاحظ أن الزمخشري لم يتعرض لدلالة الحرارة والسخونة عند إيراده لهذا الجذر (حمى)، انظر: أساس البلاغة: ١٤٤، والمفردات: ١٣٢، وشرح النظم الأوجز: ٣٧.

(٥) انظر: لسان العرب (حمأ): ١/ ٧١٢، والقاموس المحيط: ١/ ١٢، وأساس البلاغة: ١٤٠، والمعجم الوسيط: ١/ ١٩٥، والمفردات: ١٣٣.

فالدلالتان مختلفتان، وليس بينهما علاقة، ومع ذلك فإن الآية الكريمة تحتملهما، وهذا هو ما وضحه الطبري بقوله: «ولكل واحدة منهما وجه صحيح ومعنى مفهوم، وكلا وجهيه غير مفسد أحدهما صاحبه، وذلك أنه جائز أن تكون الشمس تغرب في عين حارة ذات حمأة وطين. فيكون القارئ (في عين حامية) واصفها بصفتها التي هي لها، وهي الحرارة، ويكون القارئ (في عين حمئة) واصفها بصفتها التي هي بها، وهي أنها ذات حمأة وطين»[1]، أي إنه «لا تنافي بين الحامية والحمئة، إذ تكون العين جامعة للوصفين»[2]. يزيد النيسابوري ذلك التقارب بين الكلمتين توضيحًا فيقول: «أي إنها تغرب في مكان ساخن جدًّا، ويخيل لمن يراها عندئذ أنها تغرب في الأرض، في أقصى العمارة، لكروية الأرض»[3].

وعلى ذلك تكون العلاقة بين الكلمتين سياقية؛ إذ لا علاقة بين الطين الأسود والحرارة، بل إن السياق القرآني هو الذي خلق علاقة بين الكلمتين، وكلا الدلالتين مناسبة للسياق القرآني فقط، بحيث لا يمكن أن تتبادل هاتان الكلمتان في أي سياق آخر، ويمكن أن تنضم الكلمتان تحت حقل (الكون)، الذي يشمل كلمات منها:

(الشمس ـ القمر ـ الأرض ـ الطين ـ الحرارة ـ البرودة).

مع ملاحظة أن هذه الكلمات يمكن أن تكوِّن كل منها حقلا دلاليًّا خاصًّا بها تجمع تحته كلمات أخرى، فهناك حقل للشمس وآخر للقمر، وثالث للحرارة، وهكذا. ويمكن اعتبار الكلمة الأساسية في هذا الحقل هي (حامية) رغم قلة عدد القراء الذين قرأوا بها، وذلك لما يلي:

- اقتراب دلالتها من بعض صفات الشمس.
- احتمالها دلالة (حمأ) مع تخفيف الهمز.

---

(١) تفسير الطبري: ١٦/ ١٠، وانظر: الكشف: ٢/ ٧٤.

(٢) البحر المحيط: ٦/ ١٥٩.

(٣) تفسير النيسابوري: ١٦/ ٢٠.

٣- (نسي ـ نسأ):

وذلك في قوله تعالى:

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾[١].

حيث قرأها أبو عمرو وابن كثير (ننسأها)، ومن قبلهما قرأها كذلك عمر بن الخطاب وابن عباس وعطاء ومجاهد وأُبيّ بن كعب وعبيد بن عمير والنخعي وابن محيصن، وقراها الباقون من القراء العشرة (ننسها)[٢]. وهناك خلافات أخرى كثيرة في حركة هاتين الكلمتين، وكلها قراءات شاذة، وقد أحصاها أبو حيان فيما يلي:

(ننسئها ـ تَنْسأها ـ تُنسأها ـ نُنسِئها ـ نُنَسِّئها ـ نُنسِكها ـ نُنسِك ـ نَنْسها)[٣].

وكل هذه القراءات ترجع إلى جذرين فقط، هما (نسي ـ نسأ)، وفي تحليلنا لهما سوف نستبعد القراءات الشاذة التي أوردها أبو حيان، ونتكلم عن القراءتين الصحيحتين فقط، والملاحظ أن وجود الهمزة هو الذي غير الجذر من (نسي) إلى (نسأ)، ناهيك عن اختلاف الحركات بينهما. وبالبحث في المعاجم نجد أن كلاً من الجذرين له دلالته الخاصة، فالجذر (نسي) يدل على الترك والإهمال[٤]، على

---

(١) سورة البقرة: ٢/ ١٠٦.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ١/ ٣٧٩، وتفسير القرطبي: ٢/ ٦٧، ٦٨، وتفسير النيسابوري: ١/ ٣٥٥، ٣٥٦، والبحر المحيط: ١/ ٣٤٣، وإملاء ما من به الرحمن: ١/ ٥٧، والتبصرة: ٢٥٨، والكشف: ١/ ٢٥٨-٢٦٠، والإقناع: ٢/ ٦١٠، والنشر: ٢/ ٢٢٠، وتقريب النشر: ٩٣، وإبراز المعاني: ٣٣٧، ٣٣٨، ولسان العرب (نسأ): ٣/ ٦٢٢.

(٣) انظر: البحر المحيط: ١/ ٣٤٣.

(٤) انظر: لسان العرب (نسي): ٣/ ٦٣١، والقاموس المحيط: ٤/ ٣٩٥، وأساس البلاغة: ٦٣١، والمعجم الوسيط: ٢/ ٩٢٠، والمفردات: ٤٩١، ٤٩٢.

حين يدل الجذر (نسأ) على التأخير[1]، وبين الجذرين تقارب في الدلالة، فالشيء المتروك مؤخر عن وقته، والشيء المؤخر قد يترك، ومن نسي شيئًا فقد تركه، وفي ذلك يقول القرطبي ننسأها «أي نؤخر نسخ لفظه، أي نتركه في آخر أم الكتاب فلا يكون، وهذا قول عطاء، وقال غير عطاء: معنى (أو ننسأها) نؤخرها عن النسخ إلى وقت معلوم ... (نُنسها) بضم النون من النسيان الذي بمعنى الترك، أي نتركها، فلا نبدلها ولا ننسخها»[2]. وعلى ذلك تكون العلاقة بين الكلمتين (نسي ونسأ) علاقة اشتمال، حيث يشتمل النسي على التأخير، فكل من نسي شيئًا فقد أخره عن وقته، أما من أخر شيئًا فقد يكون ناسيًا إياه، وقد يكون تأخيره عمدًا له عن قصد دون نسي أو ترك، وكما رأينا من كلام القرطبي السابق فإن الآية تحتمل الدلالتين، وبذلك يمكن أن تتبع الكلمتان حقلا دلاليًا واحدًا هو حقل الترك الذي يجمع كلمات منها:

(نسي ـ نسأ ـ أخر ـ ترك ـ أهمل ـ وضع ـ ألقى).

ويمكن أن نعتبر كلمة (نسي) هي الأساسية، وذلك لما يلي:

- إجماع أكثر القراء على القراءة بها.
- اشتمالها على معنى الترك والتأخير.

ومع ذلك نجد الزجاج لا يرى أن (نسي) تحمل دلالة الترك، فيقول: «قراءة نُنسها بضم النون وسكون النون الثانية وكسر السين لا يتوجه فيها معنى الترك»[3].

---

(١) انظر: لسان العرب (نسأ): ٣/ ٦٢١، ٦٢٢، والقاموس المحيط: ١/ ٣٠، وأساس البلاغة: ٦٣١، والمعجم الوسيط: ٢/ ٩١٦، والمفردات: ٤٩٢.

(٢) تفسير القرطبي: ٢/ ٦٧، ٦٨.

(٣) البحر المحيط: ١/ ٣٤٣.

صوت الألف (الفتحة الطويلة):

وقد تبادل هذا الصوت مع صوت اللام، في كلمة واحدة هي:

(أزلّ ـ أزال)، وذلك في قوله تعالى:

﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾[1].

حيث قرأ حمزة والحسن وأبو رجاء (فأزالهما)، وقرأها الباقون (فأزلّهما).

فالذين قرأوا (فأزالهما) أرجعوها إلى الزوال، والذين قرأوها (فأزلّهما) أرجعوها إلى الزلة[2]، ويلاحظ هنا أن صوت الألف (الفتحة الطويلة) قد تبادل مع صوت اللام الأول الساكن؛ حيث إن اللام هنا مشددة، فهي لامان، وبذلك يتحول الجذر من (زلل) إلى (زال)، ولكل من الجذرين دلالته الخاصة به، فالجذر (زلل) يحمل دلالة الخطأ والمعصية[3]، على حين يحمل الجذر (زال) دلالة التنحي والصرف والتحويل[4].

---

(١) سورة البقرة: ٢/ ٣٦.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ١/ ١٨٦، وتفسير القرطبي: ١/ ٣١٠، والبحر المحيط: ١/ ١٦١، وتفسير النيسابوري: ١/ ٢٣٩، ٢٥٥، وتفسير غريب القرآن: ٤٦، وإملاء ما من به الرحمن: ١/ ٣١، والتبصرة: ٢٥٠، والكشف: ١/ ٢٣٥، ٢٣٦، والإقناع: ١/ ٤٩٥، والنشر: ٢/ ٢١١، واللسان (زلل): ٢/ ٤٠.

(٣) انظر: لسان العرب (زلل): ٢/ ٤٠، والقاموس المحيط: ٣/ ٣٨٩، ٣٩٠، والمعجم الوسيط: ١/ ٣٩٨، والمفردات: ٢١٤، ويلاحظ أن الزمخشري يرى أن (زلل) يحمل معنى التحول والتحرك الحسي، أما أزله الشيطان فهو معنى مجازي. انظر: أساس البلاغة: ٢٧٤.

(٤) انظر: لسان العرب (زلل): ٢/ ٦٥، والقاموس المحيط: ٣/ ٣٩١، ٣٩٢، والمعجم الوسيط: ١/ ٤٠٩، ٤١٠، ويلاحظ أن الزمخشري لم يأتِ بهذه الدلالة عند عرضه للجذر (زال)، انظر: أساس البلاغة: ٢٨٠.

يقول القرطبي في ذلك: «قرأ الجماعة (فأزلهما) بغير ألف، من الزلة، وهي الخطيئة أي استزلهما وأوقعهما فيه، وقرأ حمزة (فأزالهما) بألف، من التنحية، أي نحاهما، يقال: أزللته فزال قال ابن كيسان: فأزالهما من الزوال، أي صرفهما عما كانا عليه من الطاعة إلى المعصية»[1].

وهنا نجد أن الدلالتين متقاربتان، فالخطأ والمعصية تحول من نقيضهما، وهو الطاعة، وانصرف عنها. وكذلك التنحي والتحول من الطاعة خطأ، ولكن ليس كل تحول خطأ؛ فالتحول من المعصية إلى الطاعة خير، وليس خطأ، ولذلك يمكن أن نرى أن العلاقة بين هذين الجذرين (زلل ـ زال) هي علاقة الاشتمال، أي اشتمال الزلة على الزوال، واشتمال الخطأ على التحول والانصراف من النعمة والطاعة.

ولعل هذا هو ما فهمه القرطبي حين قال: «وعلى هذا تكون القراءتان بمعنى»[2]. وبذلك يمكن أن نرى أن الحقل الذي يجمع هاتين الكلمتين هو (التغير) الذي يجمع كلمات، منها:

(نسخ ـ غيّر ـ سنن ـ سنه ـ زال ـ انصرف ـ زلّ ـ تحول ـ تنحى).

ويمكن أن نعتبر كلمة (زلّ) هي الكلمة الأساسية في هذا التبادل (زلّ ـ زال)، وذلك لما يلي:

- كثرة القراء الذين قرأوا بها.
- اشتمالها على الكلمة الأخرى (زال).
- ترجيح بعض المفسرين وعلماء القراءات إياها، مع الأخذ في الاعتبار أن ليس هناك تفضيل لقراءة على أخرى، ومن هؤلاء العلماء مكي بن

---

(١) تفسير القرطبي: ١/ ٣١٠، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٣.

(٢) تفسير القرطبي: ١/ ٣١٠.

أبي طالب، حين قال: «والاختيار القراءة بغير ألف»[1]، ومنهم القرطبي الذي حكم «بأن قراءة الجماعة أمكن في المعنى، يقال منه: أزللته فزل، ودل على هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟﴾[2]»[3].

صوت الظاء:

وقد تبادل هذا الصوت مرة واحدة فقط، مع صوت الضاد، في كلمة واحدة: (ضنين ـ ظنين).

في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[4].

حيث قرأ يعقوب وعلي بن أبي طالب وابن كثير وأبو عمرو والكسائي (بظنين) إبدال الضاد ظاء، وقرأ الباقون (بضنين) بالضاد[5]، فالذين قرأوا (بضنين) أرجعوها إلى الضن، والذين قرأوا (بظنين) أرجعوها إلى الظن، وسبب التغير بين الجذرين هنا تبادل صوتي الضاد والظاء في الكلمة، وهو تبادل مشهور في اللغة العربية في كثير من الكلمات، مثل:

- بض وبظ الماء.
- فاضت وفاظت روحه.

---

(١) الكشف: ١/ ٢٣٦.

(٢) سورة آل عمران: ٣/ ١٥٥.

(٣) تفسير القرطبي: ١/ ٣١٠-٧٣.

(٤) سورة التكوير: ٨١/ ٢٤.

(٥) انظر: تفسير الطبري: ٢٨/ ٥٢، وتفسير القرطبي: ١٩/ ٢٤٢، وتفسير النيسابوري: ٢٨/ ٢١، ٣٧، والبحر المحيط: ٨/ ٤٣٥، وتفسير غريب القرآن: ٥١٧، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٢٨٢، والتبصرة: ٥٥١، والكشف: ٢/ ٣٦٤، والإقناع: ٢/ ٨٠٥، وإبراز المعاني: ٧٢٠، ٧٢١، والنشر: ٢/ ٣٩٨، ٣٩٩، وتقريب النشر: ١٨٧.

حيث إن الظاء والضاد قريبا المخرج والصفات[1]، مما جعل القدماء يؤلفون كثيرًا في الفرق بينهما[2].

وهنا نجد أن دلالة (ضن) غير دلالة (ظن)؛ حيث إن الجذر (ضن) يدل على البخل والشح[3]، والجذر (ظن) يحمل دلالة التهمة وقلة الخبرة وعدم الثقة[4]، ورغم أن دلالة كل من الجذرين مختلفة عن الأخرى، إلا أن الآية تحتمل الدلالتين كلاً على حدة. يوضح أبو حيان ذلك، فيقول: «بظنين أي بمتهم، وهذا نظير الوصف السابق بأمين[5]. وقيل معناه بضعيف القوة على التبليغ من قولهم: بئر ظنون إذا كانت قليلة الماء ... وباقي السبعة بالضاد؛ أي ببخيل يشح به، لا يبلّغ ما قيل له، ويبخل كما يفعل الكاهن حتى يعطي حلوانه»[6]. ومع البعد الدلالي الظاهر بين الكلمتين، فإنه يمكن جمعهما في حقل (الأخلاق السيئة)، الذي يجمع كلمات منها:

(البخل ـ الكذب ـ الظن ـ الغيبة ـ النفاق ـ السرقة).

---

(١) انظر: المدخل إلى علم اللغة: ٤٥، ٤٦، ٦٦، والتطور النحوي: ١٩.

(٢) وقد أحصى أستاذنا د. رمضان عبد التواب هذه المؤلفات في كتيبه: مشكلة الضاد العربية وتراث الضاد والظاء.

(٣) انظر: لسان العرب (ضن): ٢/ ٥٥٢، والقاموس المحيط: ٤/ ٢٤٣، ٢٤٤، وأساس البلاغة: ٣٧٩، والمعجم الوسيط: ١/ ٥٤٥، والمفردات: ٢٩٩.

(٤) انظر: لسان العرب (ظن): ٢/ ٦٥٤، ٦٥٥، والقاموس المحيط: ٤/ ٢٤٥، وأساس البلاغة: ٤٠٤، والمعجم الوسيط: ٢/ ٥٧٨، والمفردات: ٣١٧.

(٥) وذلك في قوله تعالى في السورة نفسها: ﴿مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ٨١/ ٢١].

(٦) البحر المحيط: ٨/ ٤٣٥.

وتكون العلاقة بين الكلمتين سياقية، بحيث لا يمكن تبادل الظن والضن في كل سياق. بل إن السياق القرآني فقط هو الذي يمكن أن يوجد فيه هذا التبادل، ويمكن أن تكون الكلمة الأساسية هي (ضنين) بالضاد، وذلك لما يلي:

١- كثرة عدد القراء الذين قرأوا بها.

٢- ترجيح بعض المفسرين والقراء لقراءة (ضنين)، وفي ذلك يقول مجاهد «لا يضن عليكم بما يعلم، بل يُعلّم الخلق كلام اللّه وأحكامه»[١]، كما يرى الطبري أن «أولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب ما عليه خطوط مصاحف المسلمين متفقة وإن اختلفت قراءاتهم به»[٢].

***

(١) تفسير القرطبي: ١٩/ ٢٤٢.

(٢) تفسير الطبري: ٢٨/ ٥٣.

القلب المكاني

وهو تقديم أحد فونيمات الكلمة على فونيم آخر يتبادل معه مكانه، مع الاحتفاظ بالمعنى نفسه، وذلك مثل:

- جذب، جبذ. - شمأل ـ شأمل. - صفحة ـ صحفة.[1]

وذلك موجود في القرآن الكريم، في كلمات منها:

- (رئيا ـ ريئا) في قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾[2].

- (أفئدة ـ آفدة)، في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾[3].

ولن أتعرض لهاتين الكلمتين هنا، وذلك لعدم تغير المعنى في مقلوب كل كلمة مع نظيرتها، بل وجدت كلمة أخرى حدث فيها القلب المكاني، في رأي بعض المفسرين، مع تغير المعنى في رأي بعضهم الآخر، لاعتبار عدم حدوث القلب، وبالتالي يكون لكل من الكلمتين دلالتها، وهذه الكلمة هي:

(نأى ـ ناء):

وذلك في قوله تعالى:

﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾[4].

حيث قرأ ابن عامر (ناء) وقرأ باقي القراء (نأى)[5].

---

(١) انظر: التطور النحوي للغة العربية: ٣٥، ٣٦.

(٢) سورة مريم: ١٩/ ٧٤، ومن قرأ (ريئا) هو الأعمش، انظر: البحر المحيط: ٦/ ٢١٠.

(٣) سورة الملك: ٦٧/ ٢٣، ومن قرأ (آفدة) هو ابن كثير، انظر: النشر: ٢/ ٢٩٩.

(٤) سورة الإسراء: ١٧/ ٨٣، وسورة فصلت: ٤١/ ٥١.

(٥) انظر: تفسير الطبري: ١٥/ ١٠٣، وتفسير القرطبي: ١٠/ ٣٣١، وتفسير النيسابوري: ١٥/ ٦٩، ٧٩، والبحر المحيط: ٦/ ٧٥، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٩٦، والتبصرة: ٤٠٠، والكشف: ٢/ ٥٠، والنشر: ٢/ ٣٠٨، ٣٦٧، وتقريب النشر: ١٣٤، وإبراز المعاني: ٦٥٤، ولسان العرب (نأى): ٣/ ٥٦١.

والذي حدث هنا هو تأخير الهمزة بعد فونيم المد (الألف)، فتحول الجذر من (نأى) إلى (ناء). ورغم أن لكل من الجذرين دلالته المختلفة عن الآخر، إلا أن الطبري وصاحب إبراز المعاني يريان أنهما بمعنى واحد، وأن (ناء) لهجة هوازن وكنانة و(نأى) لهجة قريش، أو أن (ناء) مقلوب من (نأى)[1]، ومع ذلك فقد رأيا مع غيرهما من المفسرين وعلماء القراءات أنه قد يكون لكل منهما دلالة مخالفة لغيره، ورغم هذا الخلاف في دلالة الفعل (ناء)، هل هو مقلوب (نأى)، أو يحمل دلالته نفسها، أو هو فعل مستقل بنفسه، وله دلالته الخاصة به، فسوف نرجع إلى المعاجم، التي تدلنا على ذلك، حيث يدل الجذر (نأى) على البعد[2]، ويدل الجذر (ناء) على النهوض والتثاقل[3].

وسواء كان الجذر (ناء) مقلوبًا من (نأى)، أم ذا دلالة جديدة، فإن سياق الآية يحتملهما، أي «بعد عن الطاعة أو ارتفع عن قبول الطاعة»[4]. والدلالتان متقاربتان، تدخلان تحت حقل دلالي واحد هو (الحركة)، الذي يجمع كلمات منها:

(سار ـ مشى ـ نهض ـ نأى ـ ابتعد ـ ناء ـ تثاقل ـ جاء ـ أتى ـ ذهب).

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ٥٦٤، وتفسير الطبري: ١٥/ ١٠٣.

(٢) انظر: لسان العرب (نأى): ٣/ ٥٦٠، ٥٦١، والقاموس المحيط: ٤/ ٣٩٢، وأساس البلاغة: ٦١٢، والمعجم الوسيط: ٢/ ٨٩٥، والمفردات: ٥١٠.

(٣) انظر: لسان العرب (ناء): ٣/ ٧٣٥، والقاموس المحيط: ١/ ٣١، وأساس البلاغة: ٦٥٦، والمعجم الوسيط: ٢/ ٩٦٠، ٩٦١، والمفردات: ٥١٠.

(٤) إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٩٦.

ويمكن اعتبار العلاقة بينهما علاقة سياقية، إذ إن هاتين الكلمتين لا تتبادلان في أي سياق، فلا نقول (ناء بحمله) و(نأى بحمله) ويكون المعنى واحدًا، بل تختلف دلالة الجملتين، فالأولى تعني ثقل الحمل، والثانية تعني السير بعيدًا به، وشتان ما بينهما.

كما يمكن اعتبار كلمة (نأى) هي الكلمة الأساسية في هذا الحقل، وذلك لما يلي:

- كثرة عدد القراء الذين قرأوا بها.
- ذهاب بعض المفسرين وعلماء القراءات إلى أن (ناء) مقلوب (نأى)، أي إنها فرع عليها.
- اعتبار بعضهم أن (نأى) فصحى، و(ناء) لهجة عن بعض القبائل[1].

***

(١) أورد د. عبد الصبور شاهين أمثلة للقلب المكاني في القراءات القرآنية، ومع ذلك لم يذكر هذا المثال ضمن ما أورده من أمثلة على هذه الظاهرة. انظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ١٩٣.

الحقول الصرفية

وسوف أقتصر في هذه الحقول الدلالية على تلك الاختلافات التي تقتضي تغيير الدلالة تغييرًا ظاهرًا مفهومًا لأول نظرة، بحيث تختلف دلالة الصيغة الثانية عن الأولى، مع وجود رابط بين الصيغتين، وهو دلالة الجذر الأصلي لهما.

وتتعلق هذه الاختلافات بتغيير الحركات أو الصوائت، بين الكسر والضم، والضم والفتح، والفتحة الطويلة (الألف)، واختلاف الفعل بين التشديد والتخفيف.

أولاً: الضم والكسر:

وذلك موجود في أربع كلمات، تغير المعنى في كل صيغة حال ضمها عن كسرها، وهذه الكلمات هي:

١- (سُخريا ـ سِخريا):

في قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى ﴾[١].

و﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[٢].

حيث قرأ (سخريا) في آية (المؤمنون) بالضم: نافع وأبو جعفر وخلف، وقراها الباقون بالكسر، وفي آية (ص) قرأ بالضم كل من: نافع وأبي جعفر وحمزة والكسائي ومجاهد والضحاك وشيبة والأعرج، وقرأ الباقون بالكسر[٣].

---

(١) سورة المؤمنون: ٢٣/ ١١٠.

(٢) سورة ص: ٣٨/ ٦٣.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ١٨/ ٤٧، وتفسير القرطبي: ١٢/ ١٥٤، ١٥٥، وتفسير النيسابوري: ١٨/ ٣٣، ٣٤، وتفسير غريب القرآن: ٣٠٠، ٣٨١، والبحر المحيط: ٦/ ٤٢٣، ٧/ ٤٠٧، والتبصرة: ٤٣٧، والكشف: ٢/ ١٣١، والإقناع: ٢/ ٧٠٩، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٥٢، والنشر: ٣٢٩، ٣٦٢، وتقريب النشر: ١٤٧، ١٦٧، وإبراز المعاني: ٣٧٤، ٦١٠، ولسان العرب (سخر): ٢/ ١١٤.

والفرق بين هاتين القراءتين هو كسر السين مرة، وضمها مرة أخرى، مع ثبات الجذر (سخر)، الذي يدل على القهر والغلبة والإذلال، ولكن صيغة (سُخريا) بالضم تدل على الإذلال والقهر بالعمل أو الفعل، وصيغة (سِخريا) بالكسر تدل على الاستهزاء والتحقير والهزل[1]. ولكن القرطبي يرى أن هذا الفرق بين الصيغتين لا يعرف عن الخليل ولا سيبويه ولا الكسائي ولا الفراء، وأن الكسائي قال: إنهما لغتان بمعنى واحد، كما يقال: عُصي وعِصي، ولُجي ولِجي، وأن الكسر بمعنى الاستهزاء والسخرية بالقول، والضم بمعنى التسخير والاستعباد بالفعل، وكذلك فرق بينهما أبو عمرو بن العلاء[2]، كما يرى أبو البقاء العكبري أن «الكسر والضم لغتان، وقيل الكسر بمعنى الهزل، والضم بمعنى الإذلال من التسخير، وقيل بعكس ذلك»[3].

وكذلك قال الزمخشري، إلا أنه رأى أن المعنى الحقيقي بالضم والمجاز في الكسر، وذلك عند عرضه للجذر (سخر)[4]، أما ابن منظور فيرى أن الضم أجود[5]، ويرى الفراء أنهما بمعنى واحد، وتابعه في ذلك النحاس[6].

مما سبق يمكن أن نرى بين الصيغتين ترادفًا، حيث تدل كلتاهما على التحقير والإذلال، سواء بالقول، وهو الهزء، أم بالفعل، وهو العمل بدون أجر، ولا يمكن ترجيح صيغة على أخرى، حيث تحتمل الآيتان كلتيهما[7].

---

(١) انظر: لسان العرب (سخر): ٢/ ١١٣، ١١٤، والقاموس المحيط: ٢/ ٤٦، وأساس البلاغة: ٢٨٩، والمعجم الوسيط: ١/ ٤٢١، والمفردات: ٢٢٧.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ١٢/ ١٥٤، ١٥٥.

(٣) إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٥٢.

(٤) انظر: أساس البلاغة: ٢٨٩.

(٥) انظر: إعراب القرآن: ٣/ ٨٧.

(٦) انظر: لسان العرب (سخر): ٢/ ١١٤.

(٧) هناك آية أخرى بها الصيغة (سخريا)، وقد اتفق القراء على قراءتها بالضم، وهي قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [سورة الزخرف: ٤٣/ ٣٢]؛ وذلك «لأنه من السخرة لا من الهزء» النشر: ٢/ ٣٢٩.

وبذلك تكون هاتان الصيغتان داخل الحقل الصرفي (السخرة)، ولكل منهما استخدامها، حسب الدلالة المرادة، ومع ذلك يرى مكي بن أبي طالب أن «الكسر الاختيار لصحة معناه، ولشبهه بما بعده، ولأن الأكثر عليه»[1].

٢- (قُبُلا ـ قِبَلا):

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾[2].

﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾[3].

حيث قرأ ابن عامر ونافع وأبو جعفر في كلتا الآيتين (قِبَلا) بكسر القاف وفتح الباء، وقرأ الباقون (قُبُلا) بضم القاف والباء[4]، وهناك قراءتان أخريان شاذتان، هما:

- قُبْلا، مخففة من (قُبُلا)، وقرأ بها الحسن وأبو رجاء وأبو حيوة.
- قَبِلا، بفتح القاف وكسر الباء، وقرأ بها طلحة بن مصرف[5].

ويهمنا من هذه القراءات الاثنتان الصحيحتان، ونجد أن الخلاف بينهما ينحصر في الكسر والفتح مرة، والضم مرة أخرى، مع ثبات الجذر (قبل) الذي يشير إلى الأمام والجهة والظرفية، وباستقراء المعاجم نجد أن دلالة هذه الكلمة بضم القاف تختلف عن دلالتها حين كسرها وفتح الباء، فالضم (قُبُلا) يحمل دلالة المواجهة والمقدم، والكسر (قِبَلا) يحمل دلالة الطاقة والمعاينة والكثرة[6].

---

(١) الكشف: ٢/ ١٣١.

(٢) سورة الأنعام: ٦/ ١١١.

(٣) سورة الكهف: ١٨/ ٥٥.

(٤) انظر: تفسير الطبري: ٨/ ٣، ١٥/ ١٧٣، وتفسير القرطبي: ٧/ ٦٦، وتفسير النيسابوري: ٨/ ٢-٤، ١٥/ ١٦٠، وتفسير غريب القرآن: ١٥٨، والبحر المحيط: ٤/ ٢٠٥، ٢٠٦، ٦/ ١٣٩، وإملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٥٨، والتبصرة: ٣٣١، ٤٠٦، والكشف: ١/ ٤٤٧، ٢/ ٦٤، والنشر: ٢/ ٢٦١، ٢٦٢، ٣١١، وتقريب النشر: ١٣٧، والإقناع: ٦٤٢، ٦٩٠، وإبراز المعاني: ٤٥٦، ٤٥٧، ولسان العرب: ٣/ ١٣، وإعراب القرآن: ٢/ ٢٨٢.

(٥) البحر المحيط: ٤/ ٢٠٦.

(٦) انظر: لسان العرب (قبل): ٣/ ١١، والقاموس المحيط: ٤/ ٣٣-٣٥، وأساس البلاغة: ٤٩٠، والمعجم الوسيط: ٢/ ٧١٣، والمفردات: ٣٩٢.

يوضح ذلك العكبري فيقول: «بضم القاف والباء فيه وجهان، أحدهما هو جمع قبيل، والثاني أنه مفرد كقُبل الإنسان ودُبره ... وبكسر القاف والباء فيه وجهان أيضًا، أحدهما هو ظرف كقولك: لي قبله حق، والثاني مصدر في موضع الحال، أي عيانا أو معاينة»[1]. ومع هذه الاختلافات الواضحة بين الكسر والضم، إلا أن مكي بن أبي طالب يرى أن «الضم كالكسر في المعنى، ويستوي القراءتان»[2]. وهناك علاقة بين الكلمتين مع اتفاق جذرهما، ولكنها ليست علاقة ترادف بل علاقة سياقية، تخضع لسياق الآية الكريمة، بحيث لا يمكن أن تتبادل الصيغتان في سياق آخر غير القرآن الكريم، إذ سيختلف المعنى من المواجهة والمقدم إلى الطاقة والكثرة، أما الآية فقد احتملت الدلالتين، حيث سأل الكفار رسولَ اللّـه ﷺ أن يأتيهم بآية عظيمة، وهذه تكون «كفالة ما لا يعقل آية عظيمة لهم ... (كما) يكون فيه اجتماع الأجناس الذي ليس بمعهود»[3].

ولا يمكن تفضيل صيغة على أخرى، إذ كلتاهما صحيحتان، إلا أن الطبري يرى أن «أولى القراءتين في ذلك بالصواب عندنا قراءة من قرأ: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ ، بضم القاف والباء ... لأن معنى القِبَل داخل فيه، وغير داخل في القِبَل معاني القُبُل»[4].

كما يرى أبو حيان أن قُبُلا «عندي أحسن لاتفاق القراءتين»[5].

---

(١) إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٥٨، وانظر: المفردات: ٢٩٢.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات: ٤٤٧.

(٣) تفسير القرطبي: ٧/ ٦٦.

(٤) تفسير الطبري: ٨/ ٣.

(٥) البحر المحيط: ٤/ ٢٠٦.

٣- (يحُل ـ يحِل):

وذلك في قوله تعالى:

﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾[١].

حيث قرأ كل القراء (فيحِلّ ويحلِلْ) بالكسر فيهما، إلا الكسائي الذي قرأهما بالضم (فيحُل ويحلُل)، وكذلك الأعمش ويحيى بن وثاب[٢]، وهناك قراءة شاذة هي: (لا يحلَّن عليكم)[٣].

أي إن الخلاف هنا في حركة عين الفعل المضارع، بين الكسر والضم، ومن البدهي أنه لا ضابط لعين المضارع في اللغة العربية، فهي مفتوحة في بعض الأفعال مثل: (يركَب ـ يسمَع)، ومضمومة في بعضها الآخر مثل: (ينصُر ـ يرقُب)، ومكسورة في بعضها الآخر مثل: (يعقِل ـ ينزِل). وقد اختلف القراء في حركة عين كثير من الأفعال المضارعة في القرآن الكريم مثل: (يعرشون)[٤] بالضم والكسر[٥]، إلا أن الخلاف لا يؤثر في دلالة الفعل، ولذلك لا يدخل في دراستنا هذه، أما في هذا الفعل فقد اختلفت عينه مرتين، مشددًا ومفكوك

---

(١) سورة طه: ٢٠/ ٨١.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ١٦/ ١٤٤، وتفسير القرطبي: ١١/ ٢٣٠، ٢٣١، وتفسير النيسابوري: ١٦/ ١٢٣، ١٢٥، والبحر المحيط: ٦/ ٢٦٥، والتبصرة: ٤٢٣، والكشف: ٢/ ١٠٣، ١٠٤، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٢٥، والإقناع: ٢/ ٧٠٠، والنشر: ٢/ ٣٢١، وتقريب النشر: ١٤٢، وإبراز المعاني: ٥٩٥، ولسان العرب (حلل): ١/ ٧٠٢، ٧٠٣، وإعراب القرآن: ٢/ ٣٥٣، ٣٥٤.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٦/ ٢٦٥.

(٤) سورة الأعراف: ٧/ ١٣٧، وسورة النحل: ١٦/ ٦٨.

(٥) انظر: النشر: ٢/ ٣٢١.

الإدغام، ولذلك اختلف وضع الضمة، فهي على الحاء في حالة تشديد الفعل، وعلى اللام الأولى عند فك تشديده، وكذلك الكسرة.

ويلاحظ هنا أن تغيير حركة العين قد غير دلالة الفعل، ففي حالة الضم يحمل الفعل دلالة الوقوع والنزول، وعند الكسر يدل الفعل على الوجوب والإباحة، وذلك مع وجود الجذر الأصلي دون تغيير، وهو (حلل) الدال على حل العقد، وفك الأحمال عند النزول والإباحة والوقوع[1].

ويرى القرطبي أن الضمَّ والكسر لهجتان، ولا فرق بينهما[2]، وفي سياق الآية نجد أن لكل من الضم والكسر توجيهه ودلالته، فقد جاء الفعل نفسه بالضم فقط في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾[3]، كما جاء الكسر وحده في الفعل نفسه، في قوله تعالى: ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾[4]، والآيتان في سياق العذاب والغضب، كما هو الحال في الآية السابقة في سورة طه، فالغضب ينزل من اللَّه على من عصاه، ومن عصاه يستوجب غضبه. وبذلك لا يمكن تفضيل صيغة على أخرى؛ إذ هما قراءتان صحيحتان، وكلتاهما تؤدي المراد من الآية، وهو نزول العذاب ووجوبه على من عصى، وفي ذلك يقول الطبري: «والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان، قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء»[5].

---

(١) انظر: لسان العرب (حلل): ١/ ٧٠٢، ٧٠٣، والقاموس المحيط: ٣/ ٣٥٩-٣٦١، وأساس البلاغة: ١٣٩، ١٤٠، والمعجم الوسيط: ١/ ١٩٣، ١٩٤، والمفردات: ١٢٨.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ١١/ ٢٣٠.

(٣) سورة الرعد: ١٣/ ٣١.

(٤) سورة هود: ١١/ ٣٩، وانظر: إعراب القرآن: ٢/ ٣٥٤.

(٥) تفسير الطبري: ١٦/ ١٤٤.

أما الفراء فقد رأى أن الكسر أولى[1]، وكذلك حكم القرطبي بـ «أن الكسر أولى؛ لأنهم قد أجمعوا على قوله: ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾، وغضب اللّـه عقابه ونقمته وعذابه»[2].

٤- (يصُدون ـ يصِدون):

وذلك في قوله تعالى:

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[3].

حيث قرأ كلمة (يصدون) بالضم أبو جعفر وابن عامر ونافع والكسائي والنخعي وأبو رجاء وابن وثاب، وقرأ ابن عباس وابن جبير والحسن وعكرمة وباقي القراء العشرة بالكسر[4].

فالخلاف بين القراءتين هو حركة الصاد، وأصل الفعل هنا هو (صدد)؛ (يصدِدون ويصدُدون)، ثم حدث تبادل بين الحركتين في الدال والصاد؛ وذلك للتشديد الواقع على الدال، وبذلك يكون الخلاف هنا في حركة عين المضارع، وليس في فائه، كما يظهر للنظرة الأولى، وهو كثير في اللغة ـ كما وضحنا آنفًا[5].

---

(١) انظر: لسان العرب (حلل): ١/ ٧٠٥.

(٢) تفسير القرطبي: ١١/ ٢٣١.

(٣) سورة الزخرف: ٤٣/ ٥٧.

(٤) انظر: تفسير الطبري: ٢٥/ ٥٢، وتفسير القرطبي: ١٦/ ١٠٣، وتفسير النيسابوري: ٢٥/ ٧٣، وتفسير غريب القرآن: ٤٠٠، والبحر المحيط: ٨/ ٢٥، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٢٢٨، والتبصرة: ٥٠١، والكشف: ٢/ ٢٦٠، والنشر: ٢/ ٣٦٩، وتقريب النشر: ١٧١، وإبراز المعاني: ٦٨٠، ولسان العرب: ٢/ ٤٥١، وتفسير الكشاف: ٣/ ٤٩٣.

(٥) راجع: ص١٢٢ من هذا الكتاب.

ونلاحظ هنا أن دلالة الفعل في حالة الكسر تختلف عنها في حالة الضم، رغم أن جذر الفعل لم يتغير فيهما، وبالرجوع إلى المعاجم نجد أن الفعل في حالة الكسر يحمل دلالة الضجيج والعجيج والصياح، على حين يحمل دلالة الإعراض في حالة الضم[1]، ويرى بعض المفسرين واللغويين أنهما لهجتان، والمعنى واحد[2].

يوضح ذلك الزمخشري، فيقول:

«يصدون ترتفع لهم جلبة وضجيج فرحا وجدلا وضحكًا بما سمعوا منه من إسكات رسول اللّـه ﷺ بجدله، كما يرتفع لغط القوم ولجبهم إذا تعيوا بحجة ثم فتحت عليهم، وأما من قرأ يصُدون بالضم فمن الصدود، أي من أجل هذا المثل يصدون عن الحق ويعرضون عنه، وقيل من الصديد، وهو الجلبة، وأنهما لغتان، نحو: يعكُف ويعكِف ونظائر لهما»[3].

وشتان ما بين الدلالتين، فاللغظ والضجيج والصياح غير الصدود والإعراض، ومع ذلك فإن سياق الآية يحتمل هاتين الدلالتين؛ حيث إن كفار مكة ـ حين ضرب لهم رسول اللّـه ﷺ مثل عيسى ابن مريم ـ أعرضوا ولجوا وصاحوا[4].

ثانيًا: الضم والفتح:

وقد وقع ذلك في كلمة واحدة في القرآن الكريم، هي:

---

(١) انظر: لسان العرب (صدد): ٢/ ٤٥١، وأساس البلاغة: ٣٥٠، والقاموس المحيط: ١/ ٣٠٦، ٣٠٧، والمعجم الوسيط: ١/ ٥٠٩، والمفردات: ٤٦٧.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ١٦/ ١٠٣، وإملاء ما من به الرحمن: ٧/ ٢٢٨، والكشاف: ٣/ ٤٩٣، وإعراب القرآن: ٣/ ٩٦.

(٣) تفسير الكشاف: ٣/ ٤٩٣.

(٤) انظر: تفسير الكشف: ٢/ ٢٩٤.

(خُلُق ـ خَلْق): في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[1].

حيث انقسم القراء في قراءة (خلق) قسمين، فابن كثير وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر ويعقوب قرأوها بالسكون (خَلْق)، وقرأها الباقون بضمتين (خُلُق)، ولها قراءة ثالثة للأصمعي عن نافع (خُلْق) بالتخفيف من (خُلُق)[2].

فالجذر الأصلي للصيغتين واحد، هو (خلق)، الدال على الإبداع والصنعة، وتبادل ضمتي الخاء واللام مع فتحة الخاء وسكون اللام غير الدلالة تغييرًا طفيفًا، مع الاحتفاظ بالمعنى العام للجذر الذي تحمله صيغة (خَلْق). أما صيغة (خُلُق) بالضم فتدل على الطبع والعادة والسجية، ولما كان الإبداع والصنعة من صفات اللّـه سبحانه وتعالى، فقد رأى اللغويون أن دلالة (خَلْق) بالضم فتدل على الطبع والعادة والسجية، ولما كان الإبداع والصنعة من صفات اللّـه سبحانه وتعالى، فقد رأى اللغويون أن دلالة (خَلْق) بالفتح هي الكذب والافتراء[3]. ولذلك يرى الزمخشري أن (خَلَق) بمعنى أوجد وأبدع معنًى مجازي، وأن المعنى الحقيقي هو تقدير الشيء قبل قطعه[4].

---

(١) سورة الشعراء: ٢٦/ ١٣٧.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ١٩/ ٦٠، وتفسير القرطبي: ١٣/ ١٢٥، وتفسير النيسابوري: ١٩/ ٧٠، ٧١، وتفسير غريب القرآن: ٣١٩، والبحر المحيط: ٧/ ٣٣، ٣٤، والتبصرة: ٤٤٦، والكشف: ٢/ ١٥١، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٦٩، والإقناع: ٢/ ٧١٦، والنشر: ٢/ ٣٣٥، ٣٣٦، وتقريب النشر: ١٤٢، وإبراز المعاني: ٦٢١، وإعراب القرآن: ٢/ ٤٩٥.

(٣) انظر: لسان العرب (خلق): ١/ ٨٨٩-٨٩٢، والقاموس المحيط: ٣/ ٢٢٨، ٢٢٩، والمعجم الوسيط: ١/ ٢٥٢، والمفردات: ١٥٧، ١٥٨.

(٤) انظر: أساس البلاغة: ١٧٣.

ولكنا نلاحظ أن الإيجاد والإبداع والصناعة ما هي إلا تقدير للشيء المراد إيجاده وإبداعه وصناعته، قبل البدء فيه، ودلالة الصيغتين متقاربتان؛ حيث إن الكذب خلق لأشياء ليس لها وجود في الواقع، وكذلك الطبع والعادة سلوك بشري يصنعه الإنسان، فكلاهما له دلالة التكوين والإبداع. ولذلك يرى القرطبي أن القولين متقاربان[1]، وكلتا الدلالتين تحملهما الآية، أي افتراء الأولين أو عادة الأولين[2].

ولا يمكن المفاضلة بين صيغة وأخرى؛ إذ إنهما قراءتان صحيحتان، والآية تحمل دلالتيهما معًا، ولكن الفراء يرى أن «من قرأ خُلُق الأولين ـ وهو أحب إليّ ـ أراد عادة الأولين»[3]، كما يرى أبو جعفر النحاس أن المبرد «كان يميل إلى القراءة الأولى (خُلُق)؛ لأن فيها مدح آبائهم، وأكثر ما جاء في القرآن في صفتهم مدحهم لآبائهم»[4].

وتابعهما في ذلك مكي بن أبي طالب، فرأى أن «الضم هو الاختيار»[5].

ثالثًا: الفتحة القصيرة والطويلة:

وهو التبادل بين الفتحة القصيرة والطويلة في كلمة واحدة، فتنشأ عن ذلك صيغتان مختلفتان في الوزن، وهذا التبادل ليس له تأثير كبير في الدلالة، حيث يعد أغلبه تغييرًا صرفيًّا فقط، وذلك مثل:

(وعد ـ واعد) في قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[6].

---

(١) انظر: تفسير القرطبي: ١٣/ ١٢٦.

(٢) انظر: إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٦٩.

(٣) لسان العرب (خلق): ١/ ٨٩٠.

(٤) إعراب القرآن: ٢/ ٤٩٥.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات: ٢/ ١٥١.

(٦) سورة البقرة: ٢/ ٥١.

وقد يؤدي هذا التبادل أحيانًا إلى تغيير الدلالة، كما في:

(أتى)، و(تمارى)؛ حيث وجدت لكل منهما صيغتان، هما:

١- (أتى ـ آتى):

وذلك في كثير من آيات القرآن الكريم؛ ومنها قوله تعالى:

- ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[١].
- ﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾[٢].
- ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[٣].
- ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾[٤].
- ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ﴾[٥].
- ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا﴾[٦].

حيث قرئت مشتقات الجذر (أتى) في الآيات السابقة مرتين، مرة بالقصر بهمزة واحدة مفتوحة، ومرة أخرى بالمد بهمزة مفتوحة بفتحة طويلة.

ففي البقرة قرأ (أتيتم) بالقصر ابن كثير وحده، وقرأ الباقون مفتوحة بفتحة طويلة[٧].

---

(١) سورة البقرة: ٢/ ٢٣٣.

(٢) سورة الكهف: ١٨/ ٩٦.

(٣) سورة الكهف: ١٨/ ٩٦.

(٤) سورة الأنبياء: ٢١/ ٤٧.

(٥) سورة الروم: ٣٠/ ٣٩.

(٦) سورة الأحزاب: ٣٣/ ١٤.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٧/ ٢١٨، ٢١٩، وتفسير الطبري: ١/ ٢٩٦، ٢٩٧، وإبراز المعاني: ٣٦١، ٣٦٢، والتبصرة: ٢٧٠، والإقناع: ٢/ ٦٠٩، وتقريب النشر: ٩٧.

وفي آية الكهف قرأ حمزة والأعمش وطلحة وأبو بكر عن عاصم بالقصر (ائتوني).

في الموضع الأول وفي الموضع الثاني قرأ أبو بكر عن عاصم (ائتوني)، والباقون بالمد في كليهما[1]، وفي آية الأنبياء قرأ مجاهد بالمد (آتينا بها) والباقون بالقصر (أتينا)[2]، وفي آية الروم قرأ ابن كثير بالقصر (أتيتم)، والباقون بالمد (آتيتم)[3]، وفي آية الأحزاب قرأ ابن كثير ونافع وأبو جعفر بالقصر (لأتوها)، والباقون بالمد (لآتوها)[4].

نستخلص مما سبق أن بعض مشتقات (أتى) التي وردت في القرآن الكريم قد قرأها بعض القراء بإبدال الفتحة الطويلة فتحة قصيرة، أي بالتبادل بينهما، مع الاحتفاظ بالجذر نفسه (أتى)، فمرة قرئت (أتى) وأخرى قرئت (آتى)، وكلتا الصيغتين لها دلالة مختلفة قليلاً عن الأخرى، فالصيغة الأصلية هي (أتى)، وتحمل دلالة المجيء والاقتراب والحضور والقدوم، على حين تحمل الصيغة الأخرى (آتى) دلالة الإعطاء والإهداء[5].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦/ ١٦٤، ١٦٥، وتقريب النشر: ١٣٨، والنشر: ٢/ ٣١٥، والكشف: ٢/ ٧٩، ٨٠، والمفردات: ٩.

(٢) انظر: تقريب النشر: ١٣٨، التبصرة: ٤٧١، وتفسير غريب القرآن: ٣٤٩، وإبراز المعاني: ٦٤٧.

(٣) انظر البحر المحيط: ٧/ ١٧٤، والكشف: ٢/ ١٨٤، والإقناع: ٢/ ٦٠٩، والنشر: ٢/ ٣٤٤، ٣٤٥.

(٤) انظر: تفسير القرطبي: ١٤/ ١٤٩، ١٥٠، وإبراز المعاني: ٦٤٧، والكشف: ٢/ ١٩٦، والتبصرة: ٤٧١، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٣٣، وإعراب القرآن: ٢/ ٦٢٧.

(٥) انظر: لسان العرب: ١/ ١٦-١٨، والقاموس المحيط: ٤/ ٢٩٧، ٢٩٨، والمعجم الوسيط: ١/ ٤، ٥، ومجمل اللغة: ١/ ١٦٤، والمفردات: ٨، ٩، ويلاحظ أن الزمخشري لم يذكر صيغة (آتى) أو مدلولها. انظر: أساس البلاغة: ١١.

والآيات السابقة تحمل الدلالتين: المجيء والإعطاء. ومن ذلك ما أورده أبو البقاء العكبري في شرحه آية الأنبياء: «بالقصر (جئنا) ... وبالمد بمعنى جازينا بها»[1].

كما قال القرطبي في شرحه آية الأحزاب: «لأتوها أي لجاءوها ... بالقصر، وقرأ الباقون بالمد، أي لأعطوها من أنفسهم، وهو اختيار أبي عبيدة وأبي حاتم، وقد جاء في الحديث أن أصحاب النبي ﷺ كانوا يعذبون في اللّه، ويسألون الشرك، فكل أعطى ما سألوه إلا بلالاً. وفيه دليل على قراءة المد من الإعطاء، ويدل على قراءة القصر قوله: ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ ﴾[2]، فهذا يدل على لأتوها مقصورًا»[3].

والصيغتان تدوران في حقل دلالي صرفي واحد، وبينهما علاقة ما؛ حيث إن دلالة المجيء والقدوم لا بد أن ترتبط في الذهن بإعطاء شيء ما: خبر، أو هدية، أو طعام، أو نحوه. ومع ذلك فإن العكبري يرى ألاَّ علاقة بينهما، فيقول: إن معنى جازينا «يقرب من معنى أعطينا؛ لأن الجزاء إعطاء، وليس (آتينا) منقولاً من أتينا؛ لأن ذلك لم ينقل عنهم»[4].

ولا يمكن تفضيل صيغة على أخرى؛ فالآيات تفهم بهما، ولكن مكي بن أبي طالب يرى أن «المد هو الاختيار لإجماع القراء عليه»[5].

---

(١) إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٣٣.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٣/ ١٥.

(٣) تفسير القرطبي: ١٤/ ١٤٩.

(٤) إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٣٣.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٢٩٧.

٢- (تمارونه ـ تمرونه):

وذلك في قوله تعالى:

- ﴿ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴾[١].

حيث قرأ علي وعبد اللّه وابن عباس والجحدري وابن سعدان ويعقوب وحمزة والكسائي كلمة (أفتمارونه) بفتح التاء وسكون الميم، هكذا: (أفتَمْرونه). على حين قرأ الباقون (أفتُمارونه) بضم التاء ومد الميم[٢].

والفرق بين الصيغتين ـ كما يلاحظ ـ هو تطويل الفتحة القصيرة في الفعل الماضي (مرى) حتى تصير (مارى)، ثم يكون مضارع الصيغة الأولى (تَمرى) ومضارع الثانية (تُمارى)، وذلك مع ثبات جذر الفعل وهو (مرى).

ولكل من الصيغتين دلالتها الخاصة بها؛ فالصيغة الأصلية (تمرونه) تحمل دلالة الجحود والدفع، وصيغة (تمارونه) تحمل دلالة المناظرة والجدال[٣].

يشرح ذلك أبو حيان الأندلسي فيقول:

«(أفتمارونه) أي أتجادلونه على شيء رآه ببصره وأبصره، وعُدّى بعلى لما في الجدال من المغالبة ... وبفتح التاء وسكون الميم مضارع مريت أي جحدت، يقال: مريته حقه إذا جحدته ... وعدى بعلى على معنى التضمين»[٤].

---

(١) سورة النجم: ٥٣/ ١٢.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٢٧/ ٢٩، وتفسير القرطبي: ١٧/ ٩٣، وتفسير غريب القرآن: ٤٢٨، وتفسير النيسابوري: ٢٧/ ٣٧، وتفسير الكشاف: ٤/ ٢٩، والبحر المحيط: ٨/ ١٥٩، والتبصرة: ٥١٦، والكشف: ٢/ ٢٩٤، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٢٤٧، والنشر: ٢/ ٣٧٩، وتقريب النشر: ١٧٧، وإبراز المعاني: ٦٩١، ولسان العرب (مرا): ٣/ ٤٧٥.

(٣) انظر: لسان العرب (مرا): ٣/ ٤٧٥، وأساس البلاغة: ٥٩٢، والقاموس المحيط: ٤/ ٣٨٩، ٣٩٠، والمعجم الوسيط: ٢/ ٨٦٦، والمفردات: ٢٧٥، ٢٧٦.

(٤) البحر المحيط: ٨/ ١٠٩.

فالآية هنا تحتمل الدلالتين، أي إن الكفار جادلوا رسول اللّـه ﷺ فيما رآه، أو جحدوه فيما رآه.

وبذلك تنضم الكلمتان تحت الحقل الصرفي الذي يشمل مشتقات الجذر (مرى)، ومع الخلاف الدلالي الواضح بينهما، فإن هناك تقاربًا دلاليًّا بينهما، فالذي يجحد شيئًا لا بد أن يستخدم الجدال سبيلاً إلى هذا الجحد، فهو يستيقن الشيء، ولكنه يجادل حتى يجحد صاحبه فيما يراه، ويغلبه على رأيه.

ولا يمكن ترجيح صيغة على أخرى؛ لأن الآية تحتمل كلتا الدلالتين، ولأن كلتيهما قراءة صحيحة فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب[1]. ولكن أبا جعفر النحاس يرى أن صيغة (تمارونه) هي الأولى؛ وذلك لأن اللّـه جل وعز أخبر أنهم جادلوه، والجدال هو المراد، ولا سيما في هذه القصة، وقد ماروه فيها حتى قالوا له: سرت في ليلة واحدة إلى بيت المقدس فصفه لنا ...»[2].

ولم تتبادل هاتان الصيغتان معًا في غير هذه الآية من القرآن الكريم، كما في قوله تعالى:

- ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ ﴾[3].
- ﴿ وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا بِٱلنُّذُرِ ﴾[4].

رابعًا: التشديد والتخفيف:

وهذا التغيير موجود في كثير من الأفعال في القرآن الكريم، مثل: (فتِحت ـ فُتّحت)[5]، (يُنزِل ـ يُنزّل)[6].

---

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٢٧/ ٢٩.
(٢) إعراب القرآن: ٣/ ٢٦٥.
(٣) سورة النجم: ٥٣/ ٥٥.
(٤) سورة القمر: ٥٤/ ٣٦.
(٥) وذلك في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [سورة الزمر: ٣٩/ ٧٣]، وانظر: النشر ٢/ ٣٦٤، والكشف: ٢/ ٢٤١.
(٦) وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [سورة لقمان: ٣١/ ٣٤]، وانظر: ٢/ ٣٤٧.

ولكن ذلك لا يعد من قبيل الحقول الصرفية؛ لعدم وجود تأثير كبير في الدلالة بين الصيغتين، فمثلاً نجد أن صيغة (فُتِّحت) بالتشديد تدل على الكثرة، مع دلالتها الأصلية، وهي بالفتح. ولم أجد في القرآن الكريم إلا فعلاً واحدًا يمكن أن تقام عليه دراسة دلالية، ترده إلى حقله الصرفي؛ حيث اختلفت قراءته، فتغير المعنى، وهو:

(فرّقوا ـ فارقوا):

في قوله تعالى:

- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾[1].

- ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾[2].

حيث قرأ حمزة والكسائي وعلي بن أبي طالب (فارقوا) في الآيتين السابقتين، وقرأ الباقون (فرّقوا) بالتشديد، وهناك قراءة شاذة للنخعي بالتخفيف، وهي (فرَقوا)[3].

نلاحظ هنا أن أصل الفعل هو (فرق) بالتخفيف، وهو ما قرئ به في الشواذ، ولذلك لن أتعرض له، أما القراءتان الأخريان فهما صحيحتان، إحداهما بزيادة ألف المفاعلة في الفعل، والأخرى بالتشديد، وهما يعودان إلى جذر واحد، هو (فرق)، الذي يدل على الفصل والقطع والتقسيم.

---

(١) سورة الأنعام: ٦/ ١٥٩.

(٢) سورة الروم: ٣٠/ ٣٢.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ٨/ ٧٧، وتفسير القرطبي: ٧/ ١٤٩، ١٤/ ٣٢، وتفسير النيسابوري: ٨/ ٤٥، ٥٠، والبحر المحيط: ٤/ ٢٦٠، والتبصرة: ٣٣٦، ٣٣٧، والكشف: ١/ ٤٥٨، وإملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٦٧، والإقناع: ٢/ ٦٤٥، والنشر: ٢/ ٢٦٦، ٣٣٤، وتقريب النشر: ١١٣، وإبراز المعاني: ٤٦٨، ٤٦٩، والمفردات: ٣٧٨.

وباستقراء المعاجم نجد أن صيغة (فرّق) تحمل دلالة التقسيم والتبديد والفصل والتمييز، على حين تحمل صيغة (فارَق) دلالة البعد والهجر والرحيل والترك[1]. وكلتا الآيتين تحمل الدلالتين؛ حيث إن صيغة (فارقوا) تكون دلالتها أنهم تركوا دينهم وخرجوا عنه، وصيغة (فرّقوا) تحمل دلالة الإيمان ببعض والكفر ببعض والابتداع في دينهم[2]، فالصيغتان تدوران في حقل دلالي صرفي واحد، فالمفارق لدينه يفصل بينه وبين دينه، والمفرّق له يفصل بعضه عن بعض، وهذا هو ما عناه مكي بن أبي طالب بقوله: «فالقراءاتان متقاربتان؛ لأن من فارق الإيمان فقد بان منه»[3]. كما وضّح الطبري ذلك فقال: «والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان معروفتان، قد قرأت بكل واحدة منهما أئمة من القراء، وهما متفقتا المعنى غير مختلفتيه، وذلك أن كل ضال فلدينه مفارق»[4].

ورغم أننا لا نفاضل بين الصيغتين، إلا أن الطبري أيضًا يختار «القراءة بالذي عليه [عظم][5] القراء، وذلك تشديد الراء من فرقوا»[6].

* * *

(١) انظر: لسان العرب (فرق): ٢/ ١٠٨٥، ١٠٨٦، والقاموس المحيط: ٣/ ٢٧٤-٢٧٦، والمعجم الوسيط: ٢/ ٦٨٥، ٦٨٦، والمفردات: ٣٧٧، ٣٧٨، ويلاحظ أن الزمخشري لم يأت إلا بدلالة الجذر الأصلي فقط. انظر: أساس البلاغة: ٤٧٢.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٧/ ١٤٩.

(٣) الكشف: ١/ ٤٥٨.

(٤) تفسير الطبري: ٨/ ٧٧، انظر: تفسير النيسابوري: ٨/ ٥٠.

(٥) هكذا في الأصل، ولعلها (معظم).

(٦) تفسير الطبري: ٨/ ٧٧.

الخاتمة

نستطيع باطمئنان ـ بعد تلك الدراسة ـ أن نوجز أهم نتائجها فيما يلي:

- ليست نظرية الحقول الدلالية بعيدة عن التراث اللغوي العربي، بل هي موجودة في ثنايا بعض من الأبحاث اللغوية عند علماء العربية القدامى. فقد رأينا أن ما عرض له ابن جني في الخصائص يشبه إلى حد كبير بعض أسس تلك النظرية، وبخاصة فيما سماه (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)، حيث جمع بعض الألفاظ التي يمكن أن تنضم تحت معنى عام يجمعها، ولكنه لم يصرح بالمعنى العام، بل صرح بالكلمة الرئيسة، وكان يجعلها أول كلمة فيما يورده من ألفاظ. كذلك يعد جمعه لتقاليب الجذر الواحد، وتصريف هذه التقاليب، من قبيل جمع بعض الألفاظ تحت معنى عام يجمعها، على الرغم من إنكار بعض الباحثين على ابن جني ذلك، وعدّه من قبيل التعسف اللغوي.

- ما أورده الغزالي في المستصفى عن جمع أسماء الألوان تحت مسمى واحد؛ هو نفسه ما قال به اللغويون الغربيون المحدثون، في شرحهم لنظرية الحقول الدلالية.

- الكلمة المطلقة عند الشوكاني هي المعنى العام عند أصحاب نظرية الحقول الدلالية.

- الحقول الدلالية موجودة في القراءات القرآنية الصحيحة بين كل كلمتين تتبادلان موقعًا وظيفيًّا واحدًا في الآية الواحدة.

- معاجم الموضوعات العربية تشبه معاجم الحقول الدلالية، وهي سابقة عليها وكثيرة جدًّا في العربية.

- عدد الكلمات التي قامت عليها الدراسة ثمان وعشرون.

- جاءت الكلمات المتبادلة فيما بينها في ثماني عشرة سورة مكية، وسبع سور مدنية.

- ظهر التبادل في القراءات القرآنية الصحيحة بين كل كلمتين، مع الاحتفاظ بأقسام الكلمات، فعلاً كانت أو اسمًا.

- احتفظت الأسماء المتبادلة في هذه القراءات بالتنكير والتعريف، ولم يتحول أحدهما للآخر.

- احتفظت الأفعال المتبادلة في هذه القراءات بصيغها في التعدي واللزوم، وكذلك احتفظت بزمانها، الماضي والحالي والمستقبل.

- احتفظت الأفعال المتبادلة فيما بينها بالمورفيمات المتصلة بها، سواء اللاحقة أم السابقة.

- العلاقات التي ظهرت بين كلمات الحقل الدلالي الواحد، في هذه القراءات هي الترادف، والاشتمال، والعلاقة السياقية.

- لم تظهر علاقة الاشتراك اللفظي أو التضاد في تلك الكلمات التابعة لأي حقل دلالي، في هذه القراءات.

- لم يختلف معنى الآية القرآنية، عند قراءتها بكلتا الكلمتين المتبادلتين، وذلك يمثل ناحية من نواحي الإعجاز القرآني.

وما زال كتاب اللّـه العظيم به من الإعجاز اللغوي الكثير، وعسى أن تستكمل بعض هذه الوجوه في دراسات أخرى ـ إن شاء اللّـه.

* * *

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، عبد الرحمن أبو شامة الدمشقي، ت: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٩٨٢م.

٢- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السيوطي، المطبعة الحجازية ـ القاهرة، ١٣٦٨هـ.

٣- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة ـ بيروت، د. ت.

٤- **أساس البلاغة**، جار اللّه الزمخشري، دار صادر ـ بيروت، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٥- **الأضداد**، ابن الأنباري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الكويت، ١٩٦٠م.

٦- **الأضداد**، ابن السكيت، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد، نشر أوجست هفنر ـ بيروت، ١٩١٣م.

٧- **الأضداد**، الأصمعي، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد، نشر هفنر، ١٩١٣م.

٨- **الأضداد**، السجستاني، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد، نشر هفنر ـ بيروت، ١٩١٣م.

٩- **الأضداد**، الصاغاني، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد، نشر هفنر ـ بيروت، ١٩١٣م.

١٠- **إعراب القرآن**، أبو جعفر النحاس، ت: د. زهير غازي، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٧٩م.

١١- **الإقناع في القراءات السبع**، أبو جعفر الأنصاري، ت: د. عبد المجيد قطامس، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ.

١٢- **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، أبو البقاء العكبري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٣- **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي ـ الرياض، د.ت.

١٤- **بحوث ومقالات في اللغة**، د. رمضان عبد التواب، الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

١٥- **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ـ بيروت، ١٩٧٢م.

١٦- **تأويل مشكل القرآن**، ابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٣، ١٩٨١م.

١٧- **التبصرة في القراءات السبع**، مكي بن أبي طالب، تصحيح: محمد غوث الندوي، الدار السلفية ـ الهند، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٨- **التسهيل لعلوم التنزيل**، ابن جزي الكلبي، ت: محمد عبد المنعم وإبراهيم عطوة، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، د.ت.

١٩- **التطور اللغوي عند الأصوليين**، د. السيد عبد الغفار ـ جدة، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٠- **التضاد في ضوء اللغات السامية**، د. يحيى كمال ـ بيروت، ١٩٧٢- ١٩٨١م.

٢١- **التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، د. رمضان عبد التواب، الخانجي ـ القاهرة، ١٩٨١م.

٢٢- **التطور النحوي للغة العربية**، برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، الخانجي ـ القاهرة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٣- **تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)**، ابن جرير الطبري، بولاق ـ القاهرة، ط١، ١٣٢٧هـ.

٢٤- **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، أبو عبد اللّه القرطبي، دار الكتب ـ القاهرة، ط٣، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٢٥- **تفسير الكشاف (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)**، جار اللّه الزمخشري، دار المعرفة ـ بيروت، د.ت.

٢٦- **تفسير النيسابوري (غراب القرآن ورغائب الفرقان)**، الحسن النيسابوري، على هامش تفسير الطبري، بولاق ـ القاهرة، ط١، ١٣٢٧هـ.

٢٧- **تقريب النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، ت: إبراهيم عطوة، مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

٢٨- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: محمد علي النجار، دار الهدى ـ بيروت، د.ت.

٢٩- **دراسات نحوية في خصائص ابن جني**، د. أحمد سليمان ياقوت ـ الإسكندرية، ط١، ١٩٨٠م.

٣٠- **دلالة الألفاظ** د. إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية ـ القاهرة، ١٩٨٠م.

٣١- **دور الكلمة في اللغة**، ستيفان أولمان، ت: د. كمال بشر ـ القاهرة، ١٩٦٢م.

٣٢- **شرح النظم الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز**، عبد اللّه بن مالك، ت: علي حسن البوان ـ الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
٣٣- **الرسالة**، محمد بن إدريس الشافعي، ت: أحمد محمد شاكر ـ القاهرة، د.ت.
٣٤- **الصاحبي**، أحمد بن فارس، ت: السيد أحمد صقر، مكتبة الحلبي ـ القاهرة، ١٩٧٧م.
٣٥- **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري ـ استنبول، ١٩٧٩م.
٣٦- **علم الدلالة**، د. أحمد مختار عمر، دار العروبة ـ الكويت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٣٧- **علم اللغة العربية**، د. محمود فهمي حجازي ـ الكويت، ١٩٧٣م.
٣٨- **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، الخانجي ـ القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.
٣٩- **فقه اللغة**، د. علي عبد الواحد وافي، الأنجلو المصرية ـ القاهرة، د.ت.
٤٠- **في اللهجات العربية**، د. إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية ـ القاهرة، ط٤، ١٩٧٣م.
٤١- **القاموس المحيط**، مجد الدين الفيروز آبادي، دار الفكر ـ بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
٤٢- **القراءات القرآنية**، تاريخ وتعريف، د. عبد الهادي الفضلي ـ جدة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٤٣- **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، د. عبد الصبور شاهين، الخانجي ـ القاهرة، د.ت.
٤٤- **الكتاب**، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة، ١٩٧٧م.

٤٥- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، مكي بن أبي طالب، ت: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٤٦- **كلام العرب، من قضايا اللغة العربية**، د. حسن ظاظا، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧١م.

٤٧- **لسان العرب**، ابن منظور المصري، تقديم عبد اللّه العلايلي ـ بيروت، د.ت.

٤٨- **اللغات السامية**، نولدكه، ت: د. رمضان عبد التواب ـ القاهرة، ١٩٦٣م.

٤٩- **اللغة**، جوزيف فندريس، ت: الدواخلي والقصاص ـ القاهرة، ١٩٥٠م.

٥٠- **مجمل اللغة**، أحمد بن فارس، ت: هادي حسن، منشورات معهد المخطوطات العربية ـ الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥١- **المخصص**، ابن سيده الأندلسي، ت: لجنة إحياء التراث العربي ـ بيروت، د.ت.

٥٢- **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، د. رمضان عبد التواب، الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ/ ١٩٨٠م.

٥٣- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، شهاب الدين أبو شامة المقدسي، ت: طيار آلتي قولاج، دار صادر ـ بيروت، ط: ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٥٤- **المزهر في علوم اللغة**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ـ القاهرة، ١٩٥٨م.

٥٥- **المستصفى من علم الأصول**، أبو حامد الغزالي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، د.ت.

٥٦- المشترك اللغوي، نظريةً وتطبيقًا، د. توفيق شاهين ـ القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.
٥٧- مشكلة الضاد العربية وتراث الضاد والظاء، د. رمضان عبد التواب، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الحادي والعشرون ـ بغداد، ١٩٧١م.
٥٨- المعجم العربي، د. حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، ط: ١٩٦٨م.
٥٩- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، د. إبراهيم أنيس وآخرين، المكتبة الإسلامية ـ إستنبول، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٦٠- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ت: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة ـ بيروت، د.ت.
٦١- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت: محمد علي الضباع ـ بيروت، د.ت.

* * *

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. A. Leher Semantic Fields and Lexical Structure; London; 1974.
2. C. Rumah; Semantics Theory and Application; Georgetown University; U.S.A.; 1976.
3. David Crystal; Linguistics; Penguin Books; U.S.A. 1977.
4. Leach; Metalanguage; Pragmatics and Performatives; A search in; C. Rumah book; U.S.A.; 1976.
5. J. Katz; Semantic Theory; U.S.A.; 1972.
6. J. Lyons; Semantics; Vol. 1; Cambridge University; London; 1977.
7. L.M. Vassilyew; The Theory of Semantic Fields; London; 1974.
8. N.C. Spence; Essays in linguistics; Munchen; 1976.
9. Friedrich; Proto – Indo – European Kinship; U.S.A.; 1966.
10. R Jackendeff; Toward A Cognitively Niable Semantics; A search in; C. Rumah book; U.S.A.; 1976.
11. R. P. Lehman; Color in Usage in Irish; Austin University; U.S.A; 1969.
12. S. Ullmann; Meaning and Style; Oxford; 1973.
13. S. Ullmann; Semantics; An Introduction to the Science of Meaning; Oxford; 1964.
14. O. Warner & M. Topper; On the Theoretical Unity of Ethnogpahies; An essay in, C. Rumah book; U.S.A.; 1976.
15. W.P. Lehman; Diachronic Semantics; An essay in C. Rumah book. U.S.A.; 1976.

* * *

الفهرس

الموضوع — الصحفة

الإهداء ٣
تقديم للأستاذ الدكتور سيد حسن بحيري ٥
• المقدمة ٧
• الفصل الأول: الحقول الدلالية عند علماء اللغة الغربيين ١١
• الفصل الثاني: الحقول الدلالية في التراث اللغوي العربي ٢١
علاقة الكلمات داخل الحقل الدلالي الواحد ٣٣
- أولاً: التضاد ٣٧
- ثانيًا: الاشتراك اللفظي ٤٥
- ثالثًا: الترادف ٤٩
معاجم الموضوعات ٥٤
• الفصل الثالث: القراءات القرآنية ٥٧
• الفصل الرابع: نماذج من الحقول الدلالية في القراءات القرآنية الصحيحة ٧١
تغيير الحركات ٧٣
التصحيف ٨٠
زيادة بعض الحروف ١٠٠
تبادل بعض الحروف ١٠٥
القلب المكاني ١١٦
الحقول الصرفية ١١٩
• الخاتمة ١٣٧
• المراجع ١٣٩
• الفهرس ١٤٧

* * *